مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 91 - إبريـــل - 2012

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

القمـة العـربيـة وذاتيـة العراق الخليجية

أثر اتفاقية الجات على دول مجلس التعـاون الخليجـي

الأمن الغذائي: نواة الحلّ متوافرة منذ فترة

ملـف العـــدد:

دول الخليج والملف السوري: المواقف والخيارات

آراء حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

قوات حفظ السلام العربية.. ضرورة جاء وقتها

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

القمة العربية وذاتية العراق الخليجية: دراسة مستقبلية 48

تفكيك القطبية الأمريكية الأحادية عبر البوابة العراقية 52

مواجهة الجمهوريات العربية لخطايا نظمها المرفوضة 55

المضمر في خطاب المؤامرة 58

العراق أداة للسياسة الإيرانية في المنطقة: 62

كوابح الإصلام المغربي 66

العالم العربي.. بين عسكرة العولمة وحروب الإزاحة 68

روسيا في ظل ولاية جديدة لبوتين 72

أثر اتفاقية الجات على دول مجلس التعاون الخليجي 74

الإعلام الاجتماعي: السبب والتأثير والاستجابة 78

الأمن الغذائي: نواة الحلّ متوافرة منذ فترة 80

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر 16

حسن عزالدين 20

د. عبدالواحد مشعل 23

د. قاسم شاكر الفلاحي 27

أ.د. أحمد سليم البرصان 30

د.عبدالحفيظ محبوب 33

علاء عبدالرزاق 38

مهنا الحبيل 40

محمد عبدالله محمد 43

عطا السيد الشعراوي 45

قراءة في كتاب 84

التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (١٩٧١ - ٢٠٠٣)

تأليف: د. مفيد الزيدي

ترجمة 86

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد (3-2)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالملف السوري، حيث يطرح الملف أهم المواقف الخليجية المتعلقة بالأزمة، ويقف على الخيارات المتاحة خليجياً للتعامل مع تداعياتها، وتجاذباتها الإقليمية والدولية.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات»

١- أبعاد ودلالات دعوة العاهل السعودي دول الخليج إلى الاتحاد.

٢- العوامل الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية.

٣- البعد الأمني في المسعى الخليجي للوحدة في كيان واحد.

٤-٠ ما هي مستلزمات الوحدة الخليجية الكاملة؟ وهل هي متوافرة الآن؟

٥- ما هو شكل نظام الاتحاد المناسب لدول الخليج في المرحلة الحالية؟

٦- أهم التحديات والعوائق في طريق الوحدة الخليجية المرتقبة.

٧- قضايا السيادة الوطنية هل ستشكل عائقاً في طريق الوحدة؟

٨- الفوائد السياسية والاقتصادية المرجوة من قيام اتحاد خليجي متكامل.

٩- الموقف الخليجي الشعبي من مسألة التحول إلى الاتحاد في كيان واحد.

١٠- هل يمكن للاتحاد الخليجي المرتقب استيعاب دول إقليمية أخرى؟

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

قوات حفظ السلام العربية.. ضرورة جاء وقتها

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

المنطقة العربية المتوترة والمأزومة دوماً هي أشد مناطق العالم احتياجاً لقوة حفظ السلام بشكل دائم، بل هي المنطقة التي نشأت من أجلها أول قوات لحفظ السلام في العصر الحديث وكان ذلك في عام ١٩٤٨م، حيث تولت هذه القوات مهمة مراقبة اتفاق الهدنة «العربية ـ الإسرائيلية» وكانت تحمل اسم «منظمة مراقبة الهدنة» التابعة للأمم المتحدة، ثم عادت المنظمة الدولية وأرسلت قوات مماثلة ولمهمة مشابهة إلى المنطقة العربية بعد انتهاء حرب السويس عام ١٩٥٦م، وكان ذلك في العام التالي مباشرة لانتهاء الحرب أي عام ١٩٥٧م، ومنذ ذلك الحين أصبح وجود قوات السلام الدولية في المنطقة ظاهرة مألوفة. ونستطيع القول إن منطقة الشرق الأوسط في حاجة ملحة لهذه القوة، فهموم ومشاكل المنطقة استحوذت على أكثر من ٨٠ في المائة من الموارد البشرية والمالية المخصصة لقوات حفظ السلام الدولية منذ تأسيسها.

على الصعيد الدولي والإقليمي، سبق استخدام هذه القوات لحفظ السلام في المنطقة والعالم، وانتقلت فكرتها إلى أوروبا حيث تم إقرار المبدأ من قبل منظمة الاتحاد الأوروبي في قمته المصغرة عام ٢٠٠٣م، كما تبنت الدول الإفريقية بناء قوات للطوارئ والاستنفار تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية عام ٢٠٠١م، وأقرها وزراء الدفاع الأفارقة في أديس أبابا عام ٢٠٠٤م.

تلا ذلك تجارب محدودة لإنشاء قوات سلام تابعة لجامعة الدول العربية لكن لغايات محدودة كتلك التي فصلت بين القوات العراقية – الكويتية عام ١٩٦١م، وقوات الردع العربية في لبنان عام ١٩٧٦م، لكنها كانت قوات لها مهام محددة وتلبية لظروف عابرة، لم يتم تطوير هذه المحاولات المتواضعة إلى مبدأ يتم تبنيه على المستوى الإقليمي.

وخلال العقود الزمنية الماضية طرأت تعقيدات متعددة على الظروف الإقليمية مما عمق الحاجة إلى إعادة النظر بالموقف غير الجدي السائد تجاه فكرة تأسيس قوات لحفظ السلام على المستوى العربي، فما تشهده الساحة العربية من تداعيات أمنية، واتساع رقعة الخلافات والاختلافات في المنطقة وأكثرها يأخذ الطابع المسلح، يقابله فتور دولي، بل عدم اكتراث في كثير من الأحيان من جانب الأمم

araa@araa.net

المتحدة والمجتمع الدولي لما يدور على الساحة العربية من قتل وتشريد وتدمير وكأن ما يحدث في منطقتنا ليس على الأرض بل في كوكب آخر بالنسبة لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ما لم تكن هناك مصلحة مباشرة للقوى العظمى وأصحاب الفيتو.

وعلى ضوء احتياجات المنطقة، والمخاطر والتهديدات القائمة والمتوقعة، لابد من تشكيل قوات سلام عربية، على أن تكون ضمن شروط، ومعايير، وقيادة محترفة، ومركز للقيادة والسيطرة، وتوافر متطلبات محددة تضمن نجاحها، واستمرارها، وحياديتها، ومشروعيتها، وتكون أداة جماعية عربية لا يحكمها هوى أو نزق، على أن يتم تحديد مهام وتوجهات هذه القوات بدقة وطبقاً لنظامها الأساسي الذي من المفترض أن تتم صياغته قبل تشكيل هذه القوات، مع اختيار مواقع وجودها وفقاً لمعايير عسكرية دقيقة لتكون قادرة على التحرك بسهولة ويسر وضمان وصولها إلى المواقع التي تستلزم التحرك إليها في أسرع وقت ممكن.

الدروس المستفادة من التجارب السابقة تؤكد أن القوات العربية - تحت أي مسمى - لم تحقق نجاحات حاسمة أو مرضية وإن كانت حققت نتائج محدودة في المهام التي أوكلت إليها، وعليه لابد من بناء قوات حفظ سلام عربية ضمن إطار سياسي وتنظيمي جديد وملائم، على أن تكون وحدات دائمة، مستقلة، وغير مسيسة أو ذات علاقة بالتوجهات السياسية، على أن تتمتع بمزايا الشرعية على غرار قوات حفظ السلام الدولية مع الاحتفاظ بإقليميتها في إطار عملياتي مناسب كونها قوات حفظ سلام خاصة بالمنطقة. ولا بد من مراعاة عدة معايير محددة عند تشكيلها من حيث التنظيم والإعداد والتسليح، فهي ليست قوات قتالية وغير مهيأة للقتال أو الدخول في معارك ومواجهات مسلحة، بل لحفظ الأمن والاستقرار، وتكون مدربة على إعادة البناء وتقديم الخدمات الهندسية واللوجستية والإنسانية، أي متخصصة في مساعدة السكان المدنيين وحمايتهم وتقديم خدمتها.

وعند تشكيل هذه القوات يمكن الاستعانة بتجربة الأمم المتحدة للاستفادة من كيفية تكوين التشكيلات، ووضع برامج التدريب، وكذلك الاستعانة بإمكانيات المنظمة الدولية لتشابه المهام والأهداف الإنسانية.

عند وضع هيكل وتشكيلات ومهام هذه القوات، لابد أن يكون ذلك عبر مشروع يشارك في وضعه نخبة من العسكريين والخبراء في المجالات ذات العلاقة تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأن تكون مشاركة الدول العربية في هذه القوات اختيارية، وكذلك الانضمام إليها ويتبع ذلك تمويلها، من أجل أن تكون لهذه القوات ميزانية محددة، يتم تحديد أوجه النفقات مع تخصيص جزء من التمويل للعمليات الطارئة والتدخلات العاجلة والمفاجئة.

من الأهمية بمكان، تحديد مقر دائم للقيادة والسيطرة في دولة عربية تحظى بموافقة الأعضاء والدول المساهمة في تشكيل هذه القوات، مع الأخذ في الاعتبار عند اختيار الدولة المستضيفة عدة معايير ومنها: الموقع الجغرافي المناسب والقريب من المشرق والمغرب العربي، ومراعاة جوانب الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدولة، ومدى التزامها بالتقاليد العسكرية العريقة، كما يجب مراعاة مواصفات فنية ومعايير يجب الالتزام بها لضمان جهوزية وحرفية هذه التشكيلات غير القتالية، ومنها تشكيل قيادة ورئاسة أركان على غرار قوات النخبة من جميع المستويات التخطيطية والقيادية والتنفيذية، بما في ذلك قدرتها على التواصل والتعاون مع القوات الدولية ذات المهام المشابهة، ومن ثم يكون أفراد قوات حفظ السلام العربية ذوي مهارات متعددة، فبالإضافة إلى اللياقة الجسمانية، يجب الاهتمام أيضاً بالمرحلة العمرية الشبابية وضرورة إجادة لغات أجنبية إضافة إلى العربية، وتحديد سنوات الخدمة للمنتسبين إليها، وكذلك توفير قوات احتياطية استراتيجية، وفي هذا المضمار يمكن التعاون مع الجيوش العربية لانتقاء العناصر المناسبة أو ممن سبق لها التجنيد واكتساب المهارات العسكرية الميدانية، مع إقرار مبدأ التدريب المستمر لضمان الكفاءة واستمرار اللياقة وتقديم أفضل الخدمات في إطار عصري وفي قالب عسكري منضبط، وفقاً للتقاليد العسكرية المحترفة بما يضمن سرعة الانتشار وأخذ زمام المبادرة والتكيف مع الظروف العسكرية والميدانية في المناطق المأهولة وغير المأهولة، ومع ظروف الطقس المختلفة وتحت الأجواء المشحونة والقلقة.

إن نجاح الدول العربية في تشكيل هذه القوات سيمثل ركيزة للسلم والأمن الإقليميين في المنطقة العربية المتوترة، وسيكون ذلك درءاً ومسانداً للأمم المتحدة في تثبيت قواعد الأمن الإقليمي بأيدي أبناء المنطقة وتحت قيادة عربية وبغطاء الجامعة العربية، وسيكون لها دور مهم في خدمة الجانب الإنساني المغيب في الشأن العربي وفي النزاعات العربية ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

ضرب إيران لن يردعها

مازال موضوع الملف النووي الإيراني والخيارات المتاحة إقليمياً ودولياً لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي تشغل الجانب الأكبر من مقالات وتحليلات الصحف العالمية المعنية بقضايا الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي يدفع به الخائفون على مستقبل الدولة العبرية باتجاه تبني الحل العسكري، تتصاعد الدعوات المعارضة لهذا الخيار، مذكرة بالنتائج الكارثية التي يمكن أن يجلبها الحل العسكري على الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره، خصوصاً أن هذا الخيار لن يكون رادعاً بالشكل الكافي لإيران كما يتصور البعض، كما أنه يفتقر للمسوق القانوني وفقاً لما يراه بعض المحللين السياسيين. وفيما يلي سنعرض لجانب مما نشرته الصحف العالمية في هذا الشأن خلال الشهر المنصرم بالإضافة لمواضيع شرق أوسطية أخرى.

إيران والخيار العسكري

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) و(**بلومبيرج نيوز**) مقالاً للكاتب ستيفن وولت بعنوان «ضرب إيران لن يردعها» استهله بالقول: كما تعلمون فإن حجة الحرب ضعيفة، خاصة عندما يضطر المدافعون عنها لحشد أكاذيب صريحة كي يقنعوا الناس باتباع وجهة نظرهم، وملحق (أ) هو مقال افتتاحي تحذيري بلا داع بصحيفة نيويورك تايمز كتبه الجنرال الإسرائيلي السابق اموس يادلين مؤيداً شن ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وكرر يادلين في مقاله الحجج التي أصبحت معتادة لأي هجوم، وأوضح أنه يعتقد أن على أوباما أن يقطع تعهداً قاطعاً بشن الهجوم إذا لم توقف إيران أنشطتها النووية؛ لكن الغلطة التاريخية الكبرى تأتي في منتصف المقال عندما حاول أن يدحض الحجة المعارضة القائلة بأن الهجوم من شأنه فقط أن يؤخر البرنامج الإيراني وربما لفترة ليست بالطويلة، فكتب يقول: بعد الهجوم على أوزيراك «مفاعل تموز العراقي» عام ١٩٨١، وتدمير المفاعل النووي السوري في عام ٢٠٠٧ لم يتم استئناف البرنامجين النوويين العراقي والسوري تماماً.

هذه الحجة في أحسن الأحول موغلة في التضليل، وفي أسوأ الأحوال ببساطة زائفة. فلا أحد ينكر من الناحية الفنية أنه لم يتم استئناف أي من البرنامجين العراقي أو السوري منذ عام ٢٠٠٧، ولكن ما أدراكم عن الفجوة الزمنية التي بلغت ٢٦ عاماً بين ضرب أوزيراك عام ١٩٨١ وضرب المفاعل السوري عام ٢٠٠٧. ماذا حدث خلال تلك السنوات ـ لقد أدى تدمير مفاعل اوزيراك إلى إجماع نخبوي بأن العراق بحاجة إلى رادع خاص به، ودفع صدام حسين للأمر بمضاعفة البرنامج النووي العراقي بشكل اكثر سرية، وكان الجهد ناجحاً لدرجة أن مفتشي الأمم المتحدة الذين دخلوا العراق بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ فوجئوا بمدى اتساع البرنامج ومدى اقترابه من إنتاج قنبلة نووية. والحق أنه لو كان صدام ذكياً بما فيه الكفاية وانتظر سنوات أخرى، فربما نجح في عبور خط النهاية النووية. لذلك أقول إن التاريخ الحقيقي يعطينا درساً معاكساً غير ذلك الذي يقترحه يادلين.

ويضيف الكاتب، في الحالة العراقية، عززت الضربة الوقائية اهتمام العراق بالحصول على رادع، ودفعت العراق إلى البحث عنه بأساليب كان من الصعب اكتشافها أو منعها. وهذا ما ستفعله إيران على الأرجح إذا بلغت إسرائيل أو الولايات المتحدة من الحمق ما يجعل أياً منهما يشن هجوماً عليها. فالاستخبارات الأمريكية لا تزال على يقين من أن إيران لم تحسم قرارها بالتسلح، ومن سخرية القدر أن شن

araa@araa.net

هجوم إسرائيلي أو أمريكي هو الخطوة التي ستكون على الأرجح دافعاً للإيرانيين لاتخاذ هذا القرار. ليس من المستغرب إذاً أن بعض الإسرائيليين يودون لو أن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها ضرب إيران. وليس مستغرباً كذلك أن يطرحوا حججاً مزيفة أو يشوهوا التاريخ لفعل ذلك، فإدارة بوش أدخلتنا مستنقع الحرب العراقية بنفس الطريقة. على أنه ينبغي لمحرري نيويورك تايمز الإصرار على أن المقالات الافتتاحية مهما كانت مواقفها لا بد أن تفي بالحد الأدنى من معايير الدقة التاريخية؛ ولست أقول إن عليهم أن ينقبوا في الكتابات الأكاديمية؛ بل كل ما كان يتوجب عليهم فعله هو أن يتتبعوا ما قد نشروه بالفعل.

ثم يختم الكاتب مقاله بالقول، على أية حال، لو انخدع الأمريكيون بهذا التحليل المشوه للتاريخ فلا نلومن سوى أنفسنا. وبدلاً من إعطاء ضمانات مؤكدة بشن حرب وقائية أن يفعل أوباما بنا خيراً ويذكر نتنياهو بأن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك لا يعتقد أن إيران تشكل خطراً وجودياً، وأن رئيس الموساد السابق مائير داجان وصف ضرب إيران بأنه أغبى شيء سمع به.

السند القانوني للضربة

في نفس السياق نشرت صحفية (إم سي تي) مقالاً للكاتب بروس أكرمان بعنوان «لا سند قانونياً لمهاجمة إيران» قال فيه: لقد أثارت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأخيرة إلى واشنطن الكثير من الجدل حول الحكمة السياسية والعسكرية من ضرب إيران؛ إلا أن كثيرين حتى الآن لم يلتفتوا إلى القضايا القانونية ذات الصلة بهذه المسألة رغم أهميتها، وذلك لأن أي دعم أمريكي لشن هجوم استباقي سيكون انتهاكاً للقانون الدولي والدستور الأمريكي على السواء.

إن المادة الثانية من الدستور الأمريكي تنص على أن «يراعي الرئيس تطبيق القوانين بكل إخلاص»، وأن مجلس الشيوخ قد صادق بأغلبية كاسحة على اعتبار ميثاق الأمم المتحدة معاهدة عام ١٩٤٥، فإنه يتوجب دستورياً على الرئيس الالتزام بأحكام المادة ٥١ من الميثاق، وهي التي تسمح للدول باستخدام القوة العسكرية دفاعاً عن النفس فقط للرد على «هجوم مسلح»، بينما الهجمات الاستباقية شأن آخر.

ويضيف الكاتب، في عام ١٩٨١، انضمت الولايات المتحدة إلى الإجماع الدولي في مجلس الأمن لإدانة عدوان إسرائيل الاستباقي على المفاعل النووي العراقي، وقالت رئيسة الوزراء البريطانية بوضوح لا لبس فيه إن «الهجوم المسلح في مثل هذه الظروف غير مبرر، ويمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي».

وبوقوفها إلى جانب مجلس الأمن في إدانة الهجوم الإسرائيلي تكون إدارة ريغان قد جسدت الحنكة السياسية الأمريكية، ذلك التراث الذي بدأ مع وزير الخارجية دانييل وبستر عام ١٨٣٧، عندما كان البريطانيون يحاولون قمع ثورة اندلعت في شرق كندا، ولأن الميليشيات الأمريكية كانت تساعد الثورة فقد شن البريطانيون غارة ليلية على ولاية نيويورك، وحرقوا البارجة الأمريكية إس إس كارولين، وأغرقوها في شلالات نياغرا.

وبعد مفاوضات مطولة، حصل وبستر على موافقة بريطانية على معاهدة تحظر هذه الهجمات الاستباقية، ووافق الجانبان عام ١٨٤٢ على شرعية الهجوم العابر للحدود فقط في حالة «ضرورة الدفاع عن النفس الفوري والساحق الذي لا يترك خياراً للوسائل ولا لحظة للتدبر». ومازالت تلك الصيغة الأنجلو أمريكية جزءاً من القانون الدولي إلى اليوم.

كذلك كانت الولايات المتحدة لاعباً أساسياً في اللحظة الحاسمة للدفاع عن النفس في القرن العشرين، ألا وهي محاكمات نورمبيرغ. فكلنا يتذكر هذه المحاكمات التي جرت لإدانة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية؛ بيد أن تلك التهم لم تكن هي النقطة المحورية، بل كانت التهمة الرئيسية أن النازيين شنوا حرباً عدوانية، وهو ما دعا الحلفاء للمصادقة على مبدأ الدفاع عن النفس المحدود المنصوص عليه في القانون التقليدي.

وحتى عندما شعرت الولايات المتحدة بتعرضها لتهديد مباشر خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ لم يلجأ الرئيس كينيدي لحق الدفاع الاستباقي عن النفس. ورغم أن مخاطر التدمير الشامل كانت عالية إلا أن ذرائع الرئيس القانونية كانت

محكومة بدقة إذ اعترض الصواريخ السوفييتية في أعالي البحار، معتمداً على أحكام حفظ السلام الإقليمي بميثاق الأمم المتحدة.

لم يتم التخلي عن ذلك النهج المقيد إلا مؤخراً، خلال الحشد لشن الحرب على العراق، عندما اتهمت إدارة جورج دبليو بوش صدام حسين بأنه يشكل خطراً نووياً ماثلاً متعمداً للمدن الأمريكية، واتخذته مبرراً للغزو الأمريكي للعراق. بيد أن النتائج المأساوية لهذه المغامرة لتؤكد فقط على حكمة إصرار وبستر على تقييد ضرورة الدفاع عن النفس بكلمتي «فورية» و«ساحقة».

إننا اليوم نقف على أعتاب نقطة تحول قانونية فاصلة، فإذا دعم الرئيس أوباما هجوم نتنياهو الاستباقي فسوف يحول انحراف بوش في العراق إلى سابقة مؤسسة لحقبة جديدة للقانون الدولي؛ ومن ثم يجدر به أن يعيد التأكيد على موقف ريغان عام ١٩٨١، وأن يعيد مؤسسة الرئاسة إلى التزاماتها التقليدية بالقانون الدولي في الخارج، والولاء للدستور في الداخل.

ثم ينتهي الكاتب إلى القول، إن الاختيار الخاطئ سيكون له عواقب وخيمة، وسندخل في عالم متعدد الأقطاب، حيث ستتراجع قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على ضمان السلام. ليس هذا زمن إطلاق العنان لعقيدة مفتوحة النهايات للدفاع الاستباقي عن النفس والتي ستسمح للدول الأخرى باجتناب الحصول على موافقة مجلس الأمن للاستخدام العدواني للقوة العسكرية.

إن هذه اللحظة الحاسمة للقرار تأتي في وقت صعب، نظراً للمشهد السياسي لعام الانتخابات الأمريكية. غير أن مهمة الرئيس هي أن يحكم وفقاً للقانون، والعمل على تحقيق المصالح طويلة المدى للولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلات المعارضة السورية

في الشأن السوري نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب جوزيف كشيشيانن بعنوان «المعارضة السورية تواجه مشكلات عديدة» ذكر فيه أنه في أعقاب آخر استخدامات الفيتو الروسي-الصيني بمجلس الأمن الذي طلب من سوريا تطبيق توصيات جامعة الدول العربية واجهت دمشق وحلفاؤها لحظة تاريخية مهمة تؤثر على مسيرة النظام السوري. هل سيتنحى الرئيس بشار الأسد كما تفضل واشنطن ويعمل على الانتقال السلمي للسلطة، حتى ولو طلب منه ذلك وزير خارجية روسيا سيرجيي لافروف، أم أن هذه الانتفاضة ستتطور لحرب مدنية شاملة؟

قد يفضل لافروف حلاً دبلوماسياً لكن إذا باءت مهمته بالفشل هل سنرى تصعيداً بين المتنازعين في سوريا من جديد؟ وهل يستطيع الجيش السوري الحر زيادة عدد دباباته مستفيداً من القوات المنشقة عن النظام التي يصل حجمها أحياناً لحجم الألوية؟

حتى ولو تركنا استخدامات الفيتو في نيويورك الأخيرة جانباً «حيث هناك القليل جداً من المحللين الأمناء الذين يذكرون استخدام الولايات المتحدة لـ ١٠٠ فيتو لحماية إسرائيل وادعاءاتها الواهية عبر السنين» ما زلنا نلاحظ أن كبار المسؤولين يتبادلون عبارات شبيهة بتلك التي سادت أيام الحرب الباردة، في إشارة للفيتو الثنائي حول سوريا تقول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون «ما حدث في الأمم المتحدة كان زيفاً»، بينما علقت سفيرة أمريكا للأمم المتحدة سوزان رايس بكلمة «مقزز». وربما كان ويليام هيغ وزير الخارجية البريطاني أكثر لباقة حيث اتهم روسيا والصين بخذلان الشعب السوري، الشيء الذي لم يحرك ساكناً في الصين التي لديها من انعدام الثقة في النوايا الحقيقية حول التدخل الغربي في سوريا ما يمكن تشبيهه بنظرية بابفلوف لاستدراج الضحية. أما هذه العبارات فقد لاقت التوبيخ من قبل لافروف الذي وصف تعليقات القيادات الأمريكية الأوروبية بأنها غير نزيهة، بل وهستيرية.

بالطبع هذه المناورات الدبلوماسية الشائكة والبائسة تمت ترجمتها في تصعيد للقتال على الأرض بزيادة مطردة في عدد

araa@araa.net

القتلى. القتال يدور في عدة مدن ليس فقط في حمص لكن في ست من بين المحافظات الأربع عشرة. بالرغم من أن الوحدات المؤيدة للنظام تستمر في تنفيذ عملياتها إلا أن الجيش السوري يعاني من حالة تسرب عناصر خطيرة ويصل عدد المنشقين ما بين ٤٠٠٠ و٧٠٠٠ حسب التقديرات العامة، لكن معهد واشنطن للشرق الأوسط «الموالي لإسرائيل» يقدر عدد المنشقين عن الجيش السوري بـ ٤٠٠٠٠ انضموا لصفوف «الجيش السوري الحر»، وهذا ما أكده الدبلوماسيون الأتراك في المؤتمر الثامن والأربعين للأمن الدولي في ميونخ مؤخراً. هذا العدد إذا كان صحيحاً سيكون مؤثراً ويشكل نسبة مهمة من الجيش السوري الموالي للنظام الذي يصل عدد المنتسبين له ٢٧٠٠٠٠ ثلثهم فقط من المقاتلين.

حتى ولو كانت أرقام المنشقين التي أوردها الجيش السوري الحر مبالغاً فيها، ما زالت ٣٧ مجموعة كل منها مكون من حوالي ٢٠٠ إلى ٢٥٠ رجلاً سيكون الجيش السوري الحر في وضعية تسمح له بمواصلة القتال وكسب المواقع بشكل لا يمكن تجاهله. وأهم من ذلك، مع الزيادة المطردة في عدد الجنود الذين يرفضون إطلاق النار على المتظاهرين، قد تواجه دمشق المزيد من التسربات من صفوفها. لقد تركز القتال لمدة ١١ شهراً في حماة وحمص وريف دمشق ودير الزور وبصفة خاصة في إدلب ودرعا حيث تتزايد النزاعات القوية ويتسع نطاقها كل يوم.

ويضيف الكاتب، خلال الشهرين الماضيين شهدت محافظة ريف دمشق وضواحيها من دوما إلى سقبا قتالاً عنيفاً. تعتز وحدات الجيش السوري الحر بكسب مواقع على الأرض في كل من حمص وحماة وزبداني ولعب لعبة القط والفأر مع قوات النظام في دوما وزبداني اللتين شهدتا مواجهة عنيفة خلال الاسبوعين الماضيين حيث خصص النظام قوة بحجم لواء بما في ذلك الدبابات الثقيلة. من ناحية أخرى استطاعت قوات المعارضة تصوير الخسائر التي تكبدها النظام من مركبات مدرعة وناقلات الجند، مما جعل النظام ينسحب تكتيكياً. إلا أنه طالما كانت دمشق وحلب بعيدتين عن دائرة المواجهة المنظمة مع النظام «عدا بعض الهجمات البسيطة على طلبة الجامعات»، وطالما لم تلتحق بالجيش السوري الحر ألوية ثقيلة العتاد، لن يستطيع الجيش السوري الحر أن يكون نداً للجيش التابع للنظام.

في الواقع يفتقر الجيش السوري الحر للمؤن، ويعتمد حالياً على خمسة مصادر تموين هي:

١- الأسلحة التي يحصل عليها من الجيش السوري نفسه، أي كل ما يمكن للمنشقين منه انتزاعه.

٢- الأسلحة التي تصل إلى الحدود من تركيا التي تستضيف عشرات ضباط الجيش السوري الحر وهم يعبرون الحدود بسهولة نسبية.

٣- التبرعات من القبائل السنية العراقية من منطقة الأنبار والأهم من السوريين.

٤- المعدات العسكرية التي يوفرها الجيش العراقي الكردستاني لبني جلدتهم من السوريين.

٥- الأسلحة الخفيفة المحمولة القليلة التي تصل من شمال لبنان.

من الواضح أن هذه العدة ليست كافية، وطالما فشل الجيش السوري في القضاء على خصمه تماماً بعد حملة إبادة استمرت عاماً كاملاً، فإن الميزان العسكري الداخلي الحالي ما زال معتلاً ويرجح كفة النظام.

بيد أن التحديات التي يواجهها الجيش السوري الحر لا يمكن تجاهلها، تحديات تشمل المقدرة على القتال بشكل منسق، خاصة بعد قيام أنقرة بإحكام سيطرتها على القادة الذين تتم مراقبة تحركاتهم بدقة. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان قادة الجيش السوري الحر ينسقون جهودهم مع المجلس الوطني السوري الغارق أصلاً في دوامة النقاشات اللامتناهية. من الواضح أن على كليهما «الجيش الحر والمجلس الوطني» تغيير مواقفهما لإحداث تحسينات جوهرية على الأرض على خلفية التأفف الدولي من الفيتو الروسي والصيني ●

الخليج في شهر
مـــارس

الإمارات العربيـة المتحـدة

❖ استعرض ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وجهات النظر حول آخر المستجدات في المنطقة وخاصة التطورات التي تشهدها سوريا والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم أمن واستقرار جمهورية باكستان ومساندة الشعب الباكستاني في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والأمنية ولا سيما مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية.

❖ أكد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد أن بلاده تقف إلى جانب المجتمع الدولي وستقوم بمساعدة اليمن للخروج من محنته والولوج به إلى بر الأمان.

❖ طالب وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان الحكومة المصرية بأن توضح موقفها من تصريحات المتحدث الرسمي للإخوان المسلمين محمود غزلان، والتي وصفها بالمستهجنة تجاه الإمارات.

❖ قال القائد العام لشرطة دبي الفريق ضاحي خلفان، إن دول وحكومات الخليج لن تسمح لتنظيم الإخوان المسلمين بقلب الطاولة كما قلبها على آخرين في دول أخرى. وأوضح أن الأفكار لا تصدر إلى دول الخليج لامتلاكها عرفاً قديماً في التعاطي بين الحاكم والمحكوم.

❖ أعلن الفريق ضاحي خلفان، قائد عام شرطة دبي، أن الإخوان لديهم «خطة للسيطرة على الحكم في بلدان الخليج»، متوقعاً أن «تكون البداية من الكويت في عام ٢٠١٣».

❖ بحث رئيس أركان القوات المسلحة الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي مع وزير الدفاع جامبا ولودي باولا الإيطالي عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بالإضافة إلى التنسيق والتعاون العسكري بين البلدي.

❖ أكد المندوب الدائم لدولة الإمارات لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة عبيد سالم الزعابي أن تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها من الأولويات التي حددتها الإمارات على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية وفي جميع المجالات.

❖ قررت دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد قرارها بطرد عدد من السوريين الذين تظاهروا ضد نظام بشار الأسد الشهر الماضي في دبي، بدعوى خرق قوانين البلاد التي تمنع التظاهر.

❖ أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي عن أسفه للتصريحات الصادرة عن قوى سياسية مصرية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في إشارة إلى سجال دائر بين جماعة الإخوان المسلمين وقائد شرطة دبي ضاحي خلفان.

❖ أكد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمود غزلان أن المشكلة التي أثيرت مؤخراً مع دولة الإمارات العربية المتحدة لا تعني الخلاف مع الدولة بأكملها.

❖ أكد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي المحلي من ١٤ في المائة حالياً إلى ٢٥ في المائة خلال ١٥ عاماً.

❖ بلغ حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين خلال العام الماضي نحو ١٢٨,٥ مليار درهم «٣٥ مليار دولار» بحسب تشان جنغ باو القنصل العام الصيني بالدولة.

❖ أكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان دعم وتعزيز الإمارات لبنية الأمن النووي العالمي، معلناً عن استضافة بلاده مؤتمراً دولياً نيابة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ .

مملكة البحـــرين

❖ أكد ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى أهمية العمل والتنسيق المشترك لتعزيز وحدة الصف العربي لمواجهة التحديات التي تعترض الأمة العربية وقضاياها المصيرية.

araa@araa.net

❖ دعا أعضاء الهيئة التنفيذية للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين إلى استمرار لغة الحوار بين جميع أطياف المجتمع البحريني، من أجل الخروج بحلول توافقية وعملية، ونبذ العنف.

❖ بحث وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون العلاقات الثنائية وآخر التطورات على الساحة العربية والإقليمية والدولية.

❖ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن على مملكة البحرين أن تسقط قضايا ضد أطباء وزعماء حركة احتجاج العام الماضي بسبب محاكمات جائرة ذات دوافع سياسية وطالبت الدول الغربية بتعليق المبيعات العسكرية للبحرين.

❖ أكدت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية البحرينية فاطمة البلوشي أن دعوة قمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة إلى وحدة دوله سوف تؤثر إيجابياً في الحاضر وفي مستقبل الأجيال المقبلة.

❖ أكد خليفة بن أحمد الظهراني أن المطالب المشروعة عندما تكون في إطار الوطن الواحد وعندما تكون أغراضُها وأهدافُها وطنيةً صادقة، فإنها تُلاقي القَبول والترحيب والتفاعل.

❖ دانت مملكة البحرين بشدة الجريمة الإرهابية التي راح ضحيتها الدبلوماسي السعودي خلف بن محمد سالم العلي الذي كان يؤدي واجبه في خدمة بلاده ومواطنيها بسفارة خادم الحرمين لدى بنغلاديش.

❖ أكد مجلس الوزراء البحريني أن أية ممارسة سلمية للتعبير عن الرأي مكفولة دستورياً وموضع تقدير رسمي، لأنها تعكس البعد الحضاري لطبيعة الشعب البحريني الكريم متى ما كانت في إطار القانون والنظام.

❖ أعلنت مملكة البحرين أنها ستجري قريباً «حواراً شاملاً» لإنهاء الأزمة السياسية المستمرة في البلاد منذ عام.

❖ أكد القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة أن هناك أجندات خارجية لا تريد لدول الخليج العربية أن تستقر وأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم في البحرين وليس للمعارضة صلة بـ «الربيع العربي».

❖ رحب المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بمبادرة ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء محكمة لحقوق الإنسان العربية.

❖ رحب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية السفير ناصر عبدالعزيز الناصر بالخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة.

❖ حذر سفير البحرين لدى السعودية الشيخ حمود بن عبدالله آل خليفة من بعض الأشخاص والأطراف الذين ينفذون أجندة جهات أجنبية لضرب الاستقرار والأمن والمسيرة الديمقراطية في البحرين.

❖ شدّدت غرفة تجارة وصناعة البحرين على ضرورة وضع مصلحة البحرين ومواطنيها فوق أي اعتبار، ودعت جميع العقلاء إلى بذل كل ما يمكن لتكريس الاستقرار والأمن في البلاد لضمان ديمومة عملية التنمية.

المملكة العربية السعودية

❖ أكد وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل أن المملكة العربية السعودية ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق حلولاً عاجلة وشاملة وفعلية لحماية الشعب السوري وأنها لا يمكن أن تشارك في أي عمل لا يؤدي إلى ذلك بشكل سريع وفعال.

❖ أعلنت وزارة الداخلية العراقية عن اتفاق مع المملكة العربية السعودية على تعاون أمني يشمل مكافحة الإرهاب والتهريب عبر الحدود.

❖ اختتم رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠ اجتماعهم التشاوري بالتشديد على أهمية مبادرتي خادم الحرمين في مجال ترسيخ مفهوم الحوار بين أتباع الأديان والدعوة إلى زيادة المساعدات الإنمائية لمعالجة فقر الطاقة.

❖ أكدت المملكة أنها ملتزمة مع المجتمع الدولي بمواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالطاقة والتقدم الاقتصادي، وتشجيع التقنيات النظيفة المتعلقة بمجال النفط والغاز.

❖ أكدت المملكة العربية السعودية أن مجلس الأمن الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يمارس دوره القانوني ويتحمل مسؤولياته الأخلاقية وأن يبادر إلى الدعوة إلى وقف العنف واتخاذ كل الوسائل الكفيلة بإيقاف آلة القتل السورية عند حدها.

الخليج في شهر
مـارس

❖ أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن دول الخليج تحرص على التأكيد على وحدة العراق الوطنية والإقليمية واستقلاله وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

❖ أعربت المملكة العربية السعودية عن رفضها واستهجانها الشديد للتصريحات الروسية غير المسؤولة التي تضمنت اتهامات خطيرة للمملكة بدعم «الإرهاب» في سوريا.

❖ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أوامر عاجلة تقضي بالإسراع في التحقيق بمقتل الدبلوماسي السعودي خلف العلي الذي لقي حتفه في بنغلاديش، وتقديم قتلته للعدالة.

❖ دعا رئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبدالعزيز بن صقر خلال منتدى جدة الاقتصادي إلى ضرورة إعادة التركيز العالمي على التعاون الإقليمي، وبناء التكتلات الاقتصادية لمواجهة التحديات والتعافي من الأزمة المالية العالمية.

❖ أكد مندوب السعودية، والمتحدث باسم دول الخليج في الأمم المتحدة، عبدالله المعلمي، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أتم استعداد لأن تكون في طليعة أي جهد مشترك يهدف إلى إنقاذ الشعب السوري.

❖ أعلن مصدر رسمي سعودي أن المحكمة الجزائية المتخصصة بدأت محاكمة ١٨ شخصاً، هم ١٧ سعودياً ونيجيرياً، بتهم تتعلق غالبيتها بقضايا على علاقة بالإرهاب.

❖ أعلنت المملكة العربية السعودية إغلاق سفارتها في دمشق وسحب كافة الدبلوماسيين والعاملين فيها.

❖ دان مجلس الوزراء السعودي خلال جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة المحاصر والتي راح ضحيتها أكثر من ٢٠ شهيداً وعشرات الجرحى.

❖ قال وزير الداخلية السعودية الأمير أحمد بن عبدالعزيز «إننا نريد سوريا دائماً كما عهدناها في المقدمة بكل ما يهم العرب، ولا نريدها أن تتخلف عن الركب، ونرجو الله أن يرزقها الهداية والوفاق».

❖ أكد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي بن إبراهيم النعيمي أن المملكة العربية السعودية والدول المنتجة الأخرى مستعدة لتعويض أي نقص متوقع أو فعلي في إمدادات البترول.

سلطنة عمـــان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً يقضي بإجراء تعديل وزاري محدود هو الثاني منذ أن اندلعت موجة احتجاجات شعبية في السلطنة العام الماضي، ولم يوضح المرسوم سبباً للقرار.

❖ أكدت سلطنة عمان أن حقوق الإنسان تمثل قيمة مشتركة لكافة الدول والشعوب، مطالبة الجميع باحترام هذه الحقوق وخاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بأمن وسلام واستقرار.

❖ ناشد مجلس الوزراء العماني كافة المؤسسات في الدولة أهمية الالتزام بما جاء في النظام الأساسي للدولة وجميع التشريعات والقوانين النافذة وبالقواعد والأعراف السائدة في المجتمع العماني.

❖ استقبل السلطان قابوس بن سعيد السيد شيف شنكر مينون مستشار الأمن القومي بجمهورية الهند الذي كان في زيارة للسلطنة وجرى خلال المقابلة بحث أوجه التعاون القائم بين البلدين الصديقين والأمور ذات الاهتمام المتبادل.

❖ دعت سلطنة عمان في كلمتها أمام المؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن قطاع المياه في الدول الإسلامية الذي اختتم اعماله في أسطنبول إلى استخدام تقنيات متطورة لإدارة وتنمية المصادر المائية.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد أوامره بتخصيص أربعين مليون ريال عماني لتنفيذ طرق في عدد من محافظات السلطنة يبلغ مجموع أطوالها ٢٥٣,٦ كيلو متر.

❖ دعا الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله إيران ومجموعة (٥+١) إلى الحوار لإيجاد حل للملف النووي الإيراني، مؤكداً أن السلطنة ستواصل تقديم النصح للجانبين، لكنه حذر من أن أي انفجار في الوضع سيكون له تأثير على مضيق هرمز.

araa@araa.net

❖ أكدت سلطنة عمان خلال مشاركتها في أعمال الدورة التاسعة عشر لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة دعمها للجهود والتحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة نحو الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة.

❖ أجرى السلطان قابوس بن سعيد اتصالاً هاتفياً مع محمود أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تم خلاله بحث أوجه التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات والأوضاع التي تشهدها المنطقة.

❖ قال مندوب السلطنة بجامعة الدول العربية الشيخ خليفة بن علي الحارثي إن القمة العربية تمثل فرصة لعودة العرب إلى العراق وعودة العراق إلى العرب.

❖ منح السلطان قابوس بن سعيد وسام النعمان من الدرجة الأولى للسفير محمد علي عبدالرحمن العصيمي سفير دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك تقديراً لجهوده الطيبة في خدمة العلاقات التي تربط البلدين الشقيقين.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية «جيدو فيسترفيله» في مسقط أوجه التعاون الثنائي بين البلدين بالإضافة إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع رئيس مجلس الشيوخ البولندي «بوغدان بوروسيفيتش» العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

دولة قطر

❖ أكد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة في مؤتمر الدفاع عن القدس أن عروبة القدس في خطر داهم وأنها تذوب وتتلاشى، وقال «لذا يتحتم علينا التحرك السريع من أجل وقف تهويد القدس».

❖ شدد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني على أهمية القضية السورية وعلى وقف القتل وحماية المدنيين السوريين.

❖ دعت دولة قطر المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته إزاء انتهاك حقوق الإنسان المنهجي في سوريا وإزالة هذه الانتهاكات وتوفير الحماية الكاملة للشعب السوري.

❖ أكد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ناصر بن عبدالعزيز النصر أن دولة قطر أصبحت في السنوات الأخيرة لاعباً محورياً وأساسياً في الوساطات ليس في المنطقة فقط، بل على مستوى العالم.

❖ شدد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال افتتاح قمة توصيل العالم العربي ٢٠١٢على ضرورة أن تعي الدول العربية أنه لم يعد بمقدور أحد اليوم أن يتأخر عن مسيرة التطور والحضارة.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مجمل الأحداث والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين منها.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان العلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى بحث آخر مستجدات الأوضاع والتطوّرات الراهنة في المنطقة.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني «أعتقد أن من المهم جداً أن تعرف الحكومة السورية أن الوقت ليس متاحاً لفترة طويلة وهم يقومون بما يقومون به من قتل لشعبهم».

❖ دانت دولة قطر الغارات الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة التي أدت إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

❖ استعرض أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا كوفي عنان تطورات الأوضاع في سوريا.

❖ أكد المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بليبيا أن جماعته لا تطمع بالتفرد أو الاستئثار بالسلطة وإنما تطمح إلى الفوز بها مع غيرها من أبناء ليبيا الشرفاء، نافياً تبعية جماعته أو حصولها على أي دعم من دولة قطر أو الولايات المتحدة.

الخليج في شهر
مـارس

❖ أعلن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن ميزانية العام المالي المقبل لدولة قطر ستكون أكبر من سابقتها خصوصا في مجال الإنفاق على البنية التحتية وبالذات في مشاريع الإنشاءات والطرق والصرف الصحي ومترو الأنفاق.

❖ أكد وزيرا الخارجية القطري حمد بن جاسم والروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي مشترك، في القاهرة أنه تم الاتفاق بين روسيا والجامعة العربية على إنهاء العنف في سوريا «أياً كان مصدره».

❖ تم في الدوحة التوقيع على اتفاقية التعاون في المجال العسكري بين القوات المسلحة القطرية والقوات المسلحة التايلاندية على هامش معرض ومؤتمر الدوحة للدفاع البحري.

دولة الكويت

❖ أصدر مجلس الأمة الكويتي عدداً من التوصيات بشأن الوضع السوري منها انضمام الكويت للدعوات المنادية بإحالة جرائم النظام السوري إلى محكمة الجنايات الدولية ودعم الجيش الحر .

❖ شددت دولة الكويت على ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفورية تجاه الشعب السوري وحقوقه المشروعة مع الالتزام الدولي بحلول ناجحة وكفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة برمتها.

❖ أعرب الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني عن تقديره لدور الكويت في دعم ومساندة التكامل الخليجي حرصاً منها على تحقيق تطلعات شعوب دول المجلس.

❖ أكد مصدر رسمي كويتي أن رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح سيستجوب أمام مجلس الأمة، وقد تقدم بطلب الاستجواب النائب صالح عاشور الذي اتهم الشيخ جابر بعدم التحقيق في اتهامات فساد موجهة للحكومة السابقة.

❖ أكد مدير إدارة الوطن العربي بوزارة الخارجية الكويتية السفير جمال الغانم دعم دولة الكويت الدائم منذ نشأتها للقضية الفلسطينية العادلة في شتى المجالات.

❖ أعلن وكيل وزارة الإعلام الشيخ سلمان الحمود أن أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد تبرع بمبلغ خمسة ملايين دولار لدعم الشعب السوري باسمه وأسرة آل الصباح.

❖ قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزياره إلى دولة الكويت طرح خلالها جميع الملفات العالقة على مائدة البحث وفي مقدمتها الموقف من ميناء مبارك الكبير.

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية وتبادل الرأي بشأنها.

❖ دانت دولة الكويت بشدة الانتهاكات الصارخة والواسعة والممنهجة التي ارتكبتها السلطات السورية ضد أبناء الشعب السوري وفق المعلومات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

❖ أكدت دولة الكويت أمام مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة دعمها جهود تعزيز ثقافة التسامح وحقوق الأقليات المسلمة لدى الدول غير الإسلامية.

❖ بحث رئيس الأركان الكويتي خالد الجراح الصباح مع رئيس هيئة القوى البشرية في القوات المسلحة الأردنية محمد سليمان فرغل التعاون العسكري بين البلدين بالإضافة إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن دولة الكويت مؤمنة بالحوار الهادف والتعاون بين منتجي ومستهلكي النفط.

❖ أعربت الكويت عن القلق إزاء تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في أراضي السلطة الفلسطينية وإزاء مستقبل مخطط السلام في المنطقة.

❖ استعرض أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع رئيس الوزراء الياباني «يوشيهيكو نودا» في طوكيو آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية ●

ملف العدد:

دول الخليج والملف السوري: المواقف والخيارات

- الموقف الخليجي تجاه الثورة في سوريا: الأبعاد والدلالات والخيارات المتاحة
- الحراك التاريخي ومستقبل سوريا ومجلس التعاون الخليجي
- علاقة دول الخليج العربية مع أحداث الثورة السورية: الأبعاد والدلالات
- السعودية ودول الخليج تقود مواقف جادة حيال الوضع في سوريا
- قراءة أخرى في الموقف الروسي من الأزمة السورية
- الموقف الإيراني من الأزمة السورية

الموقف الخليجي تجاه الثورة في سوريا: الأبعاد والدلالات والخيارات المتاحة

مذ اندلاع الثورات العربية في كل من تونس ومصر، وما رافقها من احتجاجات وتظاهرات في أكثر من دولة عربية أخرى، وصلت في بعضها إلى حالة الثورة الكاملة كما في حالة ليبيا وإن اختلف المسار وكذلك اليمن، وتم احتواء بعضها في دول أخرى كما في البحرين والمغرب والأردن وسلطنة عمان، يلاحظ المتابع للموقف الخليجي تجاه هذه التطورات أنه لم يكن هناك موقف واحد أو ثابت تجاه عملية التغيير التي اجتاحت المنطقة منذ بداية العام الماضي ٢٠١١.

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر *

يمكن التمييز في تناول الموقف الخليجي -بشكل عام- تجاه تلك التطورات، بين ثلاثة مستويات رئيسية، المستوى الأول: ارتكز على احترام إرادة الشعب ومطالبه المشروعة والمحقة في التغيير الكامل، كما في الموقف من الثورة في كل من تونس ومصر. وارتكز المستوى الثاني على تشجيع الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تخفف من الاحتقانات الداخلية، وبرز ذلك في دعم كل من حكومتي البحرين وسلطنة عُمان بميزانيات ومساعدة اقتصادية لمواجهة المطالب الاجتماعية وتلبية حاجات تحسين مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة، كما تم إرسال قوات من «درع الجزيرة» إلى المنامة للمساهمة في حفظ الأمن الداخلي وحماية المتلكات العامة بطلب من حكومة البحرين.

المستوى الثالث، تمثل في اتخاذ مواقف صارمة من القيادات التي ترفض الاستماع والتجاوب لمطالب شعوبها، وهذا المستوى اتخذ بدوره عدة أنماط وتراوح بين بذل المساعي الحميدة بين الحكم ومعارضيه، على نحو الوساطة الخليجية بين الرئيس علي عبدالله صالح ومعارضيه في اليمن في إطار المبادرة الخليجية التي قادت في النهاية إلى تنحي الرئيس صالح وطي هذه الصفحة، وتمثل النمط الثاني -في إطار هذا المستوى- في اتخاذ قرارات بالتدخل لحماية المدنيين على نحو ما حدث في ليبيا استناداً إلى قرارات مجلس التعاون ومجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي.

ووسط هذه التطورات، تبرز الأزمة السورية التي ما تزال مستعصية على الحل رغم مرور أكثر من عام على اندلاعها. وفي تناول الموقف الخليجي تجاه تلك الأزمة، تبرز عدة تساؤلات من قبيل: كيف تطور الموقف الخليجي تجاه الأزمة في سوريا؟ وما هي الأبعاد الرئيسية التي اتخذها هذا الموقف مع تطور الثورة؟ وما هي دلالات الموقف الخليجي في هذا الشأن؟ وما هي الخيارات المتاحة في التعامل مع الأزمة السورية؟ يهدف المقال إلى محاولة الإجابة عن بعض تلك التساؤلات من خلال العناصر التالية:

أولاً: الموقف الخليجي تجاه الأزمة السورية وأبعاده الرئيسية

لم تبد دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الثورة في سوريا رغبتها في رؤية سقوط النظام السوري، وكان التعامل الخليجي مع الثورة في هذه الأثناء إلى حد ما ملتبساً، ولم تكن هناك ردود فعل قوية على ما يجابهه نظام دمشق في الداخل إلا ما ندر، وكان ذلك سمت الموقف العربي بشكل عام في بدايات الثورة السورية.

ولكن الموقف الخليجي تجاه الأحداث في سوريا، تطور طبقاً لتطور موازين القوى بين النظام والثورة وطبقاً لعدد الضحايا من المدنيين الذين يسقطون بشكل يومي على أيدي قوات الأمن السورية. ومع تصاعد عدد الضحايا من المدنيين، تولت دول الخليج - سواء بشكل منفرد أو في إطار عملها كمنظومة- طرح العديد من المخارج للأزمة

شكلت مبادرات دول الخليج المحرك الأساس لمبادرة الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية

السورية، وشكلت مبادراتها الدينامية الأساسية والمحركة لمبادرة الجامعة العربية تجاه الأزمة السورية فيما عرف لاحقاً بالخطة العربية، ولكن استمرار رفض النظام وتعنته كان العامل الرئيسي المسؤول عن تطور الموقف الخليجي تجاه الأزمة نحو أنماط أخرى أكثر قوة، وهو ما يمكن توضحيه على النحو التالي:

أ- تأييد ودعم الخطة العربية لحل الأزمة في سوريا:

هذه الخطة تم اعتمادها بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٢ بالقاهرة، وتضمنت سبعة عناصر رئيسية، هي: ١- ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان لحماية المواطنين السوريين. ٢- مطالبة الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث. ٣-الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة. ٤- دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي. وتفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية. وإعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي. ٥- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية. ٦- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها. ٧-الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

ب- قطع العلاقات الخليجية الدبلوماسية مع النظام السوري:

من الخطوات الجماعية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الأزمة السورية في ظل تعنت النظام وعدم تجاوبه مع مقررات ومتطلبات الخطة العربية، قيامها بسحب سفرائها من سوريا، وقيامها أيضاً «في السابع من فبراير ٢٠١٢» بطرد سفراء النظام السوري من أراضيها وبشكل فوري، وفقاً لبيان رسمي أوضح أن هذه الخطوة جاءت «بعد أن انتفت الحاجة لبقائهم بعد رفض النظام السوري كل المحاولات وأجهضت كافة الجهود العربية المخلصة لحل هذه الأزمة وحقن دماء الشعب السوري». ومن الجدير بالذكر في هذا السياق

أن قراراً صدر في ١٢ نوفمبر الماضي ٢٠١١ من وزراء الخارجية العرب نص على حق كل دولة فى سحب سفيرها من دمشق في إطار رؤيتها للوضع وظروفها وسيادتها.

ج- الدعوة لتزويد المعارضة السورية بالسلاح:

قد جاء ذلك الموقف بالأساس من جانب كل من قطر والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى مجلس الأمة الكويتي. فقد طالب رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني في تصريح له بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢، المجتمع الدولي بتسليح المعارضة السورية. ونقلت وكالة «رويترز» قوله «أعتقد أن علينا عمل ما يلزم لمساعدتهم (المعارضة) بما في ذلك تسليحهم للدفاع عن أنفسهم». وفي السياق ذاته، كان وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل قد أعلن في ٢٤ فبراير ٢٠١٢ أن تزويد المعارضة السورية بالأسلحة تعد «فكرة ممتازة»، موضحاً «لأنهم بحاجة إلى توفير الحماية لأنفسهم». وفي الكويت، أقر مجلس الأمة الكويتي في الأول من مارس ٢٠١٢ قراراً غير ملزم يدعو الحكومة الكويتية إلى تسليح المعارضة السورية وقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل مع دمشق، ودعا القرار دول الخليج إلى دعم ما يُسمى بـ «الجيش السوري الحر» ومده بالسلاح.

د- طرح فكرة القيام بدور عسكري في سوريا:

في ضوء القرار الذي صدر عن الجامعة العربية في ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية في القاهرة في ١٢ فبراير ٢٠١٢، والذي طالب بإرسال قوات سلام دولية من قبل مجلس الأمن الدولي لوقف العنف في سوريا، طرحت دولة قطر خيار مشاركة الدول العربية في عمل عسكري بسوريا، وذلك على لسان رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني، الذي قال في ٢٧ فبراير ٢٠١٢.«على الدول العربية أخذ زمام المبادرة لتوفير ملاذ آمن للمعارضين داخل سوريا، وعلى الدول العربية المشاركة في جهد عسكري دولي لوقف إراقة الدماء في سوريا، وحيث إننا فشلنا في عمل شيء بمجلس الأمن أعتقد أن علينا محاولة عمل شيء ما لإرسال مساعدة عسكرية كافية لوقف القتل».

هـ- التمهيد للاعتراف بالمجلس الوطني السوري:

رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعترف بعد رسمياً بالمجلس الوطني السوري المعارض على غرار ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن ثمة مؤشرات جدية تبلورت في هذا الاتجاه، منها استضافة قطر اجتماعات مكثفة للمجلس الوطني السوري برئاسة برهان غليون لبحث توحيد المواقف بين فصائل المجلس والاستعداد لمرحلة الاعتراف به ممثلاً شرعياً وتمثيل سوريا في الجامعة العربية. كما أن الكويت باتت على وشك الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل وحيد وشرعي للشعب السوري، بعد أن تقدم الشيخ محمد المبارك وزير الإعلام الكويتي في الأول من مارس ٢٠١٢ بتوصية إلى مجلس الأمة للاعتراف بالمجلس الوطني السوري، ووافق عليها بالفعل المجلس، وأعلنت الحكومة الكويتية إنها ستبحث في التوصية قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن.

> الأزمة السورية دخلت في نفق مظلم وباتت أكبر من أي حل خليجي أو عربي

ثانياً: دلالات الموقف الخليجي تجاه الأزمة

التطورات المتصاعدة في الموقف الخليجي تجاه الأزمة في سوريا، رغم أنها لم ترق بعد إلى مرتبة العوامل الحاسمة كما في الثورة الليبية وكذلك اليمنية لاعتبارات تتعلق بالتوازن الدولي كما سوف يتضح، إلا أنها تعكس في الوقت ذاته بعض الدلالات المهمة على صعيد الدور الإقليمي الخليجي.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن هذا التطور المتصاعد في الموقف الخليجي تجاه الأحداث في سوريا يكرس من جديد صعود الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي فرض نفسه كأبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية. فبينما كان المجلس ناشطاً في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحاً لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، وبينما ظل معنياً بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، أصبح مع الثورات العربية في قلب المشهد العربي، وتحظى مواقفه وبيانات اجتماعاته -على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري- بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة.

لذلك، تعكس مواقف دول الخليج تجاه تطورات الثورة في سوريا، ومن قبل تجاه الثورة في كل من ليبيا واليمن على وجه التحديد، توسيع دائرة اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي ومجالات دورها الإقليمي، ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

ثالثاً: الخيارات المطروحة في التعامل مع الأزمة

أمام الوضع المتأزم الذي وصلت إليه الثورة السورية، واستمرار النظام السوري في اعتماد الآلة الأمنية كخيار وحيد في التعامل مع الأزمة، تبدو مخارج الأزمة سلمياً وعبر الحوار ضعيفة للغاية، ولكن في

المقابل، فإن الخيارات المتاحة في التعامل مع الأزمة ترد عليها قيود عديدة أيضاً، ومن أبرز تلك الخيارات ما يلي:

أ- خيار فرض المناطق العازلة والآمنة:

يتطلب هذا الخيار تدخل قوات دولية من أجل فرض مناطق آمنة وعازلة لحماية المدنيين السوريين، وذلك بمساعدة الجيش السوري الحر الذي يمكنه إقامة هذه المناطق العازلة قرب الحدود اللبنانية والتركية والأردنية، شريطة أن تكون المناطق قريبة من الحدود ما أمكن، وذلك من أجل تمكين الصليب الأحمر من إيجاد ممرات إنسانية آمنة للإغاثة وتزويد الناس بالماء والغذاء والدواء وإجلاء الجرحى. وهذا السيناريو يتطلب تقديم الاستشارات والخطط المرحلية والاستراتيجية لقوات الجيش السوري الحر وتزويده بالأسلحة المضادة للدبابات وتلك المضادة للقناصة وأخرى مضادة للطيران. ويرى البعض أنه يمكن للناشطين والجمعيات والهيئات المدنية العاملة حالياً في البلاد إدارة تلك المناطق العازلة. ولكن هذا السيناريو ما زال يواجه عقبة الفيتو الروسي والصيني، فضلاً عن أنه في حال تنفيذه، فإنه من المتوقع ألا يقتصر الأمر على مجرد إقامة مناطق آمنة وعازلة فقط، بل على الأغلب قد يتطور الأمر إلى تحقيق هدف إسقاط النظام السوري عسكرياً، لا سيما إذا شاركت قوات من حلف الناتو في أية قوات دولية في سوريا، على غرار ما حدث في الحالة الليبية.

ب- خيار تسليح المعارضة السورية:

قد يبدو هذا الخيار أسهل من خيار التدخل العسكري، ولكن مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس مؤخراً، عكس إلى حد ما أن الولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية لا تُبدي حتى الآن حماساً كبيراً لفكرة تسليح المعارضة السورية، التي تعني في هذا السياق الجيش السوري الحر. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الخيار يظل محفوفاً ببعض المخاطر التي يحذر منها بعض الخبراء، منها أنه قد يؤدي إلى نوع من الحرب الأهلية داخل سوريا، من الممكن أن تمتد آثارها إلى بعض دول الجوار مثل لبنان وتركيا والعراق والأردن، والبعض يتبنى نظرة أكثر تشاؤماً بالقول إن هذا الخيار قد يساهم في تقسيم سوريا على نحو طائفي. كما قد يُسهل دخول بعض التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة ومجموعات «إرهابية» أخرى إلى الأراضي السورية.

خلاصة:

الأزمة السورية دخلت في نفق مظلم، وباتت أكبر من أي حل خليجي أو عربي، خاصة بعد أن أصبحت موضوعاً رئيسياً لحالة الاستقطاب الدولي الراهنة ومعركة كسر الإرادات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من ناحية، وكل من روسيا والصين من ناحية أخرى. فالدولتان - روسيا والصين- تخشيان من تحول سياسة التدخل الدولي «الغربي» في دول متأزمة، بهدف تغيير أنظمة الحكم، إلى نهج مستقر في العلاقات الدولية، لاسيما أنهما لا تريدان أن يصبح العالم ساحة مفتوحة للإرادة الأمريكية. هذا الانقسام الدولي بات يشكِّل المعضلة الأكبر للأزمة في سوريا، والسبب الرئيسي لإطالة أمدها وتحولها إلى ساحة محتدمة للصراع بين الثوار وقوى المعارضة من جهة، والنظام وأجهزته وآلته العسكرية وأنصاره من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن ثمة مؤشرات محدودة وضئيلة على بداية تغيير في الموقفين الصيني والروسي إلا أنه يظل تغييراً طفيفاً في اللهجة الدبلوماسية ليس أكثر؛ والأرجح أن ظهور تغيير ملموس في موقف الدولتين سوف يتعلق بواشنطن أكثر مما يتعلق بسوريا ذاتها أو بعلاقات خاصة بين موسكو أو بكين، من جهة، ونظام بشار الأسد من جهة أخرى. لذلك، ما يزال الجدل مستمراً حول الخطوة التالية للمجتمع الدولي، أو الخطوة الأكثر مناسبة وملاءمة لتعقيدات الوضع في سوريا ●

*باحث سياسي في مجلس الشعب المصري
- وحدة العلاقات الدولية

المقالات التي تم الاسترشاد بها في كتابة المقال:

- الثورة السورية: نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ مارس ٢٠١٢.
- د. معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١.
- غازي دحمان، الأزمة السورية ومنظومة أمن التعاون الخليجي، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/٣/٦.
- صلاح سلام، إشكالية العلاقة العربية - الإيرانية والطريق إلى وأد الفتنة المذهبية، مجلة الدفاع اللبنانية، ١١ إبريل ٢٠١١.
- التدخل العسكري بسوريا يمنع الحرب الأهلية، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/٢/٢٤.

الحراك التاريخي ومستقبل سوريا ومجلس التعاون الخليجي

ثمّة من يقول إن الحراك الدبلوماسي والأمني الخليجي الذي تبلور في الآونة الأخيرة وأخذ أشكالاً وأبعاداً متقدمة للغاية، ينطلق من مجموعة من القناعات التي ترسخت لدى قادة المنطقة حول كيفية مواجهة المستجدّات الآنية في أكثر من ملف، لا سيما طريقة التعاطي مع التطورات المختلفة في ما يسمى الربيع العربي، وانسحاب ذلك على علاقة دول المجلس مع الأطراف «المتورطة» في نسج خيوط التطور التاريخي، سلباً أم إيجاباً.

حسن عزالدين *

ويبدو أن حركة التطور قد بلغت آفاقاً جدّية وخطيرة في آن لدرجة أنها باتت تفرض نفسها على دائرة صنع القرار في كافة دول المجلس، باعتبار أنها لم تبق خارج حدود المنظومة المتعاضدة حتى الآن بشكل غير متكامل، بل اقتحمت خاصرتها الركيكة من جهة البحرين وتسللت من تفاصيل الملفات الاجتماعية والمذهبية والطائفية والقبلية إلى نسيج الدول الأخرى.

هذه التطورات المتسارعة، المترافقة مع ملفات إقليمية ودولية غاية في التعقيد، ساهمت بفرض أداء دبلوماسي خليجي فريد من نوعه قد يؤسس لعهد جديد على صعيد العمل العربي الرسمي خلال هذه المرحلة الدقيقة على الأقل، وذلك لأسباب مختلفة أهمها:

× غياب الدول العربية «الكبرى» عن ساحة التأثير بسبب انشغالها في فك عقد قضاياها، لا سيما ثلاثي مصر وسوريا والعراق التي تتخبط كل منها في ملفاتها الذاتية المختلفة وإن بنسب متفاوتة، ما يترك الساحة العربية مفتوحة على مصراعيها أمام كافة الاحتمالات.

❖ استغلال دول إقليمية غير عربية لهذا الوضع المستجد كلّ حسب مصالحه وطريقة تعاطيه مع الملفات المختلفة، لا سيما إيران وتركيا، من أجل الاستمرار بتكريس موقعها النفوذي، إن كان من خلال الإمعان بالتغلغل في الدول المحيطة، أو من خلال البحث عن وسائل جديدة لتعزيز موقع حلفائها في أكثر من مكان.

❖ حاجة دول مجلس التعاون، المعبّر عنها في أكثر من مناسبة، لإيجاد صيغ جديدة للتكامل الجدي والحقيقي، بما يحقق ردة فعل منطقية وواقعية حيال كافة التطورات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي حماية وجودها وكيانها الفريد. ولا شك في أن التكامل على الصعيد الدبلوماسي يشكّل أحد أرقى أوجه ذلك التعاون الوثيق المنشود.

ودون أن ننسى الحيثيات المرتبطة بملف العلاقات المتشعب مع إيران والذي قد تكون آثاره هي الأهم على صعيد حركة التطور في بعض دول المنطقة، فإن ما يبدو أبرز من غيره في هذه المرحلة هو الجدل القائم بخصوص الموقف الاستراتيجي الهام الذي يتبنّاه مجلس التعاون الخليجي في ما يخص تطورات الملف السوري.

وبعيداً عن صواب أم خطأ هذا الموقف الذي قد يتولّد لدى البعض وفق القناعات المختلفة، يجب الاعتبار أولاً، بأن دول المجلس تنطلق من الحسابات المختلفة ذات البعد المحلي والإقليمي أو حتى الاستراتيجي الأشمل، وأن موقفها يبقى بالتالي محكوماً، بالإضافة لما سبق، باعتبارات أخرى كثيرة، أهمها في هذا السياق حجم المأساة التي وصل إليها التطور الآني في سوريا.

فهذا القمع المتمادي لحرية الشعب ووأد توقه للتغيير قد بلغ مراحل خطيرة جداً في عصر التطور المزعوم الذي نعيش فيه، لدرجة أنه بدأ يحقق تضامناً غير مسبوق مع الشعب السوري من

مجلس التعاون الخليجي كان سبّاقاً في تبنّي الموقف المتضامن مع الشعوب والمدين للعنف

قبل الفئات الشعبية المختلفة في كافة الدول العربية، وتحديداً في منطقة الخليج.

ولم يعد مطلوباً، في ظل الإراقة المستمرة للدماء، سوى تبنّي موقف حازم للتضامن مع المظلومين الذين تُداس كراماتهم يوميا بأفظع الأشكال والصور.

وإذا كان مجلس التعاون سبّاقاً في تبنّي ذلك الموقف المتضامن والمدين للعنف، وجب تقديره والثناء على جهوده، دون أن نتخلى بالطبع عن مسؤوليتنا بتذكيره دائماً بالمآخذ الكثيرة التي يُطلقها أبناء منطقة الخليج أنفسهم، حيال الأساليب المتفاوتة لممارسة الديمقراطية في بعض دوله.

لكن مع دخول الأزمة السورية مرحلتها الحرجة، فإنه قد يكون مطلوباً في الوقت الحاضر توجيه دعوة صادقة للوقوف وراء الموقف الخليجي في ما يخص سوريا، لأنه يبدو الأصلب حتى الآن بين الدول العربية الأخرى في ممارسة الضغوط على النظام السوري، وحلفائه الدوليين، لإيقاف آلة القمع والقتل. وهذا هو الأهم في الوقت الحاضر، انطلاقاً من حقيقة أن الاستمرار بسفك الدماء سيعقد الأمور أكثر، وسيعزز العناصر السلبية للمأساة المستعرة. وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد «تجرأت» على تبنّي وقفتها التاريخية تلك، فإن المطلوب هو أن نؤمن بأنها قد فعلت ذلك من أجل مصلحة الشعب السوري أولاً، دون أن نغفل بالطبع المصالح الأخرى التي قد تطال دول المجلس بشكل أو بآخر.

بالطبع، قد يكون لهذا التحول الجذري في موقف دول المجلس أسبابه الكثيرة التي يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، لا سيما ما يرتبط منها بالعناصر التي ترسم الخطوط العريضة للتطور المقبل في المنطقة بأكملها. وأهم تلك العناصر قد يرتبط بما يجري على صعيد تكريس ثوابت الصراع بين المعسكر الذي تنتمي إليه دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والمعسكر الذي يصر النظام في سوريا على الانتماء إليه انطلاقاً من قناعاته الأيديولوجية أولاً، ومصالحه الضيقة ثانياً.

وهنا تحديداً يبرز الملف الأكثر إلحاحاً بالنسبة لدول المجلس، والذي قد يكون المحفز الأساسي لكل ما نشهده من سعي لرفع الجهوزية وتأكيد الحضور الدائم: القلق من التموضع الاستراتيجي للجارة الفارسية ذات التوجهات الثورية المخيفة بالنسبة لمنطقة الخليج، في ظل الانتقال الثابت إلى الملف النووي، والذي يعزز بطبيعة الحال مجموعة الشكوك الكثيرة الماثلة في سياق العلاقات بين الطرفين منذ انطلاق التحولات التاريخية الكبيرة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إن القلق يبدو حاضراً بشكل مزدوج، إن كان من خلال ما يشكله ذلك الخطر في حال صدقت التوقعات عن رغبة إيران بامتلاك السلاح النووي وتبعات ذلك على كافة الصعد، أو من خلال الإمعان في التمدد الأيديولوجي، ولا نقول المذهبي، في كافة أرجاء المنطقة.

ولا يخفى على أحد أن تجاذبات الصراع في منطقة الشرق الأوسط قد بدأت تتعمق في الوقت الحاضر بشكل خطير، لتنتقل إلى مراحل أعلى أخرجتها في الواقع من سيطرة القوى الإقليمية ووضعتها في دائرة الصراع الاستراتيجي الدولي. ولقد بدأ هذا الأمر يتبلور تدريجياً منذ المراحل الأخيرة لتطورات الربيع العربي، ووصل ذروته الفريدة خلال الأزمة السورية تحديداً، بعد اصطفاف دولتين عظميين إلى جانب النظام السوري، برغم كل العنف والأداء المتخلف الذي يمارسه هذا الأخير ضد أبناء شعبه. ولذلك فإنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن هذا الاصطفاف مع النظام في سوريا لم يكن مرتبطاً بالمصالح الوطنية السورية بأي شكل من الأشكال، بل بذلك التوق الذي بدأ يتكوّن في نطاق العلاقات الدولية، والذي يهدف بالدرجة الأساسية لوضع حد لنموذج القطب الأوحد الذي كان قائماً منذ انتهاء الحرب الباردة، واستبداله بآخر ما زالت معالمه تتوضح شيئاً فشيئاً.

أمام هذه الوقائع تجد دول المجلس نفسها أمام تحدٍ حقيقي يتمثل في ما يلي:

❖ تقييم موقفها في ما يخص التحرك المقبل حيال النظام في سوريا في ظل تكامل العناصر الصارخة للمشهد الآني: تمسّك النظام بالحل القمعي دون أن يتراجع قيد أنملة عن تكتيكاته السابقة؛ تمسّك كل من روسيا والصين بموقفهما بعدم السماح بالتدخل العسكري الأجنبي أو الضغط الدولي المتمادي؛ بغض النظر الواضح الذي يبديه الغرب حيال كل ما سبق من ممارسات للنظام السوري وإن بدت تصريحاته الإعلامية عكس ذلك تماماً، وهو ما يعزز التكهنات الكثيرة التي تفيد بأن العالم «الديمقراطي» قد يرغب برؤية التغيير في سوريا لكنه يتأنّى في تبنّي الخيارات المطروحة.

❖ تحديد الموقف من المعارضة السورية بما يتناسب مع التحرك خلال المرحلة المقبلة: فإما الاستمرار بممارسة الضغط على النظام السوري من خلال الاعتراف الكامل والحقيقي بأطراف المعارضة السورية ورفدها بكل الإمكانيات المتاحة بما يضمن تمثيلها لشريحة من الشعب السوري، وإما التراجع تكتيكياً على الصعيد الدبلوماسي واختيار بدائل أخرى. من بين تلك البدائل التي قد يفرزها التواصل المستجد بين المجلس وكل من روسيا والصين، هو أن يكون هناك سعي لتقريب وجهات النظر بين الأطراف السورية المتناحرة، وقد يكون من بينها أيضاً ما يشبه قمّة دوحة جديدة تهدف لتحقيق الوئام بين شرائح المعارضة غير الرافضة للحوار من جهة، والنظام السوري من جهة أخرى.

❖ تحقيق الالتفاف الدولي حول التحرك الدبلوماسي الهادف لفرض التغيير المنشود في سوريا، وإيجاد الصيغ الملائمة لتحقيق ذلك تحت المظلة العربية دائماً، دون الكف عن السعي لإقناع روسيا والصين بضرورة التخفيف من صلابتهما في ما يخص الدعم المطلق لسياسة القمع التي يمارسها النظام السوري، لكن الحرص أيضاً على إقناع الغرب بكافة أطيافه بتبنّي موقف يجنّب سوريا خطر الانزلاق إلى الحرب الأهلية .

ومما لا شك فيه أن الدور الذي ستضطلع فيه «بعض» دول مجلس التعاون الخليجي في هذا السياق سيكون محورياً واستراتيجياً كما كان حتى الآن في خضم الوعي الشعبي المنتفض بشكل لافت وفريد من نوعه ليس فقط في سوريا، لكن أيضاً في محاور أخرى من محاور الانتفاضات العربية المتتالية.

الموقف الخليجي يبدو الأصلب حتى الآن في ممارسة الضغوط على النظام السوري

السؤال يكمن بالطبع في ما إذا كانت رغبة دول المجلس للاضطلاع بالمهام المستجدة تمثل مرحلة تكتيكية مؤقتة ستنتهي خلال مرحلة زمنية معينة، أم على العكس استراتيجية مدروسة ونابعة من قناعات ثابتة، ستؤدي في المحصلة إلى نقلة نوعية في الموقع الجيوسياسي الشامل.

ما يمكن الجزم به في نهاية المطاف هو أن أي شكل من أشكال التكامل الحقيقي بين أعضاء دول المجلس سيكون مطلوباً بإلحاح خلال المرحلة المقبلة بالنظر لكثير مما سبق ذكره. ولا يمكن الولوج إلى متاهات المستقبل من خلال كيانات متفرقة ومتباعدة، حيث إن عنصر القوة الحقيقي يبقى في تحقيق التضامن غير المصطنع والمعتمد على رؤى واقعية ومنطقية، تتعامل مع المستجدات بشكل علمي ومدروس.

لقد تمكنت معظم دول مجلس التعاون، ولا نقول جميعها، من تحقيق التفاف شعبي حقيقي حول قياداتها بما يضمن لها قوة دفع ثابتة يمكن الاعتماد عليها، وهذه نعمة تحسدها عليها كثير من دول العالم.

يبقى أن تتمكن تلك الدول من تحقيق الإصلاحات بما يتناسب مع التطورات الإقليمية والدولية الكثيرة، والعمل على تحقيق الوحدة الحقيقية.. فهي وحدها ستضمن لهذا الكيان الخليجي الهام القدرة على التموضع في إطار جيوسياسي جديد، يكرّسها على الخارطة كقوة لا يستهان بها على أكثر من صعيد، ويحصّنها من كافة التهديدات والتحديات الماثلة ●

*كاتب صحفي لبناني - ماجستير في الصحافة والعلاقات الدولية من جامعة كارل الرابع في براغ

مقال araa@araa.net

علاقة دول الخليج العربية مع أحداث الثورة السورية: الأبعاد والدلالات

اختلفت الرؤى والتصورات بشأن الربيع العربي، فالكثيرون اعتبروه يمثل نقلة تحول جوهرية في التاريخ العربي المعاصر وحالة نهضوية تحديثية، قالت فيها الجماهير كلمتها، ولم تعد تقبل الإملاءات الأيديولوجية أو التصورات النابعة من ثقافة العوائل الحاكمة، التي أخذت مكانتها في السلم الاجتماعي والطبقي في مجتمعاتها بعد أن مرت بحالة تسامٍ من حالة بيئتها المحلية إلى بيئة احتل فيها الصدارة فجأة المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

د. عبدالواحد مشعل *

وقد استفادت أكثرها من الإرث التي حصلت عليه من الفئات الحاكمة التي ناضلت وكافحت من أجل حرية شعوبها ضد الاستعمار، وبالتالي ساعدها بأخذ دورها الحضاري في خريطة التحرر في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وانحصار الاستعمار القديم، وقد استفادت بعض تلك العوائل من تبوء بعض أعضائها المرافقين للرعيل الأول من القادة، الموقع الأول في الدولة، إثر وفاة قادتهم أو في قدرتهم على تنحيهم بالقوة لتتحول أسرهم إلى أسر مالكة، وتؤسس لنفسها تقاليد الأسر الأرستقراطية المقلدة لطقوس الأسر الأرستقراطية العريقة في كثير من مجتمعات العالم، في الوقت الذي انحدرت شعوبها نحو الفقر والتهميش والإقصاء والخنوع والتنكيل ومصادرة الرأي، وإعلام الدولة ينفخ في رأسها ليل نهار شعارات الوطنية والممانعة وغيرها. أما البعض الآخر فينظر إلى الربيع العربي على الرغم من مشروعيته الشعبية بأنه قائم على أساس تحريك سياسي عالمي هدفه الإطاحة بالنظام العربي أو ما تبقى منه، من خلال خلق الصراعات المحلية بين ثقافاته الفرعية ولا سيما أن الأيديولوجية التي تحكم عقلية الإنسان العربي قائمة على الاعتزاز بالفكر التقليدي الذي تتبناه سواءً الاجتماعي أو الديني أو العلماني، وتفرعاته لتكون حظوظ بناء ديمقراطية حقيقية مسألة مشكوكاً بها في ظل غياب المرتكزات الصناعية والاقتصادية ومعايير التقسيم الطبقي بتجلياته الثقافية البنائية في مجتمعاتها، كما أن التصورات السائدة في ظل التغيرات الجارية وما يرتبط منها بغايات سياسية تعبر عن خوفها من تدخلات إقليمية في المنطقة العربية والخليجية على وجه التحديد، مستغلة تلاقي الأهداف، وبالتالي إقامة تحالف للتصدي لمخاطر عالمية تستهدف المنطقة. على هذا الأساس يخشى أن يوظف هذا التحالف بخطوات توسيعه في المنطقة العربية، والخليجية منها على وجه الخصوص. وبين الرؤى السياسية للقضايا الكبرى التي يراها المتحالفون تستهدف الممانعين والمعارضين للمخطط العالمي، وبين التصورات التي ترسم ملامح خوف الطرف الخليجي من استهدافه في أيديولوجيته وثقافته، يمكن الحديث عن العلاقات السورية-الخليجية وتداعياتها الحالية في ظل الأوضاع السائدة وما يمكن أن تكون عليه الأوضاع بعد تغيير النظام السياسي السوري وامتداد رقعة آثارها إلى بلدان الجوار، ولا سيما العراق ولبنان وبالتالي انعكاس كل ذلك على منطقة الخليج العربي.

أولاً: الموقف الخليجي والثورات العربية وحسابات الأعداء

لا يمكن فهم خارطة علاقة دول الخليج العربية مع أحداث الثورة السورية خارج إطار الصراعات الإقليمية الجارية في المنطقة العربية والخليجية على وجه التحديد التي تعد في نظر أهلها مستهدفه في ثقافتها وثرواتها من أطراف إقليمية طامحة، فضلاً عن حلبة الصراع الدولي بين الشرق والغرب، ولكل من تلك الأطراف حساباته التي تصب في مصالحه، وفي أتون ذلك يمكن تحليل مسارات العلاقات السورية-الخليجية في ظروفها الحالية والمستقبلية بعد توقع تطورات

محلية وإقليمية باتت على حافة الوقوع، ولكي تكون الصورة واضحة لا بد من الحديث عن الجانب الآخر للثورات العربية ولا سيما في غياب رؤية سياسية متكاملة بشأن المستقبل، ففي الوقت الذي يسعى فيه الشعب العربي إلى تحقيق حريته، وهو يدفع ثمناً باهظاً من أرواح أبنائه، فضلاً عن تدهور ظروفه المعيشية بسبب الظروف القلقة التي يمر بها، فهذا الشعب يستحق الحياة الهنيئة والكريمة، لكن لا بد أن يكون هناك برامج سياسية وتنموية وحوار إيجابي لحل الإشكاليات القائمة بعد التغير، والخوف من توظيف ما يجري من تغير لصالح سياسات دولية وإقليمية قد تدفع ثمنها هذة الشعوب مرة أخرى. وعلى الرغم مما تحظى به ثقافة الأجيال الجديدة من تقدير على قدرتها في رسم مسيرة حياتها التحررية لتكون سداً مانعاً إزاء أي توظيف يستهدف العالمين العربي والإسلامي، فإن بعض الوقائع تشير إلى أن الأعداء المتربصين بالأمة يسعون إلى توجيه مسار الثورات الشبابية بما يتفق مع مصالحهم وذلك بالعزف على وتر الصراع بين الثقافات الفرعية والمحلية في بعض البلاد العربية، والعمل على تفتيتها أكثر فأكثر. فنأخذ على سبيل المثال ما يحصل على أطراف قلب الوطن العربي «مصر» من تداعيات خطرة لا تصل آثارها «إذا تأزمت» فقط إلى مصر بل إلى العالم العربي عامة وإلى منطقة الخليج العربي خاصة، فمصر محاطة بدول قلقة- إن صح التعبير- فضلاً عن أوضاعها غير المستقرة، ففي الغرب هناك ليبيا، والدعوات إلى التقسيم على أساس الولايات الليبية القديمة، والتي بتنا نسمع بها اليوم بشكل أو بآخر، فهناك ولاية طرابلس في الغرب وولاية فزان في الجنوب ولاية البريقة في الشرق الليبي، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من صراعات أهلية، ربما تدعمها أطراف إقليمية أو دولية، وقد تنعكس آثارها على مصر وعلى أطراف أخرى في المنطقة ولا سيما المغرب العربي، وهناك السودان وداء الانفصال المستشري فيه، والصومال وإشكالياته المعقدة التي لا حدود لها، واليمن وعوامل القلق الذي ينتاب المنطقة من جراء أحداثه المتسارعه، لا سيما مع تصاعد نشاطات تنظيم القاعدة في بيئة قبلية وجبلية معقدة إذا استحكم فيها، كما حاول في مناطق من جنوبه، وتداعيات ذلك على الاستقرار الإقليمي، ولا سيما ما يتصل بمنطقة الجزيرة والخليج العربي بكاملها، وهناك الأزمة السورية وتداعياتها المحلية والإقليمية الخطرة، فهي أكثر تعقيداً مما في اليمن ومصر وتونس، فسوريا لها تحالفات استراتيجية مع أطراف إقليمية أبرزها إيران وأخرى دولية أبرزها روسيا والصين، وهذه التحالفات تدور في مدارات إقليمية ودولية، فعلى الصعيد الإقليمي يظهر التخوف الخليجي من التحالف الإيراني السوري وآثاره على مستقبل المنطقة، وما يمكن أن يفتحه ذلك من باب لصراع جديد مع أطراف عدة في المنطقة، قد تشمل الأردن والعراق ولبنان، لا سيما أن الظروف المحلية والإقليمية تدفع إلى مثل ذلك التوتر، وما يمكن أن يضع دول الخليج العربية في موقع مهم بين كل ذلك، ومن ثم تعرض أمنها الوطني إلى الخطر، ما يجعل المنطقة الخليجية أكثر المناطق الإقليمية حساسية، الأمر الذي يجعل السياسة الخليجية تتجه نحو بناء تفاهم خليجي مشترك إزاء الأوضاع المتوقعة في المنطقة خلال الفترة الحالية وما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل، وهناك المسار العالمي الذي يدور في فلك التوازن الدولي، ومحاولة روسيا إعادة دورها الدولي بعد أن فقدته بالكامل بعد عام ١٩٨٩. وكل طرف من هذه الأطراف يبحث عن مصالحة، ويسعى إلى وضع خطط بما يتناسب وحجم المخاطر المحدقة بالمنطقة العربية تحت تأثير الصراع الأيديولوجي والطائفي، وما يمكن أن تنعكس آثاره على مزيد من حالات الضعف والتفتيت للمنطقة العربية، ربما تفوق خطورته، خطورة اتفاقية سايكس بيكو. ونظرة متفحصة لهذه الظروف يجعلنا نقف أمام تقيم جديد للعلاقات الخليجية-السورية في ظروفها الحالية، وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل على ضوء النتائج الميدانية، وانعكاسها على المنطقة بكاملها، وما قد ينتج عن ذلك من صراع ثقافي وسياسي يقود المنطقة إلى مزيد من التعقيد، لا سيما أن شعور الخليجيين بمخاطر هذة الأوضاع على أمنهم الوطني يزداد يوماً بعد آخر مع ازدياد طموح إيران وسعيها إلى تطوير برنامجها النووي المتهم غربياً بالأغراض العسكرية، وقد قادت هذه الظروف إلى دفع دول الخليج العربية إلى التفكير في مصالحها، ودفع المخاطر التي قد تستهدف أمنها وثقافتها، ما يجعل الأولويات المحيلة تتقدم على نظيرتها الدولية، التي غالباً ما يدور في حسابات مصالحها الحيوية، مصلحة إسرائيل،، لذا فإن دول الخليج العربية تقف بين موقفين مهمين، أولهما وضع الاحتياطات اللازمة من مخاطر قد تحدق بها مستقبلاً من تحالف محور إيران وسوريا ولبنان كطرف فاعل، وثانيهما، مخاطر اللعبة الدولية ومدى استفادة إسرائيل من تطورات الأوضاع في البلاد العربية، وعملها المستمر من أجل إضعاف القوة العربية من خلال دخولها في صراعات ثقافية ومحلية، تؤدي إلى مزيد من التدهور للواقع العربي، لا سيما أن العرب ما زالوا يعانون آثار حروب الخليج، وآخرها احتلال العراق، كذلك ما تتركه التغيرات الثقافية بسبب انفتاح البلاد العربية على العالم، تحت تأثير العولمة، بعد انحصار النفوذ الشرقي «الروسي والصيني» في المنطقة وتراجعه عن دعم القضايا العربية، بسبب مشكلاته المحيلة وسط امتداد النفوذ الغربي والأمريكي إلى الحدود المباشرة لكل من روسيا والصين وتزايد مخاطر هذا النفوذ على مستقبل تلك الدول. ومع هذا لا يمكن تجاهل ثورات الشعب العربي وتوظيف نتائجها لصالح الأمن القومي العربي من خلال الاعتماد على

أي تفكك في المنطقة العربية ستنعكس آثاره الخطرة على العرب أولاً وأخيراً

لا يمكن لأحد أن يقف ضد إرادة الشعوب وهي تطالب بالحرية والكرامة

الذات، وعدم الاعتماد على التحالفات الخارجية التي تصب في نهاية المطاف في مصالح الأطراف الخارجية نفسها، لأن أي تفكك في المنطقة العربية ستنعكس آثاره الخطرة على العرب أولاً وأخيراً، وهذا يتطلب رؤية عربية مشتركة تقفز فوق اختلاف رؤى الثقافات الفرعية للثقافة الإسلامية والعربية، لذا فإن العلاقات الخليجية- السورية تمثل مسألة حيوية وجوهرية في فلك السياسة الإقليمية الحالية وصراعاتها المحتدمة، وتظهر أهمية ذلك في عزم دول الخليج العربية على دعم الشعب السوري في ثورته، وبالتالي يمكن توقع برامج جديدة لهذه العلاقات تعتمد على تصور جديد لطبيعة الصراع القادم بعد مرحلة النظام السياسي السوري، لا سيما مع دخول المنطقة مرحلة توتر وقلق شديدين، هي أشد قسوة وعنفواناً، مقارنة بما يجري اليوم.

ثانياً: تعامل دول الخليج مع الثورة السورية: الأبعاد والدلالات

لا يمكن لأحد أن يقف ضد إرادة الشعوب وهي تطالب بالحرية والكرامة بعد سنوات عجاف من الذل والهيمنة، التي تمارسها النظم الاستبدادية ضدها، والتي أرجعتها قروناً إلى الخلف من خلال إقحامها بحروب لا طائل منها أو من خلال تكريس واقع اجتماعي واقتصادي متخلف في الوقت الذي يتطور العالم من حولها علمياً وتكنولوجياً وحضارياً، وإذا كانت شعوب أوروبا قبل قرون قد تمكنت من نفض غبار التخلف والهيمنة الاستبدادية وسيطرة الكنيسة وآثار القرون الوسطى لتؤسس دولة مدنية دستورية، وتبني حضارة منتجة وصلت إلى كل بقعة من بقاع العالم في المرحلة الحالية من التاريخ الإنساني، فإن النظم السياسية في المنطقة العربية لا تزال ترزح تحت سيطرة العقلية البدائية في الحكم وفي فهمها لأسلوب الحياة الاجتماعية، بعد أن تحولت تدريجياً من نظم جماهيرية ؟ إن صح التعبير- بعد فترة الثورات العربية التي تلت الحرب العالمية الثانية، كنتيجة للنهضة واليقظة العربية، إلى نظم استبدادية ظالمة تحت تأثير شعارات التضليل والخداع لتعيد الإنسان العربي إلى عصر القرون الوسطى، ومن خلال هذا الفهم فإن الواجب الإنساني يدعو كل الأطراف شعوباً وحكومات أن تقف إلى جاب الثورات العربية، ومن هذا الباب يمكن النظر إلى تعامل الدول الخليجية مع ثورات الربيع العربي، بما فيها الثورة السورية، إلا أن التعامل الخليجي معها يدخل أيضاً في حسابات سياسية وثقافية. وفي هذا المجال يمكن التطرق إلى بعض الأبعاد التي تحكم ذلك:

١-البعد الإنساني:

لا يمكن للضمير الإنساني، السكوت وهو يرى آلة القتل الضاربة تحصد أرواح الناس بشكل ممنهج وهي تطالب بحقوقها الإنسانية المشروعة في الحرية والكرامة، وقد جاء التعامل الخليجي من هذا المنطلق في ثورات الربيع العربي، وهكذا موقفها مع أحداث الثورة السورية، والتي لم يتمكن نظام الحكم السياسي في سوريا التعامل مع الأوضاع الداخلية بطريقة سريعة وإيجابية في إحداث إصلاحات دعا

إليها الناس بطريقة سلمية، وبالتالي احتوائها ببرنامج إصلاحي مباشر من خلال إجراءات سريعة تسمح بتغير يتناسب مع التوجه الحداثوي الجديد الذي يسود المنطقة العربية والذي يقوده شباب عابر للإثنيات والأيديولوجيات، وعدم قدرة النظام على ذلك نابع من حقيقتين أساسيتين أولاهما أن هذا النظام وغيره، يعتقد أنه صاحب الحق المطلق في حكم الشعب، وأنه صاحب الفضل الأول عليه، وأن ذلك نابع من عقلية متجذرة نابعة من أسس الثقافة الأبوية التسلطية والتي تعتبر نفسها الأكثر فهماً، والأعلى منزلة من الناس، باعتبارهم الأسياد والناس عبيد. أما الحقيقة الثانية فتتمثل بالحسابات الدولية وسط صراع إقليمي يعتقد أنه مستهدف بحكم وجوده في خانة ما يعرف «بالممانعة» متناسياً أن الممانعة بحد ذاتها لا تأتي إلا من خلال التحامه بهموم الناس والتواضع لهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة، والتي لا يمثل الانصياع لها ضعفاً إنما قوة يستمد منها شرعيته، وعندما لا يتحقق ذلك فإن الثورة هي النتيجة الطبيعية في الرد، فلا يمكن أن تطالبني بواجبات، وأنا مكبل اليدين ومحضور الرأي والتعبير تحت رؤى وممارسات، أضحت تقليدية غير مقنعة لدى الأجيال الجديدة، وإزاء ذلك فإن أي رد عنيف ضد المطالبين بالحقوق المشروعة بالقتل والتدمير لا بد أن يحرك الضمير الإنساني إزاءه وهو يتناغم مع تعاطف شعوب العالم مع هذه الثورات التي تستمد شرعيتها من الشارع الجماهيري العريض.

٢- البعد السياسي:

للبعد السياسي محاور عدة، كل منها ينظر إلى طبيعة العلاقة بين دول الخليج العربية وأحداث الثورة السورية من زاوية تختلف عن الأخرى، وترتكز عليها طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية وأبرزها محور التحالف الروسي - الإيراني - السوري، ليبرز بالضد منه التحالف الغربي- الخليجي - التركي، ولكل منهما مصالحه وحساباته الخاصة. ولا شك في أن اختلاف الرؤى السياسية في المواقف المختلفة حول القضية السورية، أضحت تتفاعل بسرعة وتبنى عليها مواقف سياسية جديدة قد يصعب التكهن بما يترتب عليها من مخاطر، فالحسابات السياسية الخليجية تنطلق في تقييم الأوضاع السائدة قي المنطقة العربية ولاسيما في المنطقة الخليجية ومحيطها الإقليمي، من خلال فهما لطبيعة التحالف السوري-الإيراني الذي يتفاعل في ظروف ساخنة في المنطقة بعضها يرتبط بظروف المنطقة الإقليمية وظروف العلاقات الدولية وتوازن القوى وضرورة تفعيله بعد غياب طويل لأطراف دولية كانت فاعلة في الساحة الدولية أبرزها روسيا، وفهم الطرف الخليجي لهذا التحالف يأتي من زاوية معينة تتبلور في شعور الخليجيين بأنهم مستهدفون منه في ظل تنامي الصراعات الطائفية في المنطقة وتتركز الرؤى الخليجية في هذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى المشار إليها، وفي هذا الإطار فإن المنطقة العربية بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، تجعل كثيراً من الأطراف ومنها الطرف الخليجي إزاء معادلة صعبة: شعوب تريد حقوقها وتبحث عن فرصتها الحضارية في عالم اليوم، وأعداء متربصون بالعرب ويوظفون ما يمكن توظيفه لصالحهم وعلى رأس هؤلاء الأعداء إسرائيل، وحكام طامعون ومستبدون غير قادرين على فهم اللحظة التاريخية التي يمر بها العالم متجاهلين الملايين دون أن يكون لديهم شيء جديد يمكن أن تتفاعل الشعوب معه. والشيء الأساسي الذي يجعل كفة الشعوب هي الراجحة في هذه المعادلة ابتعادها عن الطائفية والعنصرية لأن للحرية والكرامة لغتها الإنسانية المتفاعلة مع كل الأطياف الثقافية، وتعدها مصدر قوتها وعنوان طموحها في إقامة الدولة المدنية وبناء النموذج الحضاري المنتج.

دول الخليج ترى أنها مستهدفه في ثقافتها وثرواتها من أطراف إقليمية طامحة

٣-البعد الثقافي «الطائفي»

ترى دول الخليج العربية أن التحالف السوري - الإيراني يدخل في باب التحالف الثقافي الطائفي بينما تنظر سوريا إليه على انه يدخل في باب اتفاق الرؤى ضد تحالف غربي يستهدف دول الممانعة المعادية للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وعلى أساس هذين التصورين تبنى التصورات تجاه كل منها، ويعزز التعامل الخليجي مع أحداث الثورة السورية، قناعة الطرف الخليجي بأهمية الباب الأول، ويضع في الحسبان، محاولة إيران التمدد في المنطقة من أجل مصالحها القومية، لا سيما، وهي تواجه ضغوطات قوية من قبل أمريكا والغرب بسبب برنامجها النووي، وقد زادت المخاوف مع تطور العلاقات العراقية-الإيرانية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ومحاولة العراق أكثر من مرة التوسط بينها والولايات المتحدة الأمريكية وفق مصالح كل طرف، وسعي كل دولة إلى توجيه سياستها بما يحقق لها مكاسب في المنطقة، ولعل البعد الثقافي الطائفي يشغل العقلية السياسية الخليجية كثيراً والخوف من أي تحالف يقوم على أساس ذلك بين العراق وإيران ولبنان مدعوماً من روسيا والصين، لا سيما حينما تلتقي المصالح الحيوية بين تلك الأطراف. بينما يبدي كثير من الأطراف مخاوفه، سواء أكان في سوريا أم إيران أم العراق، من مجيء اتجاهات دينية متطرفة على الحكم في سوريا، ما يهدد مصالح تلك الأطراف، وربما يدخل المنطقة في صراعات إضافية تزيد المنطقة تمزقاً وضعفاً ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

مقال araa@araa.net

موقف دول الخليج من الأزمة السورية: آثارها وأبعادها الدولية والإقليمية

دخلت سورية في أزمة وطنية حادة بفعل التعامل العدواني للنظام مع الثورة. وعلى أعتاب عام من الثورة يوحي المتاح من المؤشرات أننا نتحول من الأزمة السورية إلى المسألة السورية، أعني تحول البلد إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية مزمنة ومعقدة، تكاد تضيع فيها القضية الأساسية، صراع السوريين من أجل الحرية.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

نتكلم عن مسألة سورية حين تتراكب التدخلات الخارجية، الإقليمية والدولية، مع «التخرجات الداخلية»، أي التكوينات الأهلية كأوساط استقبال لتلك التدخلات، ومع العنف المنفلت في الداخل بتغذية خارجية مستمرة. ويتشكل من التقاء الثلاثة معقد داخلي خارجي يدوم لوقت طويل نعرف سوابقه في لبنان والعراق.

يبدو أن الاشتباك الدولي والإقليمي حول الأزمة في سورية بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى، فثمة تحولات أساسية طرأت راهناً لا بد من الوقوف عندها، أولها الموقف الخليجي الذي عبر عنه مندوب السعودية في مجلس الأمن، وهو يشكل مبادرة غير مسبوقة تجاه إعادة التوازن لما يسمى فائض البطش داخل الأزمة السورية، فالدبلوماسية السعودية والتي عُرف عنها التأني والحيطة لم تعد تحتمل مشاهد فائض البطش الصادر عن العصابة السورية الحاكمة.

والتحول الآخر يتمثل في توجه المجلس الوطني لطلب المساعدة في تنفيذ ما سمي بتبني استراتيجية ثنائية الأهداف: تسليح الجيش السوري الحر ودعم المجالس المحلية المكلفة بتسيير أمور البلاد بعد سقوط عصابة الأسد الحاكمة، وهذا طبعاً بعد التغلب على ما يسمى تيار حمامة السلام داخل المجلس والذي يقوده رئيس المجلس نفسه؟.

فبالرغم من حالة الإرباك والعجز الحقيقي لدى المجتمع الدولي في التأثير بمجريات الأحداث التي عصفت بسوريا من جراء المجازر التي لجأ إليها الأسد في الأشهر الأخيرة. من جهة، واستخدام روسيا والصين الفيتو المانع والمعطل لأي إجراء فعلي يحسم المسألة السورية، ومن جراء الفيتو الصهيوني والذي انضم إلى حلف المانعة مؤخراً من جهة أخرى.

إلا أنه ظهرت بوادر على وجود إرادات غير مفعلة لدى العديد من الدول التي لم ترضَ السكوت على مجازر الأسد وأزلامه؛ تحاول تلمس طريقها الوعر في منظومة المتناقضات السياسية التي تحكم عالم المصالح المتراكبة، والتي لا يمكن تفسيرها منطقياً.

وربما بعضها حسم أمره نحو البدء باستخدام خيارات حاسمة من خارج المنظومة الدولية، وبدأ فعلياً باتخاذ خطوات إجرائية على الأرض، من خلال تبني خيار تسليح الجيش السوري الحر؛ وتنظيمه ودعمه مادياً ولوجستياً، وهذا بدا واضحاً من خلال تصريحات عديدة لأعضاء المجلس الوطني مؤخراً، وإن لم تتوضح معالم هذا الإجراء للعلن بعد. وتفعيل هذا الدور الإقليمي يتوقف على مسألتين:

الأولى:مدى التأثير على الموقف الروسي والصيني تجاه الأسد وأزلامه، فبقدر ما تستطيع دول الخليج التأثير على الموقف الروسي ومن خلفه الصيني في تبني موقف مرن من الأزمة السورية، بقدر ما يستطيع الجميع استصدار حل سريع من خلال مجلس الأمن، أو مجموعة أصدقاء سورية، وهذا الأمر ربما يصبح أيسر بعد انتهاء الانتخابات الروسية، أو ربما تظهر تجلياته بعد اجتماع وزير الخارجية الروسي مع وزراء خارجية مجلس التعاون والتي دعا إليها الرئيس الروسي مؤخراً.

الثانية: تيقن المجتمع الدولي من أن إعطاء الفرصة تلو الفرصة للأسد للتغلب على الثورة السورية هو في غير صالح المجتمع الدولي، لأن هذه الفرص تستطيع منح الأسد وقتاً لمزيد من البطش لا لفرض حلول سياسية، وبالتالي يستطيع الأسد أن يزيد جرعة البطش؛ لكنه لا يستطيع استعادة الهيبة الضائعة لنظام حكمه، وما لم تكن هناك

تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف الداخلية والخارجية لن يستطيع أي طرف حسم المسألة السورية لصالحه مهما طال الوقت، ومهما زادت جرعة البطش المستخدمة.

وتحولت الأزمة السورية قضيةً دولية منذ وقت مبكر بحكم موقع البلد وروابطه وتحالفات نظامه، ولكن أيضاً بفعل البربرية الاستثنائية التي واجه بها النظام الاحتلالي ثورة المحكومين. وتقاطعت حول البلد استقطابات وتجاذبات دولية متعددة المحاور، تتقابل فيها روسيا والصين مع القوى الغربية، والغرب ودول الخليج مع إيران. وما كان يجري تقديره دوماً من أن إسرائيل أقرب إلى الموقف الروسي - الصيني منه إلى الموقف الغربي، تؤكده اليوم معلومات عن مطالبة وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك الإدارة الأمريكية بالتخفيف من لهجتها وضغوطها على النظام السوري. وعلى كل حال توحي تموجات الموقف الأمريكي وترددات، وكذلك المواقف الغربية عموماً، بأن هناك قوة خفية تؤثر عليها. هل يمكن أن تكون غير القوة الإسرائيلية؟

من جهة أخرى يتراكب الاستقطاب الإقليمي الخليجي- الإيراني مع استقطاب سني - شيعي يزداد حضوراً وتطييفاً لحقل الصراع في سورية وحولها، وفي الإقليم ككل. ومن المحتمل جداً أن هذا محدد قوي لموقف «حزب الله» غير المحتشم في دعمه للنظام. ولعله عنصر في ما يبدو من انصراف «حماس» عن دعم النظام. حيث تندرج المنظمتان في تركيبات إقليمية لا يحددها العامل الطائفي وحده، لكنه مهم في الحالين.

ويلوح العنف أو التهديد بممارسته في أفق المسألة السورية في صورة متزايدة. ليس بالضرورة في شكل تدخل عسكري دولي كالذي رأينا بخصوص يوغوسلافيا ١٩٩٨، والعراق ٢٠٠٣، وليبيا ٢٠١١، بل كدعم متنوع الأشكال للنظام أو للمقاومة المسلحة النامية في البلد. تدعم روسيا النظام بالسلاح، ومثلها تفعل إيران التي تدعمه أيضاً تكنولوجياً وبالخبراء. في المقابل ظهرت أخيراً، وبعد فشل مؤتمر تونس، أصوات عربية تدعو إلى تسليح المعارضة السورية. ويبدو هذا الاقتراح الآن منعطفاً غير مدروس، يحمل في طياته أخطاراً سياسية جمة، ويشكل قفزة نحو تمام تحول سورية إلى ساحة، وإلى خوض حروب الوكالة على أرضها. وسيوفر ذلك ذريعة إضافية لقوى بالكاد تنتظر ذريعة لتصعيد دعمها النظام السوري بالعتاد والمال، وربما تضيف إليهما الرجال، الأمر الذي يحتمل أن تكون محصلته تمادي الأزمة السورية بدل تسهيل حسمها، والإجهاز على ما لم يجهز عليه النظام الأسدي من الوعود الإيجابية للثورة.

وتسير الانتقادات العربية المتزايدة جنباً إلى جنب مع الانتقادات الأمريكية والغربية الأوروبية المتزايدة:

❖ التحركات العربية الجارية تشكل نقطة البداية لجهة الابتعاد الدبلوماسي عن دمشق.

❖ بدأت التحركات العربية المناوئة لدمشق في منطقة الخليج العربي:

- بدأت السعودية عملية سحب السفير والمطالبة بوقف العنف، وحذا حذوها كل من الكويت والبحرين وقطر.

- قام مجلس التعاون الخليجي بإصدار بيانات إدانة العنف في سورية.

- قام العديد من الزعماء الدينيين السنة بإصدار التصريحات التي عبروا فيها عن إدانتهم لدمشق.

❖ شهدت العلاقات السعودية - السورية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، وذلك بسبب سعي الرياض لجهة القيام بالتقارب وبناء الروابط التعاونية مع دمشق على أمل أن يؤدي ذلك إلى إقناع دمشق بالابتعاد عن إيران.

التحركات العربية الجارية تشكل نقطة البداية لجهة الابتعاد الدبلوماسي عن دمشق

❖ رفضت دمشق مبدأ أن تتخلى عن علاقاتها وروابطها مع طهران كثمن مقابل لتعزيز علاقاتها وروابطها مع الرياض.

❖ أدركت الرياض أن دمشق لن تقبل المساومة، ولاحقاً وجدت الرياض أن الحركات الاحتجاجية السياسية السورية فرصة سانحة لتصعيد التوترات مع دمشق.

❖ أدت حركة الاحتجاجات السياسية التي حدثت في السعودية وبلدان الخليج إلى تصعيد مخاوف الزعماء الخليجيين والسعوديين، الأمر الذي دفعهم لجهة القيام بدعم ومساندة حركة الاحتجاجات السياسية السورية. وبكلمات أخرى، إذا كانت طهران هي المسؤولة برأي الزعماء الخليجيين عن هذه الاحتجاجات، فإن هؤلاء الزعماء يسعون حالياً لجهة دعم الاحتجاجات السورية ضمن سيناريو يهدف إلى إلحاق الضرر بمكانة إيران الشرق أوسطية من خلال استهداف حليفتها دمشق.

❖ أخذ الإدراك الخليجي والسعودي لحركة الاحتجاجات السورية بعداً دينياً طائفياً مقارنة بأن هذه الاحتجاجات تقوم بها الفعاليات الإسلامية السنية، وبالتالي فإن جهود دمشق لاحتوائها هي جهود تستهدف المجتمع الإسلامي السني.

❖ قامت دمشق بعملية استباقية أتاحت لها إجهاض الفعاليات الاحتجاجية المزمع القيام بها خلال أيام شهر رمضان، الأمر الذي أثار حفيظة الزعماء السعوديين والخليجيين بشكل غير مسبوق.

❖ يدرك الزعماء السعوديون والخليجيون من جهة بشكل واضح أن حجم وشدة الفعاليات الاحتجاجية السورية ليست بالقدر الكافي لجهة تشكيل خطر حقيقي على السلطة في دمشق. ولكنهم من الجهة

تحولت الأزمة السورية لقضية دولية منذ وقت مبكر بحكم موقع البلد وروابطه وتحالفات نظامه

الأخرى في الوقت نفسه يدركون جيداً أن استمرار هذه الاحتجاجات بشكلها الضعيف والمتقطع سوف يتيح لهم إضعاف دمشق بما يمكن أن يؤدي إلى دفعها لجهة الاستجابة والقبول بخيار الزعماء الخليجيين والسعوديين المتعلق بإيران وأيضاً بلبنان.

❖ من المتوقع استمرار الزعماء الخليجيين والسعوديين بتقديم الدعم المادي والمعنوي لفعاليات الاحتجاجات السورية، وإضافة إلى تقديم المال والتسهيلات الأخرى والدعم الدبلوماسي والسياسي، فإن الفعاليات الإعلامية الخليجية مثل قناة الجزيرة وغيرها سوف تواصل القيام بعمليات التصعيد الإعلامي ضد دمشق.

❖ سوف تركز الفعاليات السعودية والخليجية خلال الفترة القادمة أكثر فأكثر على استراتيجية تصعيد حضور البعد الطائفي في ملف الاحتجاجات السورية، وذلك على النحو الذي يحرض المجتمعات الخليجية والسعودية السنية على القيام بدعم ومساندة المواقف السعودية والخليجية المعادية لدمشق، وفي نفس الوقت يحرض على المزيد من التناحر الطائفي السوري الداخلي.

❖ سوف تسعى الفعاليات السعودية والخليجية لجهة القيام بتعبئة وحشد الجماعات السنية- وعلى وجه الخصوص الوثيقة الصلة بالحركات السلفية والوهابية- وجماعات الإخوان المسلمين في بلدان الشرق الوسط الأخرى لجهة القيام بتسيير المواكب والمظاهرات أمام السفارات السورية الموجودة في مصر وتركيا والأردن وتونس والكويت وبقية العواصم الخليجية.

إن العجز السياسي في ايجاد حل مرضٍ للمشهد السوري يمكن إرجاعه إلى سبب جوهري يتعلق بعجز الإرادة الغربية وحتى الروسية والصينية والإيرانية، عن إقناع الأسد بإجراء إصلاحات فعلية تتضمن تخليه عن الحكم، وسحب القبضة الأمنية المفروضة على الحياة السياسية السورية.

إن الأسد مستعد للسماع لأصدقائه ضمن مسافة لا تتعدى إجراء الإصلاحات مع بقائه على سدة الحكم، والحفاظ على ذراعه الأمنية التي هي الأداة الفاعلة في فرض بقائه بالقوة على كرسي الرئاسة.

إضافة إلى عجز الغرب عن إقناع ربيبتهم إسرائيل بجدوى تخلي الأسد عن السلطة، لأن استحقاقات ما بعد الأسد قد ترتب على إسرائيل تنازلات مؤلمة بالمفهوم الصهيوني عن الأراضي التي وهبها الأسد الأب بلعبة تبادل الأدوار وتكاملها بين أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي.

إن الدور الرئيس في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة حول الأزمة السورية سوف يوكل لثنائية السعودية تركيا، وبالتعاون مع بقية أعضاء مجلس التعاون بعد إعطائهم الدفعة السياسية المطلوبة، لمباشرة الدور المؤجل منذ بداية الثورة، وربما تكون الانطلاقة الفعلية لهذه التحركات بعد مؤتمر أصدقاء سورية المزمع عقده في اسطنبول.

وهذا الدور الإقليمي - العربي لن يكون فاعلاً ما لم تنبثق عنه آلية إجرائية تستند إلى دعم من مؤتمر أصدقاء سورية، وهنا وعند هذه النقطة فإن الدور القطري - السعودي هو الذي من المفروض أن يهب الأمل في إحياء المبادرة العربية التي رفضتها سورية، وإعادة تدوير الملف السوري ووضعه مرة أخرى أمام مجلس الأمن، ولكن من منصة إقليمية عربية دولية بهدف الضغط على أعضاء المجلس الذين استخدموا الفيتو، والاستفادة من المبادرة الصينية ومحاولة رفع سورية بنودها لترقى إلى طموح الشعب السوري، أيضاً توحيد موقف دول مجلس التعاون تجاه الصين؛ واللعب بورقة المصالح الاقتصادية الكبيرة بينهما، لإشعار الصين بجدية الإرادة العربية في إحداث تغيير في موقفها.

هنا فقط نقول إن ثمة إرادة لدى دول مجلس التعاون في إيجاد حل للمسألة السورية، ومخرج فعال للأزمة؛ يستند إلى شرعية دولية؛ مستمدة من قرارات الأمم المتحدة من جهة ومن تأييد مؤتمر أصدقاء سورية من جهة أخرى، بغية طلب التدخل الخارجي لردع الطغمة الحاكمة وإيقاف آلتها القمعية، والمباشرة في حوار وطني يشمل جميع مكونات الشعب السوري.

إن على الجميع في النهاية أن يعلم أن ما عجزت عن تحقيقه القوى الكبرى، سوف يتحقق على أيدي الثوار في الداخل مهما بلغ فائض البطش لدى الطغمة الحاكمة، والأسد لن يسقطه إلا السوريون وحل الأزمة لن يكون إلا سورياً في شكله ومضمونه.

فإذا كانت المسألة السورية مكتوبة في بنية النظام، وهي كذلك، فسقوطه المقدمة الأولى للقطع مع هذا الاحتمال المخيف. وخير سقوط النظام أسرعه، اليوم أفضل من الغد ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

التنافس الدولي وأزمة الثورة السورية

تواجه الثورة السورية تعقيدات على المستوى الدولي والإقليمي وحتى على المستوى الداخلي، فالدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مختلفة في موقفها من الحالة السورية، واستعملت كل من الصين وروسيا الاتحادية حق الفيتو ضد قرار يدين النظام السوري، بينما تقف الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبي في موقف مؤيد للثورة السورية، ويحكم التناقض الدولي في الموقف من الثورة السورية المصلحة القومية لكل من هذه الدول، لأنه في رؤية المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، فالدول يحكمها في تصرفاتها مصالحها وليس الأخلاق، وعلى حد تعبير هنري كسينجر منظر السياسة الأمريكية المخضرم، فإنه لا أخلاق في السياسية الدولية.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

وحتى على المستوى الإقليمي، فإن هناك خلافات حول الموقف من الثورة السورية، وكل له حساباته ومصالحه، فإسرائيل مثلاً ترى أن النظام الحالي أفضل من المجهول القادم، وتخشى الجماعات الإسلامية كما حدث في دول أخرى، وذلك رغم عدم تصريحها هي مع بقاء الأمر الواقع خاصة أن جبهة الجولان رغم احتلالها منذ عام ١٩٦٧ هي أكثر الجبهات هدوءاً. وترى إيران أن النظام السوري حليف لها، وسقوطه سيكون له نتائج سياسية واستراتيجية تؤثر على مصالحها، ولذلك تدافع عن النظام السوري الحليف الاستراتيجي لها. أما العراق وحيث إنه يدور في فلك النفوذ الإيراني، فالسياسة العراقية أقرب إلى الرؤية الإيرانية، مصالح تتداخل فيها المذهبية وتوازن القوى.

أما موقف دول الخليج العربية، فهو موقف واضح وصريح في إدانة مجازر النظام السوري، والوقوف مع الشعب السوري، وموقف دول الخليج تحكمة الجوانب الإنسانية ورابطة الدم والعقيدة، ولكن أيضاً المصالح الوطنية في كسر شبكة التحالف الإيراني-السوري، خاصة مع نفوذ إيران في العراق التي قدمتها الولايات المتحدة لإيران على طبق من فضة، وخشية من الهلال الشيعي الذي تم التنبيه له أكثر من مرة من كثير من السياسيين والاستراتيجيين في المنطقة، فسوريا واسطة العقد في هذه الهلال وخروج سوريا منه يعني نهاية هذا الهلال الذي يكون قد تشكل ضمنياً، ويعني تحجيم إيران أو على حد تعبير الاستراتيجي الأمريكي جورج كنن «سياسة الاحتواء» لإيران في داخل حدودها، مما يخفف من حدة تهديدها لجيرانها.

أما على مستوى الداخل السوري وقوى المعارضة فنقطة ضعف المعارضة انقسامها على بعضها، سواء معارضة الخارج أو الداخل، ثم الأغلبية الصامته في المدن الكبرى في سوريا، مما يربك الدول الإقليمية والدولية المؤيدة للثورة، ويجعلها في حيرة في التعامل مع المجلس الانتقالي أو قيادات الداخل. والمعارضة مختلفة في مواقفها، منها مع التدخل الدولي وحتى عسكرياً وبعض المعارضة تدين وترفض أي تدخل خارجي في الثورة، والحقيقة أن الموقع الجيواستراتيجي هو الذي يملي سياسة

موقف دول الخليج تجاه سوريا تحكمه الجوانب الإنسانية ورابطة الدم والعقيدة والمصالح أيضاً

الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مختلفة في موقفها من الحالة السورية

القوى الدولية والإقليمية، ومع دخول القوات السورية لحمص وباب عمرو أصبح موقف المعارضة في حالة ضعف واضحة، فالموقع الجيواستراتيجي لها، أي سوريا، وأهميته يجعلها محل صراع دولي وإقليمي، وكان يتردد في الدوائر الرسمية والاستراتيجية في واشنطن، أنه لا حرب من دون مصر ولا سلام من دون سوريا ومنذ بداية القرن العشرين والدول الكبرى تتنافس على سوريا، منذ اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا.

التنافس الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

تصدرت الولايات المتحدة العالم الرأسمالي في ظل الحرب الباردة، وتدخلت مباشرة في سوريا بهندسة انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، الذي كانت قد خططت له الاستخبارات الأمريكية (CIA) وكان الهدف مد خط أنابيب النفط إلى الساحل السوري، وهذا ما حدث، فهندست بريطانيا انقلاب سامي الحناوي ثم انقلاب أديب الشيشكلي الذي دعمته أمريكا، وحتى عندما استولى حافظ الأسد على السلطة في سوريا ١٩٧٠، كانت له علاقات مع واشنطن، وكان تدخله في لبنان بدعم وموافقة أمريكية. ودعمت واشنطن سياسته في لبنان حتى ٢٠٠٥، وحتى موقف واشنطن الحالي من الأزمة السورية، فواشنطن ترسل تصريحات متناقضة، سحب سفيرها ثم عودته، وعدم التشجيع على تسليح المعارضة لأنها تخشى النظام القادم لأن المعارضة منقسمة على نفسها، والقادم غير واضح في رؤية واشنطن، وحتى إسرائيل التي تعايشت مع نظام الأسد ٤٠ عاماً، لا تريد الدخول في سياسة المجهول في حالة عدم وضوح هوية النظام القادم، فكان الأسد يواجه إسرائيل باستراتيجية غير مباشرة في لبنان وليس في الجولان، ورغم محاولة واشنطن الإعلان عن إبعاد سوريا عن التحالف مع إيران، إلا أن سياسة واشنطن متضاربة مع إيران أيضاً واصبح واضحاً من تصريح أوباما أنه مع الخيار الدبلوماسي في حل أزمة المفاعل النووي الإيراني، وواشنطن تقوم بلجم إسرائيل عن توريطها في نزاع مسلح مع إيران، بل الحل الدبلوماسي في نظر واشنطن رغم الحرب الإعلامية هو الواضح في سياسة واشنطن تجاه سوريا.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد أعلن في قمته الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، ولكن الموقف الأوروبي أقل تأثيراً من واشنطن ويلعب عامل ترشح الرئيس الفرنسي ساركوزي مرة ثانية دوراً مهماً في موقف فرنسا من الثورة السورية، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي برهان غليون من المقربين من باريس ومقيم فيها ورغم تاريخه اليساري، فهو لا يجد التأييد الكافي في المعارضة السورية ويفتقد للكاريزما القيادية مما يفقده شرعية تزعم المعارضة في الوقت الذي هي بحاجة لقيادة تتمتع بالكاريزما الثورية، وحتى ساركوزي أعلن أن فرنسا لن تتدخل مباشرة ومن دون تفويض من مجلس الأمن وهذا لن يحدث مع إصرار كل من الصين

وروسيا الاتحادية على موقفهما الرافض للتدخل الأجنبي في سوريا.

روسيا الاتحادية والصين والموقف من الأزمة السورية

إن الموقف الروسي والصيني تمليه المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، فالصين التي يتوقع مع نموها الاقتصادي أن تصبح أكبر مستهلك للطاقة في المستقبل، وفي عام ٢٠٢٠ ستستورد ٦٠ في المائة من حاجتها النفطية، وتعد الشريك التجاري الأول في الشرق الأوسط، حيث تفوقت في عام ٢٠٠٩ في حجم تجارتها مع الشرق الأوسط على الولايات المتحدة حين بلغت صادراتها ٦٠ مليار دولار، أما التجارة البينية بين الدول العربية والصين فقد بلغت عام ٢٠٠٩ حوالي ١٠٧,٤ مليار دولار، لذلك لا تريد الصين أن تنفرد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالمنطقة، مستفيدة مما حدث في ليبيا، فقد كان ٣٨ ألف عامل صيني في ليبيا عند سقوط القذافي، وقدرت استثمارات الصين في ليبيا بـ ١٨,٨ مليار دولار عدا عن بيع الأسلحة، ومع تدخل حلف الناتو، أصبحت ليبيا مسرحاً للشركات التابعة لدول الناتو، وخسرت الصين منطقة مهمة لاستثماراتها.

> نقطة ضعف المعارضة السورية في الداخل والخارج انقسامها على بعضها

إن القضية في الموقف الصيني ليست قضية نظام الرئيس الأسد بل المصالح الصينية في منطقة استراتيجية «من يسيطر عليها يسيطر على نفط العالم» وبالتالي يسيطر على اقتصاد العالم.

ولذلك طرحت الصين في السابع من مارس ٢٠١٢، خطتها لحل الأزمة من ست نقاط، تجاوبت معها السلطات السورية وهي تلتقي مع الخطة الروسية، أهمها رفض التدخل الأجنبي وعدم إسقاط النظام بالقوة والحوار بين جميع الأطراف من دون شروط، لأنه في نظر الصين سقوط النظام بقوة خارجية يعني أن تصبح سوريا رهينة القوى الغربية.

ويقترب الموقف الروسي من الموقف الصيني في أن روسيا فقدت سوقاً مهمة لسلاحها في ليبيا، وفي سوريا لها مصالح استراتيجية واقتصادية، فالسفن الروسية في ميناء طرطوس بالبحر المتوسط، وهناك حوالي ٦٠٠ تقني روسي في ميناء طرطوس، ولها استثمارات في السياحة وقطاع الطاقة تقدر بحوالي ١٩,٤ مليار دولار، ومصالح تجارية بحوالي ٥ مليارات دولار، ولا تريد تكرار ما حدث في ليبيا حيث فقدت عقوداً مع النظام السابق ما بين ٤-٥ مليارات دولار، وبسبب الحصار على إيران فقد الروس حوالي ١٣ مليار دولار، وتعتبر موسكو أن محور الصين-روسيا-إيران وامتداده مع سوريا يحقق مصالح في الشرق الأوسط في الوقت الذي أصبح العراق تحت مظلة النفوذ الأمريكي.

الأزمة السورية والحل السياسي

إن الظروف الدولية، تدفع باتجاه الحل السياسي، فأوروبا تمر بأزمة اقتصادية لا تسمح لها بالتورط في نزاعات إقليمية لا تعرف أين تنتهي، أما الولايات المتحدة فالرئيس أوباما فاز بالرئاسة في الفترة الأولى بسبب وعوده بسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، ومع الترشح للمرة الثانية والانسحاب من العراق لا يمكنه التورط في عمل عسكري يدفع بإرسال قوات أمريكية لسوريا، ويؤكد ذلك ما قاله وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا في مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله «من الواضح أنه لا يوجد حل بسيط أو سريع لهذه الأزمة، نعتقد أن الحل الأفضل لهذه الأزمة يمر بعملية انتقالية سلمية وسياسية وديموقراطية يقودها الشعب السوري وفقاً للخطوط التي حددتها جامعة الدول العربية، حتى ولو أننا لا نستبعد أي عمل في المستقبل، فإن الإدارة تركز حالياً على مقاربات دبلوماسية وسياسية بدلاً من التركيز على تدخل عسكري».

ولا شك في أن الوضع الداخلي في كل من واشنطن والاتحاد الأوروبي، دفع إلى الهجوم الدبلوماسي الروسي - الصيني في زيارة وزير الخارجية الروسية للقاهرة، لتأكيده على الحل الدبلوماسي بالتنسيق مع الجامعة العربية، وقيام مبعوث وزير الخارجية الصيني بزيارة دمشق وتأكيده على الحل السياسي للأزمة، وحتى الأطراف العربية متفقة على الحل السياسي لأن الحل العسكري يدخل المنطقة في دوامة الفوضى التي لا تعرف نهايتها، فالوضع في العراق متفجر وقد يزداد سوءاً، وقضية الأكراد قد تتطور وتمتد إلى تركيا وتنتقل المنطقة إلى حروب طائفية وعرقية تغذيها إسرائيل والدول الاستعمارية، ويذكرنا الصراع الدولي بدبلوماسية الصراع الأوروبي في القرن التاسع عشر على إفريقيا ودول المغرب العربي، ولكن الوضع الدولي اليوم أكثر تعقيداً في دول كبرى تتصارع وتملك ترسانة نووية.

ويبقى موقف الدول الإقليمية صدى للصراع الدولي، ولكن ما يحدث في المنطقة العربية، أن إرادة الشعوب لن تقهر وحركة التغيير مستمرة، ونحن أمام شرق أوسط جديد تمليه إرادة الشعوب وليست الدول الكبرى أو الأنظمة الدكتاتورية ●

* أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

السعودية ودول الخليج تقود مواقف جادة حيال الوضع في سوريا

راهنت سوريا على أن الربيع العربي لن ينتقل إليها، مثلما راهنت قبلها مصر وليبيا، ولكن سقطت كل هذه المراهنات وذهبت أدراج الرياح ، فلقد أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، ولكن لا بد من التأكيد على حقيقة أن هناك اختلافاً ما بين دول قمعية مثل العراق)زمن صدام حسين(وليبيا وسوريا ودول أخرى مثل تونس ومصر واليمن التي تعتبر نموذجاً آخر ثالث. إذ وصلت الاحتجاجات إلى قلب العاصمة في تونس وفي مصر فوراً بينما في دول قمعية مثل العراق لا يمكن أن تقوم أي احتجاجات في قلب العاصمة ومثلها ليبيا وسوريا، وإن كان النظام العراقي سقط قبل أن تأتيه رياح الربيع العربي على يد القوات الأمريكية، ولكن صدام عندما تكالب عليه المجتمع الدولي رفض نقل السلطة وتجنيب بلاده الانهيار وخسر العرب قوة عربية تحولت إلى كنتونات وطوائف وفرق وعشائر ومذاهب لم تتمكن حتى اليوم من أن تحسم أمرها.

د.عبدالحفيظ محبوب *

أما في ليبيا فإن الاحتجاجات كانت بعيدة عن العاصمة، وبدأت في بنغازي حتى التدخل الدولي، وكذلك سوريا بدأت الاحتجاجات من درعا على الحدود مع الأردن، وبالطبع راهن النظام السوري على القمع ولم يصدق أن مثل تلك الاحتجاجات ستصل إلى قلب العاصمة دمشق وحلب المدينة التجارية، وبالفعل تأخرت المدينتان أكثر من عشرة أشهر منذ بداية الاحتجاجات وهو ما جعل النظام السوري يراهن كثيراً على هذا التأخر، والآن المجتمع الدولي العاجز بدأ يصطف ضد النظام السوري.

وتاريخياً تنازل الملك فاروق عن الحكم في مصر حتى لا تسقط قطرة دم واحدة بين شعبه، وهناك نماذج أخرى في التاريخ مثل استسلام الإمام عبدالله بن سعود لقوات إبراهيم باشا عام ١٨١٧ حفاظاً على أرواح شعبه، واقتيد إلى الأستانة في تركيا وقتل، ومن بعده كذلك الإمام فيصل بن تركي حينما استسلم لقوات خورشيد باشا حقناً لدماء شعبه وكذلك تنازل الملك علي الشريف للإمام عبدالعزيز والانسحاب من جدة حقناً للدماء.

ولكن لماذا لم يحصل مثل تلك التنازلات لا من صدام حسين ولا من القذافي ولا من بشار الأسد، فاليوم هناك أسئلة ملحة للإجابة عنها بسبب أن المواقف أصبحت واضحة وضوح الشمس، كيف يعاند مثل هؤلاء القوم؟ هل يقاتلون مجتمعاً دولياً؟ ألم تكن النتيجة معروفة ومحسومة مسبقاً، ولكن لماذا يتعامون عن الحقيقة ويمعنون في إزهاق مزيد من الأرواح ومزيد من القتل بين شعوبهم؟ في ليبيا يقال إن هناك سبعين ألف قتيل سقطوا أثناء الثورة، بينما في مصر وفي تونس سقطت أعداد محدودة قد تصل إلى المئات فقط وبسببها يحاسب حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي اليوم.

والحقيقة أن مثل هؤلاء الطغاة والجبابرة يطمس الله على أعينهم «فطمسنا على أعينهم فهم لا يبصرون» وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته».

ولا تستطيع إيران بأسطولها الصغير أن تغير من موازين القوى في البحر لصالح النظام السوري، ولن تستطيع كذلك أن تمد النظام السوري بقوات برية فتاكة بل إن إيران هي الأخرى زاد أعداؤها من قبل العرب والمسلمين وانكشف مشروعها القومي ولن يقبل العرب بعد اليوم أن تدافع عن قضاياهم التي تتخذها ذريعة لتحقيق أهدافها القومية لا غير، وخصوصاً عن القضية الفلسطينية ما دامت إيران تدعم النظام القمعي في سوريا ضد

شعبه، بل إن إيران اليوم في ورطة بسبب خسارتها ممراً مهماً إلى المنطقة العربية وإلى البحر المتوسط وأصبح حزب الله الثكنة العسكرية الإيرانية في لبنان معزولاً وسيأتي عليه الدور مباشرة بعدما يسقط النظام السوري القمعي وهو يدرك هذا السيناريو، في حين يتذكر العرب كيف أن تركيا الخلافة العثمانية حافظت على القدس زمن السلطان عبدالحميد.

فالنظام السوري فشل في التأجيج الطائفي والآن يروج للانقسام المناطقي في سوريا وهو نفس السيناريو الذي حدث في ليبيا من قبل معمر القذافي وابنه سيف الإسلام، صحيح أن هناك صعوبات في انتصار الثورة ولكن الشارع هو الذي سيرسم خريطة الانتصار، وليس دلالة المكان ولا الشريحة الاجتماعية، والجيش الحر سيدافع عن الثورة وهو دفاع تكفله كل الشرائع السماوية وحتى القوانين الوضعية لأنه يعتبر مقاومة شعبية.

فالثورة السورية أثرت في الوقار والسلوك الإيراني خصوصاً بعد انضمام دمشق وحلب إلى الثورة، بل إن الثورة اقتربت من أبواب القصر الجمهوري في أحياء مثل حي المزة، فأصبحت المظاهرات على بعد كيلومترين من القصر الجمهوري وستنتصر الثورة السورية وسيهزم الجمع ويولون الدبر. ولكن كلما يطرق الشعب السوري الأبواب تنغلق في وجهه مرة أخرى، وكلما يتعلق الشعب السوري بقشة من الأمل يعود إليه اليأس مرة أخرى أمام نظام قاسٍ لا يرحم اعتاد الممانعة والمراوغة والتحايل، ولكن ما ذنب الشعب السوري ليدفع ثمن دخول العالم في أزمات عديدة اقتصادية وسياسية تقاطعت فيها المصالح مع الحقوق؟ فالشعب السوري يدفع الثمن نتيجة الخوف على أمن إسرائيل، ولا يزال الإرهاب يطارد الولايات المتحدة، ولم تدرك حتى الآن أنها هي التي أوجدت الإرهاب في العراق وأفغانستان والباكستان، بسبب احتلالها لهذه الدول، وأنها حولت هذه الدول إلى مناطق نفوذ للعديد من دول الجوار، بل وحتى الدول الإقليمية والعالمية تحارب بعضها بعضاً على هذه الأراضي.

ومشكلة العرب أنهم لا يمتلكون إرادة عدا دول الخليج التي رأت إمكانية تطبيق نموذج المبادرة الخليجية في اليمن، ولكن لا يمكن تطبيق المبادرة إلا بدعم دولي ففوجئت بالفيتو الروسي-الصيني نتيجة صراع دولي دفع ثمنه الشعب السوري بسبب أن أمريكا اعتادت التحايل على روسيا في العديد من المواقف وتتعامل حتى مع أوروبا بشيء من الغموض ولكن أوروبا راضية ما دامت تتحمل أمريكا التكاليف. واليوم تتخوف كلينتون من تسليح الجيش الحر وتعتقد أنه غير متماسك وموحد بل عبارة عن ميليشيات أو جيوش، وبأن هذه الأسلحة ستهدد المنطقة، وتقصد بذلك إسرائيل أي أن الأسلحة سيتم تهريبها إلى حماس والفصائل الفلسطينية والقاعدة ولا شيء آخر غير إسرائيل، وإن أمن إسرائيل فوق الجميع حتى ولو تمت إبادة الشعب السوري عن بكرة أبيه.

كما ترى كلينتون أن المعارضة التي اجتمعت بها هي معارضة الخارج وليس معارضة تمثل الداخل مثلما هي المعارضة الليبية التي كانت تمثل الداخل ولكن كلينتون لم تدرك الفوارق بين البلدين.

والحقيقة أن لأمريكا وفرنسا وبريطانيا مصالح في ليبيا حافظت عليها بينما هنا في سوريا تغيب المصالح بل ربما هي تخشى فقط على أمن إسرائيل، ولا يمكن أن تقدم على أي سيناريو إلا إذا تحملت دول الخليج تكاليف هذه الحملة، بشرط ألا يؤثر مستقبل الحكم في سوريا على أمن إسرائيل، لذلك هي تريد ضمانات مستقبلية لأمن إسرائيل من قبل أي حكومة قادمة، وهو ما يعني إنشاء حكومة انتقالية تمثل جميع أطياف المجتمع على غرار المجلس الوطني في ليبيا الذي قاد المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط نظام القذافي وقد تكون أمريكا محقة في ذلك.

> دعم الجيش السوري الحر بالسلاح لن يكفي ما دامت لا تتوافر له مناطق آمنة

ولم تكن أمريكا حذرة من تسلح المعارضة فقط بل وحتى فرنسا التي لديها تحفظات إزاء مبادرات تسليح المعارضة وتعتبره درب خطر لأنه يفتح الباب أمام حرب أهلية مع ما يعنيه من تفتيت سوريا إلى دويلات وتمدده إلى لبنان والعراق وتهديد استقرار المنطقة ككل.

وهناك تصريحات لبوتين بأهمية المصالحة الداخلية في سوريا، ولا أدري عن أي مصالحة يتحدث؟ كما يطالب بوقف العنف أياً كان شكله، وهل استطاعت دول العالم إيقاف عنف بشار الأسد؟ إنه عجز دولي بل ومهزلة يدفع ثمنها الشعب السوري لأن العالم كله يعترف بأن شرعية النظام انتهت ولكنه لم يتمكن من إيجاد الوسائل الكفيلة لإيقاف هذا العنف ولا يمكن إيقاف هذا العنف إلا بالوسائل العسكرية فالوسائل الأخرى لا تجدي.

هذا على الرغم من أن كلينتون تنتقد الفيتو الروسي-الصيني ضد مشروع قرار بشأن سوريا في الأمم المتحدة وقالت إنه قرار جدير بالازدراء وإن روسيا والصين لا تضعان نفسيهما في مواجهة الشعب السوري فحسب بل في مواجهة الصحوة العربية بأكملها أي تصفية حسابات بين الدول الكبرى على حساب الأزمة

الشارع السوري هو الذي سيرسم خريطة الانتصار وليس أي شيء آخر

السورية دون تقديم حلول فعلية لحل الأزمة السورية. وأعلنت السعودية أنها ستكون في طليعة أي جهد دولي يحمي الشعب السوري وكذلك تركيا أعلنت أنها لا تزال تمنع شحنات الأسلحة المتجه إلى النظام السوري، أي أنها لن تقوم بأي دور بعيداً عن المجتمع الدولي.

فمتى تنتهي الأزمة السورية ويعطف المجتمع الدولي على الدماء التي تراق بالجملة في سوريا؟

لا يزال النظام السوري يسرح ويمرح ودباباته تدك المدن أمام أعين الكاميرات ولا يزال العالم يخرج من اجتماع إلى اجتماع ولا يزال الجدل هو السائد في تلك الاجتماعات وآخرها كان اجتماع أصدقاء سوريا الذي انسحبت منه السعودية احتجاجاً على التلكؤ الدولي أمام أزمة يعاني منها المجتمع السوري من قبل أقلية طائفية.

وفي حقيقة الأمر أن المؤتمر لم يخرج بقرارات جادة تتناسب مع حجم الأزمة التي هي مأساة أكملت عاماً ولم تتوقف، ولا يزال أمين عام الجامعة العربية يردد أن الحل هو الحل العربي ولكن ما قيمة الحل العربي من دون أدوات فعلية والمجتمع الدولي لم يقدم على تفعيل آليات الحل العربي.

صحيح أن هناك خيارات اتخذت في مؤتمر أصدقاء سوريا ولكنها تطيل الأزمة السورية وكأنها تعطي شرعية لما يفعله نظام بشار الأسد من ارتكاب للمجازر، فإذا كان الأتراك لا يريدون التدخل ولا الناتو ولم يسمح الروس لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته، فالأزمة السورية لم تعد تحتمل أكثر من هذه المهازل والمهاترات التي تدور داخل أروقة هذه الاجتماعات.

ويبدو أن الولايات المتحدة تتعمد التريث والانتظار لتثبت للعالم أن أمريكا هي القوة الوحيدة الباقية رغم الأزمة المالية التي مرت بها ولا يمكن أن يقدم العالم على أي حل بمفرده، لذلك هناك مصدر عسكري أمريكي صرح لجريدة الشرق الأوسط بأن البنتاغون يعد سيناريو للتدخل في سوريا على غرار ما حدث في كوسوفو عام ١٩٩٨ عندما فشل المجتمع الدولي في الحصول على قرار من مجلس الأمن لوقف عمليات القتل التي كانت تقوم بها الحكومة اليوغسلافية آنذاك إثر معارضة روسيا القرار وامتناع الصين عن التصويت.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تلتف على روسيا إذا ما وافقت روسيا على تقديم المساعدات لكل الشعب السوري عندها ستطلب الولايات المتحدة حماية فرق المساعدات الإنسانية بحماية عسكرية وهذا يمكن أن يتطور إلى حماية جوية لقوافل المساعدات والتي يتوقع أن تنطلق من تركيا.

ويرفض السيناريو الأمريكي إرسال قوات على الأرض ولكن طبقاً لخطة المرحلة الأولى لحرب كوسوفو التي اشتركت فيها طائرات حلف الناتو وأن السيناريو يمهد لإعلان منطقة حظر

طيران على خطى كوسوفو وأيضاً على خطى حظر الطيران فوق العراق زمن صدام حسين.

ولكن السيناريو في سوريا يبتعد عن القصف الجوي الذي اتبع في كوسوفو تبعه إرسال قوات أرضية بعد ذلك والتي لا تزال موجودة حتى اليوم في كوسوفو بينما سيناريو التدخل في سوريا يعتمد على قرار تصويت الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ ١٣٧ صوتاً وكذلك يعتمد على قرارات مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس الذي حضرته أكثر من ٧٠ دولة ومؤسسة حكومية وغير حكومية.

ولا شك في أن السعودية ومعها بقية دول الخليج صبرت على الجامعة العربية التي أعطت النظام السوري فرصاً عديدة ولكنه استثمرها لصالح القمع ضد شعبه كعادته حتى تمكنت السعودية ومعها بقية دول الخليج من استصدار مبادرة عربية بالإجماع ضد النظام السوري وارادت أن تحصل على تأييد دولي من مجلس الأمن ولكن كانت المفاجأة مريرة.

فأدركت السعودية أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتصنعان دور العاجز ويظهران أنهما يلتزمان بالشرعية الدولية وفي المقابل ينادیان بمؤتمر دولي ليخرجا من عجز إلى عجز ويظهر اهتمامهما بالمساعدات أكثر من اهتمامهما بالحلول السياسية. لذلك وجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز رسائل سياسية إلى المجتمع الدولي الذي يمثله مجلس الأمن بأن شعوب العالم اهتزت ثقتها فيه ولم يعد مجلس الأمن منصفاً أو أخلاقياً، ويقصد الملك عبدالله أمريكا حينما دخلت العراق وأفغانستان من دون أن تحصل على قرار من مجلس الأمن، وفككت يوغسلافيا إلى دويلات وقضت على جيوب النظام الشيوعي في أوروبا وقبضت على حكامه وقدمتهم للمحكمة الجنائية ولم ترعَ بالاً للتنديدات التي أطلقتها روسيا.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعاقبان السعودية على مواقفها تجاه العقوبات تجاه إيران ويعتبرانها قاصرة أو لا تحقق مآربها ويريدان عقوبات أكثر صرامة، والسعودية وبقية دول الخليج وتركيا لا تريد صداماً وحرباً أخرى في منطقة الخليج تأكل الأخضر واليابس وهي حرب بعيدة عن الأراضي الأمريكية والأوروبية.

وأرسل الاتحاد الأوروبي مدير عام صندوق النقد الدولي «لاغارد» إلى الرياض من أجل طلب دعم صندوق النقد لحل الأزمة الأوروبية وكان موقف السعودية أن النقاش حول هذا الموضوع يجري في المكسيك يومي ٢٥ و٢٦ فبراير، عند الاجتماع مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في مجموعة العشرين من أجل أن يضاعف صندوق النقد رأسماله إلى أكثر من مثليه من خلال جمع ٦٠٠ مليار دولار لمواجهة أزمة الديون في أوروبا.

واستطاعت السعودية استبعاد تركيا من أجل الحل العربي وهو مطلب فرنسي من أجل ألا تنفرد تركيا بحل الأزمة السورية وزيادة هيمنتها الإقليمية ولكن المجتمع الدولي خذل العرب.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يخشيان على مصالحهما في المنطقة ولم يقدم لهما العرب تطمينات مستقبلية وليس فقط روسيا هي المشكلة وإن كان يتظاهر الغرب بأنها هي المشكلة بسبب أن سوريا تتقاطع فيها الجغرافيا والتاريخ والسياسة وعلى أعقاب سقوط النظام العلوي ففي حالة انتقال الحكم العلوي إلى حكم سني فإن المنطقة تنقلب فيها موازين السياسة الإقليمية والدولية لأن المنطقة ستتحول إلى كيان سني كبير يمتد من الأنبار في العراق إلى الأردن وسوريا وتركيا بقيادة السعودية وتركيا، تحاصر الجيوب الشيعية وإسرائيل مما يؤدي إلى سقوط اتفاقية سايس بيكو التي قسمت المنطقة عام ١٩١٦.

> أمريكا ترى أن أمن إسرائيل فوق الجميع حتى ولو تمت إبادة الشعب السوري

إن الغرب لا يريد دولاً متماسكة في منطقة الشرق الأوسط تجاور إسرائيل بل يريد دولاً على غرار العراق الذي انفرط عقده الاجتماعي وتحول إلى دولة فاشلة بعد احتلال أمريكا للعراق وحل مكان العقد الاجتماعي العصبيات المذهبية والطائفية والعرقية وكذلك في لبنان الذي تحول إلى طوائف تستقوي بالخارج وهم يريدون سوريا أن تكون على نفس الشاكلة.

فالأزمة في سوريا لن تنتهي بالمسكنات، ودعم الجيش الحر بالسلاح لن يكفي ما دامت لا تتوافر له مناطق آمنة وغطاء جوي يحمي عملياته، حتى تتمكن القوات النظامية من الاطمئنان والانشقاق والانضمام إلى الجيش الحر، ولا يمكن أن يتم مثل تلك الخطوات بمنأى عن تركيا وإلا فإن الأزمة السورية ستطول وسيدفع الشعب السوري الثمن الذي سيكون من دماء أبنائه.

لذلك فإن الملك عبدالله بن عبدالعزيز يستحث المجتمع الدولي على ترك المصالح وتحمل مسؤوليته الأخلاقية تجاه الأزمة.

فالأزمة السورية تدفع ثمن العجز الدولي واتساع جبهة الرفض، ولم يحسب العرب كثيراً للفيتو الإسرائيلي لأن الغرب لا يمكن أن يتنازل عن أمن إسرائيل بسبب عدم وضوح معالم المرحلة المقبلة وهذا الذي جعل النظام السوري يحاصر حمص ٢٧ يوماً

السعودية أعلنت أنها ستكون في طليعة أي جهد دولي يحمي الشعب السوري

ويضربها بالراجمات والأسلحة الثقيلة بسبب عدم تكافؤ القوة ما بين جيش النظام السوري والأسلحة الخفيفة التي استولى عليها الجيش الحر المنشق عن الجيش النظامي مما أجبر الجيش الحر على الانسحاب تكتيكياً من باب عمرو في حمص والانتشار في أماكن أخرى من سوريا حفاظاً على أرواح جنوده المنشقين وأرواح المدنيين.

هذا الوضع لم يرضِ السعودية ودول الخليج التي ترعى المبادرة العربية حول سوريا وشجعت الدول على الاعتراف بالمعارضة على اعتبار أنها الممثل الشرعي للشعب السوري في مؤتمر تونس، وفي الوقت نفسه انسحبت السعودية اعتراضاً على نتائج مؤتمر تونس الذي يسمح فقط بتقديم مساعدات لمدة ساعتين فقط وكان جيش بشار الأسد يحق له الاستمرار في القتل ٢٢ ساعة وحتى الساعتان اللتان يقدم فيهما المجتمع الدولي المساعدات الإنسانية هما بموافقة من قبل النظام، بينما يفترض أن يرافق تقديم المساعدات إنشاء ممرات إنسانية آمنة لإيصال المعونات وهذا يتطلب في الواقع استخدام القوة العسكرية وتوفير أسلحة للجيش الحر المعارض.

وترى السعودية أن المخرج السياسي لا يزال مطروحاً ولكن مع ضرورة تسليح المعارضة لحماية الجنود المنشقين والدفاع عن أنفسهم وعن المدنيين كحل مؤقت ريثما يصدر النظام الدولي مشروعاً للتدخل العسكري وحماية المدنيين على غرار ما حدث في ليبيا ولكن بطريقة أكثر تنظيماً.

لذلك اتجهت المعارضة السورية إلى تشكيل مجلس عسكري يكون بمثابة وزارة الدفاع من أجل السيطرة على السلاح المقدم من الدول التي وافقت على منح المعارضة أسلحة للدفاع عن انفسهم لتبديد مخاوف الدول الغربية من الإرهاب وأن ينتقل السلاح إلى القاعدة وحماس.

واليوم تقود السعودية ودول الخليج مواقف جديدة حيال الوضع في سوريا والاجتماع بوزير الخارجية الروسية في الرياض مع وزراء خارجية دول الخليج هو من أجل التنسيق في المواقف بين الجانبين حتى لا تخسر روسيا مصالحها في المنطقة العربية وحتى لا تتخذ الدول الغربية روسيا ذريعة بعدم التدخل، لأن السعودية ترى أن التدخل موافق للمبادئ الأخلاقية وأن من يؤمنون بالنسبية الأخلاقية ويوازنون ما بين أحد الشرور مقابل شر آخر هم مخادعون بل وقساة.

ومع الوضع المتردي في سوريا واستمرار القتل تبدو استجابة المجتمع الدولي ضعيفة ليس بسبب الفيتو الروسي-الصيني فقط بل حتى عدد كبير من الدول العربية والغربية تدين سوريا بقوة ولكنها مترددة وتبدي أسباباً تعتقد أنها أسباب وجيهة.

وهي ترى أن التدخل الخارجي لا بد أن يضمن ترجيح كفة الميزان لصالح حل سياسي سلمي مستدام وإلا فإن التدخل الخارجي يتسبب في تفاقم النزاع وهي حجج واهية بسبب خوفها على أمن إسرائيل ولا مانع لديها من إبادة الشعب السوري في سبيل الحفاظ على أمن إسرائيل.

فتسليح المعارضة لا يكفي لأنه قد يؤدي إلى نشوب حرب طويلة وقد تتحول إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقاً.

والحقيقة لا توجد ضمانات لطبيعة النظام الذي يخلف نظام الأسد وحاولت إسرائيل انتزاع ضمانات من المعارضة ولكن المعارضة لا تمتلك مثل تلك الضمانات بينما النظام الدولي بعد التدخل هو الذي يملك مثل تلك الضمانات لأن النظام الدولي يحق له الإشراف على انتقال السلطة واستقرارها بعد تدخله لانتزاع فتيل الأزمة وحماية المدنيين من القتل ويمكنه السيطرة على الأسلحة الكيماوية التي يتخوف من تسربها إلى جماعات إرهابية مثلما سيطر الناتو على مثل تلك الأسلحة في ليبيا.

فقرارات الأمم المتحدة الاستنكارية والعقوبات التي تعمل ببطء شديد لن توقف وحشية النظام الذي يقاتل من أجل حياته، فهل ينتظر المجتمع الدولي أن يصل عدد القتلى في سوريا كما وصل في راوندا إلى ٨٠٠ ألف قتيل أي يصل القتل لحرب إبادة، فيصبح المجتمع الدولي مجتمعاً ظالماً؟ لذلك فإن السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي وستبدأ بمحاولات تقديم الأسلحة للمعارضة كخطوة أولية لتشجيع الانشقاقات بين صفوف الجيش النظامي ريثما يقتنع المجتمع الدولي بالتدخل ●

**أستاذ في جامعة أم القرى بمكة

العلاقات السورية- السعودية: الماضي والحاضر والمآل

تحاول هذه الورقة الكشف عن أهم المراحل التي مرت بها العلاقات السورية-السعودية سيما وأن هذه العلاقات كانت واحدة من نقاط الارتكاز في العمل العربي المشترك كما أنها لم تكن وليدة ظهور الدولتين في التاريخ المعاصر للعرب بل كانت لها امتدادات تاريخية وشكل كل منهما الآخر بظروف وملابسات لم تكن وليدة المصادفة بأي حالٍ من الأحوال.

علاء عبدالرزاق *

نستطيع أن نؤرخ لبدايات العلاقة بين الجمهورية العربية السورية ككيان سياسي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والمملكة العربية السعودية مع اعتماد مؤسس المملكة عبدالعزيز آل سعود على عدد من السياسيين والاقتصاديين السوريين كمستشارين وخبراء يعتمد عليهم في إدارة دولته الناشئة. لقد استعان الملك عبدالعزيز آل سعود بعدد من العائلات السورية لمساعدته في إدارة الحكم وهناك الكثير من العائلات السورية ورجالها ممن كان لهم الفضل في إرساء قواعد الحكم والسلطة في السعودية، وما زال من بين أبناء هذه العائلات السورية من يشغل مناصب دبلوماسية حساسة في سفارات المملكة المنتشرة في الخارج وفي دوائر ومراكز مهمة في السلطة. ولقد عملت السعودية على دعم حكم الرئيس السوري الأول شكري القوتلي وساهمت في إعادته للحكم أكثر من مرة بعد تعرض نظام حكمه لانقلاب عسكري تم على يد حسني الزعيم، كذلك ساعدت انقلاب أديب الشيشكلي، وساءت العلاقات السعودية-السورية في عهد حكم الرئيس هاشم الأتاسي ولم تكن بالمستوى المطلوب، لتعود من جديد إلى عصرها الذهبي مع وصول الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى الحكم وانفتاحه على الرياض التي قدمت بدورها دعماً ووقفت بجانب سوريا في أزمة الثمانينات والحصار الأمريكي لسوريا، عن طريق دعمها لليرة أو شراء احتياطي العملة الصعبة وضخها في دورة الاقتصاد السوري. وتعاونت السعودية مع نظام حكم العقيد أديب الشيشكلي، ولم تكن العلاقات بين البلدين خلال عهد الوحدة لتنحو منحى ودياً وذلك بحكم طبيعة العلاقات التي كانت تربط السعودية بالنظام الناصري، ولم تعد العلاقات لوتيرة من التحسن إلا في عهد الرئيس السابق حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠) ولا سيما بعد أن تدخل الطرفان لحل الأزمة اللبنانية والتي كان مؤتمر الطائف علامتها المميزة، رغم أن تلك المرحلة شهدت كذلك جملة من التقاطعات بشأن جملة من القضايا منها الحرب العراقية-الإيرانية والموقف من قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي ومن التدخل في لبنان.

ورغم أن دفة الحكم في سوريا ولا سيما بعد آذار ١٩٦٣ قد اتجهت لأن تكون ممثلة بيد أقلية دينية لم تكن أفكارها وعقائدها على تواؤم مع العقيدة السلفية الوهابية التي تدين بها الأسرة المالكة السعودية إلا أن الحسابات السياسية والمصلحية كانت تتخذ القدح المعلى في رسم مسارات العلاقات السورية-السعودية في كافة مراحلها.

وأما في عهد الرئيس بشار الأسد فقد حصلت عدة من التقاطعات أدت لحالة تشبه القطيعة، كان من محصلتها سحب السفراء الخليجيين وموقف الدول الخليجية الأخير الذي يعد بمثابة موقف جدي حديث إلى الحد الذي لا يمكن الحديث عنه بقدر كبير من التفصيل.

ويمكن أن نلخص جملة من المواقف أو المرتكزات الأساسية التي وقفت عليها العلاقة بين البلدين والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

❖ ظل الصراع العربي-الإسرائيلي بقضاياه العامة والخاصة محور شد وجذب في سياسات البلدين الخارجية، ورغم ظهور بعض التباين في الأسلوب والوسائل، إلا أن جوهر ومضمون الاستراتيجيات ظلَّ متقارباً في العديد من المحطات السابقة، بل إن مجمل المشاريع التي طرحت سابقاً ظلت مجالاً رحباً لتقاطع السياسات والرؤى بين الجانبين، ولم تصل تفاصيلها إلى حد إنشاء بيئة للقطيعة. إذ حرصت القيادتان السورية والسعودية على التفتيش الدائم عن المخارج التي تجمع ولا تفرق.

❖ لقد أثرت سياسات المحاور العربية على طبيعة العلاقة بين الجانبين حتى وإن لم يكونا هما الطرفين الأساسيين بها. فالثقل السياسي للجانبين جعلهما هدفاً للشد والجذب لكل طرف عربي يود الاستقواء بهما على فريق آخر. وبطبيعة الأمر، فإن أذرع السياسة

الخارجية التي تمتلكه كل منهما كانت سبباً ونتيجة في تباين المواقف في بعض الفترات.

❖ إن الأزمات الكبيرة التي عصفت بالنظام الإقليمي العربي منذ فترة السبعينات من القرن الماضي، كان لها الأثر الواضح في تراكم العديد من الأسئلة لدى الطرفين، وفي المقابل كانت الإجابة عنها لا تخلو من مؤثرات إقليمية ودولية أثرت بشكل واضح في السلوك السياسي للجانبين تجاه القضايا العربية والإقليمية.

❖ إن دخول قوى إقليمية كبرى ذات وزن فاعل في قضايا النظام الإقليمي العربي، لم يساعد البلدين في بعض الفترات على تخطي بعض المصاعب والمتاعب، بل شكل عنصراً إضافياً في التباعد وإظهار البيئات الخلافية حول بعض القضايا العربية، كنموذج حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

❖ وعلى الرغم من ذلك شكلت حرب الخليج الثانية بعد الغزو العراقي للكويت، مناسبة للتقارب بين دمشق والرياض، ما انعكس استرخاءً في العلاقة توّجه الطرفان باتفاق «الطائف» المتعلق بلبنان، والذي يعتبر أحد مراكز الشد والجذب العربي.

❖ إن التحوّلات الكبرى التي عصفت بالعالم ومن بينها المنطقة العربية في بداية الألفية الثالثة، عادت وشكلت انعطافة لافتة في مسار العلاقات بين البلدين، إذ إثر الاحتلال الأمريكي للعراق على العديد من فواعل العلاقات العربية - العربية، ومن بينها العلاقة بين دمشق والرياض، الأمر الذي وصل إلى حدود غير مسبوقة إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، ونجاح واشنطن في تقسيم العرب بين معتدلين ومتطرفين. علاوة على ذلك شكّل خروج سوريا من لبنان وإقحامها باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، عاملاً إضافياً نحو مزيد من التداعيات غير الإيجابية بين الطرفين.

لقد وقفت السعودية إلى جانب إنشاء المحكمة الدولية والتي تنظر في قضية اغتيال رفيق الحريري وكانت في موقفها هذا على تقاطع مع موقف سوريا والتي كانت أصابع الاتهام تشير لأجهزتها الأمنية والمخابراتية في تنفيذ عملية الاغتيال وبدت منذ تلك المرحلة سلسلة من التقاطعات بين البلدين توجت بأحداث الاحتجاجات في المنطقة العربية والتي عمت سوريا وارتدت رداءً مذهبياً نتيجة الواقع المجتمعي السوري الذي يشكل التنوع المذهبي سمته الأساسية، ولطبيعة التمثيل الموجود في السلطات الأمنية السورية.

ولقد ظهرت بعد اندلاع حركات الاحتجاج في سوريا في ١٥ مارس ٢٠١١ واستمرارها وتواصلها، سيناريوهات متعددة أمام المتتبع للوضع في سوريا، ولعل السيناريو الأول هو أن تستطيع الحكومة إجهاض حركة التمرّد والقضاء على الاحتجاج ووأد الانتفاضة الشعبية، ولعل الحل الأمني هو ما راهنت عليه الحكومة طيلة الأشهر الستّة الماضية. أما السيناريو الثاني فيقوم على تمكن المعارضة بعد مجابهات متنوعة ومتعددة من إحداث شرخ في النظام قد يؤدي إلى انشقاقه، وقد تنحاز منه أوساط إلى جانب المعارضة، وعندها يحصل اختلال في ميزان القوى لصالحها، وقد يؤدي هذا إلى سيناريو ثالث يقوم على عدم تمكّن المعارضة من تحقيق النجاح بالاستيلاء على السلطة، باندلاع حرب أهلية أو مجابهات عسكرية بين السلطة ومعارضيها. والسؤال هو كيف سوف تؤثر السيناريوها الثلاثة المحتملة على مستقبل العلاقات السورية-السعودية؟

هنالك في واقع الأمر جملة من النتائج والتوقعات التي يمكن أن تتمخض عن هذه السيناريوهات المحتملة على صعيد العلاقات السورية-السعودية والتي سوف تترك بكل الأشكال والأحوال بصماتها على النظام الإقليمي العربي. وليس من الصعب على المتعمق في طابع السياسة السعودية في المنطقة أن يتوقع أن السعودية سوف تواجه خيارين في سوريا أحلاهما مر، فعلى الرغم من أن سقوط النظام في سوريا سوف يعني تداعي الحلف الإيراني-السوري وامتداده اللبناني الممثل في حزب الله، إلا أن ضبابية النظام البديل واحتمال سيطرة عناصر من التيارات الإسلامية والسلفية المسلحة على مفاصل الحكم في سوريا، فيما لو حصل التغيير، سوف تدفع بالأمور نحو مزيد من التعقيد وقد لا يكون من مصلحة نظام الحكم في السعودية أن تغدو سوريا ساحة لتصفية الحسابات الإيرانية-السعودية أو مسرحاً لاقتتال داخلي يمكن أن يترك ضلاله على المنطقة برمتها.

الحل الأمني هو ما راهنت عليه الحكومة السورية طيلة الأشهر الستة الماضية

بإمكان السعودية أن تلعب دوراً وسيطاً في حلحلة الوضع السوري رغم ما وصلت إليه العلاقات السعودية-السورية بشكل خاص والسورية-الخليجية بشكلٍ عام ولاسيما بعد سحب سفراء دول مجلس التعاون الخليجي من دمشق، فقد يكون من المناسب طرح مبادرة مشابهة للمبادرة الخليجية في اليمن من أجل الخروج بحل يرضي جميع أطراف الأزمة السورية. وبالتأكيد ليس من مصلحة أحد أن يستمر مسلسل الاقتتال الداخلي في سوريا واستمرار الضغط الدولي عليها لما يؤديه ذلك من أوضاع قد تخرج عن نطاق السيطرة في المنطقة، لا سيما أن الوضع الأمني في الخليج مع التهديدات الغربية والإسرائيلية لإيران سوف يدفعان بالأوضاع لمزيد من التأزم، وقد تكون سوريا هي الساحة المتقدمة لحرب قد تُعرف على نحو ما مداخلها ولكن لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال التنبؤ بما سوف تفضي إليه في قابل الأيام ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

صراع واشنطن وطهران وموازين الخليج

إعلان رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي نتانياهو بعد لقائه الرئيس أوباما في مارس المنصرم خلال زيارته لواشنطن منح فرصة جديدة لمساحة زمنية وتأجيل المواجهة مع إيران يبدو للبعض جديداً بعد حراك إعلامي وسياسي مستعر، غير أن التأمل الهادئ في مسار كل دورات هذا الملف وطرحه في الإعلام يعطي مؤشراً آخر يجعل من إدارة هذا الموقف «حرب أو لا حرب» والتوسل الغربي المعلن لإسرائيل قد لا يعطي الحقيقة من ظاهره، وهو ما سنعرض له في هذه الدراسة، وسنحاول فهم أين ستقف حركة الصراع الأصلية؟ وهي هنا بين واشنطن وطهران وليس تل أبيب في الغالب، وكيف ستحكم المشهد والتقاطعات المتداخلة بين الدولتين؟

مهنا الحبيل *

إن التقاطعات المصلحية التي تحكم الرؤى والتخطيط للدول ذات النفوذ والطموح قد تتغير كما هو الأمر لدى واشنطن وطهران، لكن حسابات هذه الرؤى تُحدّد بمنظور انتهاء المصالح وضمان تغيّرها للمستفيد الجديد مع أحدهما ولكن سيبقى هذا الضمان غير مكتمل وغير مطمئن مادام الطرف المندفع للاستفادة من صراع مزعوم أو حقيقي فاقداً للممانعة الذاتية، ولو كان ذا علاقة تاريخية حميمة مع أمريكا لكنه لا يملك التعاطي والقدرة على تحقيق تفوق لتوازنه بأدوات ومصالح يمتلكها، وهي موازين ذات تأثير كبير في سياق لعبة الأمم الجديدة في الخليج العربي.

تصريح أمريكي سابق

وقبل زيارة نتانياهو كان هناك تصريح من قيادة الجيش الأمريكي بعد رسالة من الرئيس أوباما لإيران، والتي اعترفت بها طهران وأعلنت المصادر الأمريكية أنها كانت جواباً مباشراً لتهديد طهران بإغلاق مضيق هرمز إذا مُنعت الصادرات الإيرانية النفطية من عبوره، أو ضخت دول الخليج ما يلزم لتغطية السوق العالمي من النقص البترولي لحصة إيران، وأشارت المصادر الأمريكية إلى أن أوباما حرص على أن يتبلغ الإيرانيون الرسالة بأن إغلاق المضيق سيعتبر عملاً حربياً يُشرّع الرد عليه وأن الرئيس أوباما عازم على تنفيذ الرد، وتصريح طهران بأن رسالة أوباما ليست ذات أهمية يعزز هذا المعنى، فاستخفاف إيران بالرسالة هو عمل دعائي يقتضي منها إظهار هذا الموقف المستخف إعلامياً، في حين تدرس فعلياً ما يترتب عليها أن تفعله وتتجاوب معه، وما بين ضجيج طهران المعتاد في التصعيد الإعلامي ومنهجية طهران التنفيذية في التعاطي مع الغرب اختلاف كبير لا تعكسه مدافع الإعلام الإيراني، إلا إذا شعر النظام بأن هذه المرحلة باتت تشكل بالفعل قرار الزمن الأخير لإمبراطورية طهران الدينية.

أما تصريح الجيش الأمريكي فكان يقول بأن الجاهزية للضربة العسكرية قائمة في المنطقة عبر قواعدها وأنه لا حاجة لإرسال قوات إضافية وهو ما يُفهم منه في الصيغة الأولى أن قرار الحرب الشاملة غير وارد وهو ما أعلن أوباما التزامه للناخب الأمريكي به، أي الامتناع عن تنفيذ أي حرب شاملة، فما هي رسائل هذا التصريح والرسائل المقابلة وأين زاوية إسرائيل في هذا المفصل؟

تمرد أم تَوَافق

يبرز لنا طرحان في زاوية إسرائيل في مشروع الضربة العسكرية المحدودة لإيران بعد أن استبعدنا كقراءة تحليلية موضوعية خيار الحرب الشاملة للوصول لتحديد توجه واشنطن المفصلي لهذه المواجهة وآثار ذلك على منطقة الخليج العربي، الأول مصحوب بحملة إعلامية ضخمة تُسوّق بصورة كبيرة بين الفينة والأخرى في مراحل التوتر الغربي الإيراني المختلفة تجزم بأن تل أبيب بالفعل ستنفذ الضربة العسكرية من خلالها ولن تنتظر واشنطن وأن البيت الأبيض

لا بد من الحذر الشديد من توسعة لغة الإعلام والتحريض والتجاوب مع النزعات الطائفية في منطقة الخليج

سيغطي الضربة اضطراراً وخضوعاً للإصرار الإسرائيلي بحجة عزل إيران عن إمكانية الوصول للتخصيب الشامل وتجهيز الرؤوس النووية.

وهذا الصخب الإعلامي متبادل بين أنصار إسرائيل وأنصار إيران العرب كنوع من استدرار التعاطف مع نظام طهران لكسر عزلتها العربية والإسلامية خاصةً بعد مواجهتها الشرسة ضد الثورة السورية، أما هدف الطرف الأول من هذا التصعيد الإعلامي فيبرز من خلال التأمل والمتابعة على أنه يهدف من اللوبي الصهيوني لإبقاء موقف الكيان الإسرائيلي في موقف الحق المشروع للعربدة العسكرية في المنطقة بحيث تَبقى مثل هذه الخيارات تحت الضغط الإعلامي جاهزة ومتوقعة للدعم من واشنطن والرأي العام الغربي حين تحتاج تل أبيب إليها، أمّا من زاوية المفهوم الإعلامي الاستراتيجي للبنتاغون فهي مفيدة لدعم الخيار الثالث مع إيران وهو ما نرجحه هنا وأن المشهد يتوجه نحوه وهو وصول حركة الضغط الأمريكي إلى رضوخ نسبي أو كلي في ملف السلاح النووي الإيراني من قبل نظام طهران.

وقد يُطرح في هذا السياق عبارة الرئيس الأمريكي في خطاب حالة الاتحاد الأخير وهو قوله: لن أستبعد أي خيار من الطاولة لمواجهة التسلح الإيراني - كناية عن بقاء الخيار العسكري مطروحاً أمام البيت الأبيض، ثم أعقب الرئيس أوباما ذلك بقوله: لكن الخيار السلمي مازال قائماً وهو المفضل - وخلاصة قراءة حراك السياسة وتوازنات المنطقة مع القراءة الحذرة لبعض الدراسات الصادرة عن قضية المواجهة تُعطي هذه النتيجة خاصة مع موقف لاريجاني ووزير خارجية النظام الإيراني اللذين فتحا الأبواب مجدداً مع وسيط غربي ومع أنقرة لتسوية هذا الملف تحديداً، وبالتالي الخضوع ليس لصفقة متعادلة لكنها متفوقة لمصلحة واشنطن في هذه المرحلة الضاغطة على طهران فتُبدي فيه الأخيرة تجاوباً كافياً لحلحلة أزمة الملف النووي أو ترحيله.

وقد يرى البعض رجحان هذه الضربة وفقاً لبعض التصريحات الصادرة من شخصيات إسرائيلية وأمريكية وبالعموم بالإمكان بقاء هذا الخيار مطروحاً، غير أن الفرق يبدو بارزاً بين بعض التصريحات التي يُبنى عليها ضجيج إعلامي للتحفيز لمواجهة عسكرية أو إرسال تهديد ضمني لطهران وبين التصريحات ذات العمق السياسي والدلالة الأكبر ومن ذلك تصريح رئيس هيئة الأركان الأمريكية بعد زيارته لتل أبيب من أنه أبلغ الإسرائيليين بوضوح خطورة الإقدام على عمل عسكري مباشر.

وقد يُطرح تساؤل لماذا لا يكون ذلك نوعاً من التضليل الإعلامي وتكون تل أبيب بالفعل مخططة للتنفيذ، والجواب على ذلك ينطلق من أن التوجه الإسرائيلي قلق من تنفيذ الضربة ذاتياً وانعكاس ذلك عليها في هذه الأزمة السياسية التي تفاقمت استراتيجياً بعد هزيمة حرب غزة وتأثيرات الربيع العربي على النظام العربي التي دعمت وضعية حماس في غزة وتصدع خارطة الطريق الإسرائيلية، ولذلك فهي في كل الأحوال لا تريد أن تخلق أجواء مفاجئة جديدة لها وتُصّر على البديل الآخر وهو قيام واشنطن بهذا العمل، وهو ما يؤيده وأشار إليه مراراً رئيس حكومة الكيان الصهيوني نتانياهو.

هنا تبدأ الصورة بالاكتمال لتصب في الموقف الأمريكي الذي أشرنا له وسعيه إلى استثمار كل ذلك الحراك بما فيه الضجيج الإعلامي للضربة العسكرية لإرغام طهران على التوافق لرؤية الأمريكيين ولو نسبياً في الملف النووي، في حين يترجح قبول طهران بذلك لكنها سوف تَرُد وفقاً للقراءات الأولى على هذا التنازل بمواجهة مع الخليج العربي ودعم العراق الطائفي ودعم نظام الأسد للمحافظة على مواقعها.

كيف يواجه الخليج التحدي الإيراني

ستركز إيران على بعد آخر حين تتحول الضربة إلى جانب سياسي ردعي مركزي لتعديل ميزان التفاوض والملفات لمصلحة واشنطن، خاصة أنها أبدت تجاوباً كبيراً حيث فتحت المجال الزمني لمراقبي منظمة الطاقة الدولية وفتحت مساراً جديداً مع أنقرة وبون لمفاوضات أوسع مع الغرب.

وهنا سوف تنطلق قوة الردع الإيرانية عبر التركيز على التصعيد في المنطقة وهو ما رأيناه بالفعل في الانقلاب الذي نفذه المالكي على شركائه في العملية السياسية وإثارة البعد الطائفي واستدعاء خطاب الغالبية، رغم أن طهران وقواها في الداخل العراقي كانت تمتدح مشاركة السنة في عملية واشنطن السياسية وتهاجم وتطارد المشروع الوطني العراقي غير الطائفي الذي يقوده الشيخ حارث الضاري وشركاؤه الوطنيون، وهذا التحفيز الإيراني للساحة العراقية يُستخدم كمدارين، الأول حسم التوسع في العراق وتكثيف الهيمنة الإيرانية عليه من خلال قوى طهران السياسية في بغداد، والثاني تسخين المشهد الإقليمي بمواجهات طائفية وحرب أهلية محدودة لتثوير المنطقة في مواجهة تصدع الحالة الإيرانية في المنطقة وردع الأطراف الأخرى عن أي تقدم على ساحتها في العراق أو سوريا أو إيران الداخل.

أما لبنان فإن التكليف الإيراني الكامل لحزب الله ينصبّ على نصرة النظام في دمشق الذي توغّل بالفعل في تورطه في قمع الشعب السوري وإمداد النظام بعناصر أمنية مؤكدة، وبالجملة فإن عين طهران بل وقوتها المادية والمعنوية منصبة بنسبة كبيرة لإسناد نظام الأسد وقمع الثورة السورية بأي وسيلة وبكل طاقة، أما العنصر الثالث في المواجهة الإيرانية للخليج العربي كونه في تقدير الإيرانيين المنطقة الهشة للرد والتصعيد وهو ما تعكسه سلسلة من التصريحات من رجال الدين والسياسيين والعسكريين الإيرانيين في إطلاق تهديدات متلاحقة موجهة لدول الخليج، ومن هذه التهديدات ما يُطلق بصورة عامة ومنها ما يُشير إلى إثارة موجة من المواجهات الداخلية في دول الخليج العربي مع التكثيف للتغطية الإعلامية المركزة على قضايا الصراع والاشتباكات الأمنية وتقديمها على أنها ثورة جماعات على أسس الجغرافيا بتوصيف طائفي. ومع رصد حالة التداعي مع هذا الخطاب في الداخل الخليجي من بعض العناصر والشخصيات إلا أننا نعتقد أن أكبر خدمة للمشروع الإيراني هو التصعيد على هذه الحالات وتحويلها إلى بؤر مواجهات مسلحة تستدعي توريط عدد أكبر من المواطنين وإعلانها جبهة مواجهة طائفية، والموقف السياسي الراشد هو أن تُحتوى هذه النزعات وتطوّق عبر الحوار والمعالجة الهادئة، ومن يستحق التطبيق القانوني على تورطه وارتباطه فيُحال على قضاء عادل ومستقل، مع الحذر الشديد من توسعة لغة الإعلام والتحريض والتجاوب مع النزعات الطائفية المؤدية لتثوير الحالة الاجتماعية في دول المنطقة، فقد تسعى طهران في أي وقت لإشعالها بوضعية أكبر من القدرة على احتوائها، وحتى لو نُفذت مواجهة أمنية تحسم المشهد وهي لا تحمل بعداً سياسياً فلا يعني ذلك أن خمودها دائم، وهذا الملف في مواجهة التدخل الإيراني القائم يحتاج إلى حذر شديد وعدم تعميم التورط ومعالجة الرد الإعلامي عليها بحكمة.

> فصل الشام عن هيمنة إيران يعني ترنّح ملفها في لبنان وضعف احتلالها للعراق

فرصة الخليج العربي الأخيرة

هنا ستنفرد قضية مركزية لدى دول الخليج العربي كفرصة تاريخية لهزيمة إيران فيها وتحييد قوتها الموجهة للتوسع في النسيج أو الأوطان الخليجية وهي المعركة المفصلية الآن في سوريا، بتحرير سوريا وعودة الحكم العربي عبر الخيار المدني خاصة بعد إعلان إيران رسمياً حربها على الشعب السوري، ففصل الشام عن هيمنة إيران يعني ترنّح ملفها في لبنان وضعف احتلالها للعراق وضرب قدرة توجيه الحراك الخاص للمنظومة الأمنية تجاه الخليج العربي، فكيف إذا كان مع كل ذلك كسب حليف عربي في حكم سوريا المستقبل، ولذلك ورغم الخطوة المهمة في طرد سفراء النظام إلا أن دول المنطقة بحاجة ضرورية عاجلة لدعم استراتيجي مهم للثورة السورية يعتمد على تغطية كل حاجات تركيا من الدعم المادي والسياسي للمنطقة العازلة والدعم والتسليح الفوري للجيش السوري الحر وتفعيل الضغوطات الدولية لتحقيق منافذ عبور للمدنيين وإغاثتهم وتعزيز العقوبات الضاغطة على النظام، وهي أقرب الطرق لهزيمة إيران دون الدخول في بازار دولي خطير أو ضربة عسكرية غير محمودة العواقب وغير مضمونة مع شكوك كبيرة في توجهات المحور الدولي إضافة لاستنزاف المنطقة، هنا سيغتنم الخليج العربي فرصة تاريخية لتحقيق أمنه وأمن الشام والمستقبل العربي..أما إذا ضيعت المبادرة فقد تكون فرصة الزمن الأخير ●

*باحث في الشؤون الاستراتيجية للخليج العربي

قراءة أخرى في الموقف الروسي من الأزمة السورية

لا يبدو أن عام ٢٠١١ هو كغيره من الأعوام بالنسبة للعالم العربي. فقد شهدت تلك السنة، تحولات سياسية على مستوى الأنظمة، لم يكن أحدٌ يتصور أنها ستقع، وفي بلدان كانت هي الأقوى من بين اثنتين وعشرين دولة عربية. تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا. في الأولى رئيسٌ هارب، وفي الثانية رئيس يُحاكم، وفي الثالثة رئيس صريع، وفي الرابعة رئيس معزول بحصانة، وفي الخامسة رئيس يُبشر له بمستقبل لا يقل عن أحد تلك النماذج، لكن الوقت هو الحكم.

محمد عبدالله محمد *

المشكل الكبير، هو أن كل تلك التغيرات، في الدول المشار إليها، كانت مختلفة في ديناميكيتها بشكل كبير. لذا، فقد كان من الصعب أن تتم صناعة ذات المشهد في بلد بعينه، وإسقاطه على بلد آخر، يشهد ذات الفوران الشعبي. والحالة السورية، ليست استثناءً في كل ذلك. فالجغرافيا، والطبيعة الديموغرافية، وميزان القوى الداخلي، وشكل الحكم وهويته، والعلاقات الدولية التي ينتظم عليها، هي أهم متغيرات الأحداث عندما تقع. وهي في عمومها، متغيرات مترابطة، إلى الحد الذي يلعب كل واحد فيها دوراً تكميلياً للآخر.

في الموضوع السوري، فإن القيم السياسية، الخاصة بديموغرافيا البلد، وميزان القوى فيه، وشكله وعلاقاته الخارجية يُمكن ربطها بشكل أصيل، مع جغرافيته، التي هي أحد أهم تلك المتغيرات. فالجغرافيا عادة ما تؤطر السياسات الخارجية للبلدان، فتشهما بشكل مُحدد من السلوك، واختيار الموقف. بل هي تمنحها فرص الغلبة في أحيان كثيرة، عندما تتلاقى الأسِنة، ويشتد الوغى. رأينا ذلك مع بريطانيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

هنا، ومن هذا المنطلق بالتحديد، نحاول أن نقرأ، كيف لعِبت الجغرافيا دورها، في أن يبقى النظام السوري متماسكاً ولغاية هذه اللحظة، سواء أكان الحديث عن جغرافيا المكان، أم جغرافيا السياسة، ففي الحالتين، كانت سوريا تستفيد من كلتيهما، فضلاً عن فروض جغرافيا الآخرين، التي حتمت عليهم أن يسلكوا طريقاً مُحدداً في سياساتهم الخارجية. وإن من أهم تلك الدول، والتي لعبت دوراً محورياً في الملف السوري، روسيا، التي كانت الداعم الأساسي لدمشق، في مجلس الأمن، باستخدامها مرتين، حق النقض)فيتو(، ضد قرارين أمميين، كانا سيصدران بشأن الأزمة السورية.

وفي الحقيقة، فإن الموقف الروسي بات مُستغرباً بالنسبة للكثير من المراقبين، لكنه سيبدو طبيعياً جداً، عندما يُرى من الزاوية الجغرافية، رغم عدم نفي بقية المصالح، التي هي أساساً تكونت، وصِيغت على بناء تلك الجغرافيا، من قبيل المصالح الاقتصادية والعسكرية، والمتمثلة في الدائرة الصناعية والتجارية، وكذلك، أوضاع العلاقات العسكرية بين البلدين، ومستوى ذلك الوضع، وبالتحديد، في مجال نوعية السلاح المتبادل، والذي يلعب دوراً في عملية التوازن.

روسيا، وهي من الدول المقسومة قارياً، حيث تقع في الشمال الأوروآسيوي، كانت لديها مشكلة استراتيجية، تتعلق بأزمتها مع المياه الدافئة. فروسيا تاريخياً، كانت تطِل على البحر، فقط من جهة المحيط المتجمد الشمالي. وهي بحار، لا تصلح لخطوط الاتصال

روسيا كانت الداعم الأساسي لدمشق في مجلس الأمن باستخدامها حق النقض لمرتين

البحرية النشطة، ولا تمنحها فرصة الولوج إلى المسارات التجارية والعسكرية الفاعلة. كما أنها مياه لا تقربها من البؤر الجغرافية المهمة في العالم، والمرتبطة بالممرات المائية، القريبة «أو المؤدية» للمحيطات.

ويمكن ربط هذه المشكلة الاستراتيجية الروسية بحقبة تاريخية مهمة من التاريخ الروسي، وهي الفترة التي حكمت فيها الإمبراطورة كاترين الكبرى (١٧٦٢ - ١٧٩٦)، وظهور النفس الإمبريالي لهذه الدولة. لذا، فقد كان التوجه الروسي في تلك الفترة، هو القضاء على هذه المشكلة الجغرافية، والوصول إلى مياه بحرية أكثر ديناميكية ونفعاً، وهو ما دفعها لأن تخوض حرباً ضروساً مع الدولة العثمانية، في الفترة من ١٧٨٧ ولغاية العام ١٧٩٢. ورغم أن روسيا كانت قد خاضت سبع حروب سابقة مع العثمانيين، قبل تلك الحرب، إلا أن هذه السنوات الخمس من الصراع، كانت حاسِمة، لأن تقضي الأمبراطورية الروسية على أزمتها في البحار.

لقد كانت أهم نتائج ذلك الصراع، هو هزيمة الجيش العثماني، والوصول إلى بحر أزوف، وهو البحر المطل اليوم على شواطئ أوكرانيا من جهة الشمال، وعلى الأراضي الروسية من الجهة الشرقية، ومن جهة الغرب على شبه جزيرة القرم. عندما وصل الجيش الروسي إلى تخوم هذا البحر، أصبح قادراً ومن خلال مضيق كيرتش، من الولوج باتجاه البحر الأسود. بالتأكيد، فإن الإنجاز الروسي، لم يكن في قدرته على الوصول للبحر الأسود، كبحر داخلي بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصغرى، وإنما في قدرتها على السير باتجاه مضيق البسفور نحو بحر مرمرة، ثم عبور مضيق الدردنيل، وصولاً إلى بحر إيجه، الذي أوصلها تالياً إلى البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الوعاء البحري الاستراتيجي والتاريخي، الذي تطل عليه أراضي الشمال الإفريقي والجنوب الأوروبي.

لقد كان وصول الروس إلى هذه المياه الدافئة، انتصاراً تاريخياً هائلاً، وضعهم على مفاصل الصراع والمصالح الدولية. كما أنهم باتوا قادرين، على عبور مضيق جبل طارق في الغرب، للاتصال بمياه المحيط الأطلسي، ومن ثم الوصول إلى أوربا الغربية وشواطئ الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن الالتحاق، بخط الاتصال البحري المهم وهو رأس الرجاء الصالح. هذا التحول الجيوسياسي الروسي، منذ نهايات القرن الثامن عشر، كان حكماً على أصول، ومديات السياسة الخارجية الروسية، وفي كيفية التعامل مع دول الوسط ؟ الغرب الأوربي.

هنا، تظهر تجليات الموقف الروسي من الأزمة السورية. فسوريا، التي تطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتمتلك قناة الاتصال الاستراتيجية ما بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، باتت في قوس الاهتمام الروسي، الذي لم يكن ليكتمل إنجازه في التمدد نحو المتوسط، إلا بوجود مرسى بحري، يستطيع من خلاله إدارة عملياته البحرية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم. لذا، فقد جاءت التسهيلات السورية للبحرية الروسية، عبر منحها حق استخدام ميناء طرطوس بالغ الأهمية، مُكملة للإنجاز الروسي التمددي في البحار الدافئة.

ولكل من قرأ تاريخ منطقة الشام، سيجد، أن هذه البقعة من العالم «طرطوس»، كانت ومنذ الحقبة البيزنطية، محطة مهمة للقوى العظمى حينها، في تقوية نفوذها، والدفاع عن مصالحها في البحار. كما استخدمتها الجيوش الصليبية، في حروبها على الشرق، ما بين القرنين الحادي عشر ونهايات القرن الثالث عشر الميلادي، بشكل رئيسي. فضلاً عن أهميتها التجارية، باتجاه الداخل السوري، خصوصاً أن «طرطوس» ترتبط ارتباطاً رئيسياً بشبكة الاتصال البري السورية نحو حمص، وحلب «الوعاء التجاري» والعاصمة السورية دمشق.

الموقف الروسي من سوريا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغير الجغرافي الاستراتيجي

لذا، فإن الروس، عادة ما يستحضرون القيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة، ويصيغون مواقفهم الدولية عليها. ورغم أن التعاون الروسي السوري، قد بدأ عملياً منذ عام ١٩٤٥، أي في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك التعاون، استمر بشكل فاعل، وازداد أكثر، بعد طرد الرئيس السادات للخبراء الروس من الأراضي المصرية، وكان جزءاً من نفوذ القوة الروسية في هذه المنطقة من العالم. في المقابل، استفاد السوريون من ذلك النفوذ، بحصولهم على تسهيلات مهمة لتدعيم بنيتهم التحية، كبناء سدودهم المائية، ومنظومتهم الصناعية، وخطوط سكك الحديد، فضلاً عن العتاد العسكري للجيش والأمن.

في كل الأحوال، فإن الموقف الروسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا المتغير الاستراتيجي، إلا أنه أيضاً يخشى العديد من المشكلات الأخرى، كفقدانه الامتيازات الاقتصادية، ووصول مد إسلامي سياسي بالقرب من مصالحه الحيوية، وهو يرى النفوذ الإسلامي في تونس وليبيا ومصر يتعاظم، وهو أمر تخشاه موسكو، التي لا تزال تدير معركة كسر عظم في الأراضي الشيشانية. وهنا، يظهر مدى قدرة العرب، في تقديم ما يُساعد على كسر العناد الروسي الفج، بمنحه ما منحه إياه السوريون. فالسياسة الروسية ليست مؤدلجة، بالشيوعية مثلما كان في السابق، وبالتالي فهي تتمتع بالبراغماتية، التي تتحكم فيها المصالح، ومنسوبها ●

*كاتب وباحث بحريني

الموقف الإيراني من الأزمة السورية

من بين عوامل عدة، يأتي الدعم الإيراني كأحد أهم الأسباب التي أسهمت في استمرار نظام الرئيس السوري بشار الأسد وقدرته حتى الآن على زسحقس الاحتجاجات الشعبية والتظاهرات المتصاعدة منذ منتصف مارس من العام الماضي ٢٠١١ م ضد قمع وبطش هذا النظام الذي يقف عاجزاً عن إجراء أي إصلاحات أو يتجاوب مع مطالب المحتجين.

عطا السيد الشعراوي *

لقد سجل بشار الأسد براعة فائقة في القمع وسفك دماء الأبرياء بمختلف الأسلحة والمعدات، كما أظهر «وعياً» مشهوداً في فهم طبيعة البيئة الإقليمية المعقدة والدولية الصامتة والعاجزة، واعتمد منهج العنف الوحشي تجاه شعبه الأعزل لتأكده من أن خيار التدخل العسكري الخارجي سيظل بعيداً ولن يكون هناك اندفاع لهذا الخيار كما حدث في ليبيا.

ورغم الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها سوريا لإيران ودور التحالف الوثيق بين الدولتين في تزايد قوتهما معاً في محيط إقليمي يمكن وصفه بأنه مضاد لهما في الاتجاه والسياسات، إلا أن الملاحظ أن إيران تسير باتجاهين متوازيين الأول هو تقديم كل دعم ممكن لإبقاء نظام الرئيس «بشار الأسد» للحفاظ على المزايا والامتيازات التي تجنيها طهران من هذا النظام، والثاني هو الترتيب والإعداد لمرحلة ما بعد بشار الأسد في سوريا بوصفه أحد الاحتمالات التي تظل قائمة خاصة في ظل تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية وتغير موازين القوى الداخلية وإن كان تغيراً طفيفاً حتى الآن إلا أنه مرشح لتغيير جوهري في ظل مطالبات بعض الدول بتسليح المعارضة السورية وهو ما قد يحدث فارقاً جوهرياً في الصراع بين النظام والمعارضة في سوريا.

أما عن الاتجاه الأول الذي تسير فيه إيران وهو دعم نظام بشار الأسد فالملاحظ أن هذا الدعم قد بلغ مداه للدرجة التي بات فيها هذا الدعم سبباً في تأجيل الخلافات الداخلية التي يعاني منها النظام الإيراني ومنها الخلاف بين الرئيس أحمدي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي.

ومن المؤشرات الدالة على هذا الدعم، تواتر التصريحات من مختلف المسؤولين الإيرانيين التي تعبر عن مساندة النظام السوري وتنتقد المحتجين، فقد وصف الرئيس نجاد على سبيل المثال ما يحدث في سوريا بأنه فتنة، واتهم أطرافاً خارجية وإسرائيلية بمحاولة بث الفوضى وزعزعة النظام.

أما المرشد خامنئي فقد اعتبر في كلمة في شهر يونيو الماضي أن الأحداث التي شهدتها البحرين في ميدان اللؤلؤة عادلة، وأطلق عليها مسمى «النضال الحقيقي المماثل لحركة الشعب المصري والتونسي واليمني». في حين وصف الاحتجاجات المستمرة في سوريا ضد الرئيس بشار الأسد «بالانحراف»، مؤكداً أن إيران لن تدافع عنها. كما اعتبر الثورة السورية نسخة مزيفة من الثورات في مصر وتونس واليمن وليبيا، متهماً الولايات المتحدة الأمريكية بصنع هذه النسخة بغية إيجاد خلل في «جبهة الممانعة»، حسب تعبيره، زاعماً أن فحوى أحداث سوريا تختلف عن مثيلاتها في المنطقة.

وعلى صعيد الدعم المالي والاقتصادي، لم تبخل طهران على دمشق رغم ما يعانيه الاقتصاد الإيراني من أزمات ومشكلات كثيرة، فقد كشفت صحيفة «لس اكوز» الفرنسية أن المرشد الإيراني الأعلى خصص مبلغ ٥,٨ مليارات دولار وعلى وجه السرعة لدمشق وتزويد النظام السوري بـ ٢٩٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، ابتداء من شهر أغسطس ٢٠١١ م، إضافة إلى دعم مراقبة الحدود المشتركة بين سوريا ولبنان للحيلولة دون هروب الرساميل. وتحاول إيران القيام بدور المنقذ للاقتصاد السوري وتعويضه عن الخسائر المتلاحقة التي يتعرض لها من جراء انخفاض تصدير النفط وتقلص التبادل التجاري مع البلدان الأخرى والعقوبات، والانخفاض المستمر في الاحتياطي النقدي، حيث تظهر البيانات الرسمية أنه قد تم سحب نحو ١٠ في المائة من الودائع في بنوك سورية «ما يوازي ٢,٦ مليار دولار» خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١ م فقط، كما يشير المراقبون إلى أن حجم الاحتياطي السوري الذي يبلغ ١٧ مليار دولار من العملات الأجنبية، يتناقص بمقدار ٧٠ مليون دولاراً أسبوعياً.

على الصعيد العسكري، كشفت العقوبات الأوروبية المفروضة على دمشق أن ثلاثة من قادة الحرس الثوري الإيراني «الباسداران» وهم: القائد الأعلى للحرس الجنرال محمد علي جعفري ومساعداه الجنرال قاسم سليماني وحسين تائب، متورطون في تقديم العتاد والعون لمساعدة النظام السوري على قمع المتظاهرين. كما تقوم إيران بإرسال المدربين والمستشارين ومعدات مكافحة الشغب لسوريا، إضافة إلى المساعدة الاستخباراتية المتمثلة في أجهزة متطورة للمراقبة تسمح بملاحقة مستخدمي شبكتي «فيسبوك وتويتر».

وحسب صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية في عددها الصادر في الرابع من مارس ٢٠١٢ م، فإن ثلاثة مسؤولين أمريكيين مطلعين على تقارير استخبارية من المنطقة تحدثوا عن ارتفاع حاد في إمدادات الأسلحة الإيرانية ومساعدات أخرى لنظام الرئيس بشار الأسد في وقت يصعد فيه النظام حملة «غير مسبوقة لسحق الاحتجاجات» في مدينة حمص. ونقلت الصحيفة عن أحد المسؤولين قوله «إن المساعدة من إيران متزايدة، وتنصب بشكل متزايد على المساعدة القاتلة».

الدعم الإيراني يعد أحد أهم الأسباب التي أسهمت في استمرار النظام السوري

وأشارت الصحيفة إلى أن التقييمات الاستخبارية الأمريكية تتوافق مع التقارير الأخيرة التي صدرت عن الثوار السوريين بشأن الدعم الإيراني، حيث قال قادة المعارضة نقلاً عن منشقين في الجيش إن إيران بعثت مئات المستشارين والمسؤولين الأمنيين وعملاء المخابرات إلى سوريا إلى جانب أموال وأسلحة وأجهزة مراقبة إلكترونية.

على الصعيد الدولي، وبهدف تخفيف الضغط عن النظام السوري وتوجيه الأنظار بعيداً عن ممارساته القمعية، أعطى المرشد الإيراني علي خامنئي وفقاً لصحيفة «لوموند» الفرنسية توجيهاته في شهر مايو الماضي لقوات القدس التابعة للحرس الثوري في الجزائر والسودان لمساعدة معمر القذافي عسكرياً لمواجهة ما وصفه بمحور الشر الأمريكي - الفرنسي - البريطاني، تشمل نقل أسلحة وذخائر ومنها صواريخ أرض - أرض، وأرض - جو وقاذفات قنابل من أجل استخدامها ضد الثوار الليبيين من أجل إطالة أمد الصراع، وبالتالي منح طهران القدرة على المساومة مع الأطراف الغربية بشأن الأزمتين الليبية والسورية كما حدث من قبل في أفغانستان والعراق.

وعن الاتجاه الثاني الذي تتحرك فيه إيران فيما يتعلق بالأزمة السورية وهو الإعداد والترتيب لما بعد بشار الأسد، فتقف وراءه دوافع وعوامل متعددة أهمها ضغوط بعض الدول مثل تركيا وقطر لإجبار الرئيس بشار على إدخال الإصلاحات اللازمة والمطلوبة إضافة إلى شعور إيران بالقلق من عواقب خسارة حليفها السوري المتمثلة بسقوط بشار الأسد الأمر الذي دفعها إلى إعادة ترتيب أوراقها والاستعداد لوضع جديد تكون فيه سوريا من دون بشار الأسد وهو ما بات وشيكاً في ظل المعطيات الإقليمية والدولية ويفرض ضرورة الاستعداد له والتعامل معه.

لذا، حاولت إيران مد جسور التواصل مع المعارضة السورية وكسب تعاطف الشعب السوري أو على الأقل تجنب سخطه كي تضمن موقعاً في سوريا ما بعد بشار الأسد يحفظ لها مكانتها ويكفل لها مصالحها في المنطقة.

وقد برزت عدة مؤشرات تشير إلى تحرك إيران في هذا الاتجاه من بينها إشادة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أكبر هاشمي رفسنجاني بالشعب السوري، حيث وصفه في الثامن والعشرين من شهر مايو ٢٠١١ بالمقاوم، وقال رفسنجاني في تعليقه على الأحداث الإقليمية: «شعوب المنطقة أصبحت يقظة وذكية ومناضلة. الشعب اليمني يخرج إلى الشوارع منذ شهور ويقدم شهداء، وفي ليبيا يحارب الشعب ويقتل، كما أن الشعب في سوريا يقاوم»

كما حث الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الحكومة السورية في الرابع والعشرين من شهر أغسطس الماضي على الاستجابة لمطالب الشعب السوري بالإصلاح والحرية. وكانت هذه هي أول دعوة يوجهها الرئيس الإيراني إلى الحكومة السورية لتطبيق إصلاحات بعد التزام الصمت منذ بدء الاحتجاجات.

وفي السياق أيضاً، حذر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي نهاية أغسطس الماضي من أن الشرق الأوسط سيغرق في الفوضى إذا واصل الأسد تجاهل دعوات الإصلاح، ودعا الحكومات إلى أن تستجيب للمطالب المشروعة لشعبها، سواء في سوريا أو اليمن أوغيرها.

وعلى صعيد التحرك الفعلي في هذا الاتجاه، فقد كشفت صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية في الحادي والثلاثين من شهر أغسطس الماضي عن لقاء تم بين المسؤولين الإيرانيين وبعض عناصر المعارضة السورية في إحدى العواصم الغربية وذلك لمعرفة المزيد عن قيادات هذه المعارضة وحجم القوى الإسلامية فيها وموقفهم من حزب الله وعما إذا كان في الإمكان التوصل إلى حل وسط بينهم وبين القيادة السورية.

خلاصة القول، إنه من الصعوبة أن تتخلى إيران عن نظام بشار الأسد، خاصة في ظل ما تتمتع به من مكانة خاصة في ظل وجود هذا النظام لن تتوافر على الأرجح في أي نظام جديد في سوريا، لكنها ستسعى في ذات الوقت إلى استمرار التواصل مع المعارضة السورية لتقليل الخسائر المحتملة من جراء سقوط بشار الأسد ●

* خبير متخصص في الشؤون الخليجية

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

تمثل العلاقات الدولية مجالاً بحثياً أكاديمياً للجذور والمحصلات الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة. وتعد العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف مجالاً شاسعاً، إذ تضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية، وتحليل السياسات الخارجية، والسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع التاريخي، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ونظرية السياسة الدولية...

يتناول هذا الكتاب ١٥٠ مفهوماً أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية؛ لذا فهو يعد كتاباً شاملاً ودليلاً مرجعياً ومتابعاً للحدث بالنسبة إلى كل من يهتم بالعلاقات الدولية والموضوعات المهمة ذات الصلة.

ويتضمن الكتاب إشارات إلى كثير من الكتب والدراسات والمطالعات الحيوية المهمة في موضوع العلاقات الدولية، كما يقدم قائمة فريدة في نوعها لمواقع شبكة الانترنت الخاصة بهذا الموضوع؛ وهو مرجع سهل الفهم والمتابعة، وهو يمثل دليلاً قيّماً في مجال يشهد توسعاً شديداً؛ لذا فهو يعد الكتاب المثالي بالنسبة إلى الباحثين والطلاب والقراء غير المتخصصين على السواء.

القمة العربية وذاتية العراق الخليجية: دراسة مستقبلية

يبدو أن القمة العربية قد انتهت بقرارها للانعقاد في بغداد نهاية آذار ٢٠١٢، ويبدو أن الأمل للعراق المقبل ما بعد القمة العربية يؤشر بالاتجاه نحو بناء الذاتية «هوية الفعل السياسي الخارجي العراقي» باتجاه بوصلة الأداء نحو العالم العربي بعد أن انكفأ على الذات بإرادته أو بإرادة خارجية نتيجة ظروف البيئة الداخلية والخارجية إقليمياً ودولياً ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، والتي طالما تفكر بها العراق، قد باتت قريبة جداً، وغاية ستلتمس ما بعد قمة بغداد الجارية ٢٠١٢.

حسين علاوي خليفة *

يبدو أن القمة العربية قد تدفع العراق خلال المرحلة المقبلة للتأسيس لصورة العراق المقبل وذاتيته الخليجية المفقودة نتيجة للسلوك السياسي الخارجي للعراق ما بعد ٢ آب ١٩٩٠، والذي راكم جبال الجليد التي لم ترَ الشمس «التحول في الفعل السياسي الخارجي» لذوبانها والتي من المفروض أن تكون اتجاهات السياسة الخارجية العراقية هادفة لبناء عمق استراتيجي نتيجة لديمومة التأثير من حيث دوافع الجغرافيا والتاريخ.

وهذا ما يجعلنا نؤشر لفكرة لا بد لصناع القرار العراقيين والخليجين من التفكر بها ألا وهي «ذاتية العراق الخليجية» والتي طالما أصبحت مهمة لا بد أن تنجز ما بعد قمة بغداد ٢٠١٢ من أجل بناء صيرورة الدور والمكانة العراقية في العالم العربي الجديد ما بعد الربيع العربي ٢٠١١.

لكن هل سيبقى العراق في ظل تغيرات بيئة الشرق الأوسط الجديد بعيداً عن ذاتيته التي سيرى بها صورته المستقبلية، أم سيبقى حبيساً لطروحات عديدة؟ الجواب كلا، ولكن ما هو المبرر الذي نسوقه لإثبات هذه الفرضية والذي نلتمسه من خلال رؤية علمية منهجية؟

١- العراق والتحول الخليجي

هنالك العديد من المبررات التي من الممكن أن تسعف صانع القرار العراقي لبناء رأي عام داعم لخطوته القادمة في التفاعل العراقي - العربي عموماً، والعراقي - الخليجي على وجه الخصوص، فهنالك العديد من مشتركات الحياة:

أ-المقترب الجيوبولتيكي

ب-تحديات البيئة الإقليمية

ج-سلة نفوط أوبك

د-الاستثمارات المالية

و-القوى الكبرى

ومن هنا نجد أن مشتركات الحياة باتت ضرورة تدفع صانع القرار العراقي لأن تكون قمة بغداد، قمة المنطلق نحو استقراء

النفط العراقي بحاجة إلى التكنولوجيا الخليجية ورؤوس الأموال التي ستدفع عجلة الاستثمار فيه

قمة بغداد تأتي في وقت عصيب تمر به الأمة العربية

صيرورة السياسة الخارجية العراقية والقدرة على الانطلاق نحو الذاتية الخليجية للعراق والاتجاه لأن يكون العراق خلال السنوات العشر القادمة ضمن الاتحاد الخليجي.

إن الاتجاه بهذا المشروع يتطلب صناعة رأي عام يذكر العراقيين بعروبتهم الخليجية والقدرة على طي صفحة الماضي التي انتابها الصراع والحرب واختلال موازين المنطقة في الخليج العربي الذي عانى قرابة أربعة عقود من الحرب والدمار.

والعمل مع دول الخليج الستة على عدم تحميل الشعب العراقي ما اتخذته الأنظمة السياسية العراقية من سياسات وأفعال استراتيجية قد أسهمت بالدفع نحو الحرب والدمار الذي حصل في الخليج، ومن هنا فإن الأنظمة السياسية الخليجية مطالبة بالمقابل باتخاذ خطوة لاحتضان خطوة العراق نحو دول الخليج.

إن العراق بانضمامه لدول الخليج سيشكل قوة مؤثرة في سياسات الطاقة، وقدرة على خلق قطاع خاص في الخليج يتوافر على فرص عملاقة جداً من الممكن أن تدفع اقتصاديات منطقة الخليج نحو مستويات متقدمة من النمو.

بالإضافة إلى ذلك فإن المنطقة تتوافر على كتلة نقدية كبيرة من جراء عائدات دول الخليج الستة ومعها العراق مما يؤهلها لإقامة مشاريع استراتيجية عملاقة خلال السنوات العشر القادمة.

كما أنه من الممكن أن يكون هنالك تحالف عسكري ؟ أمني لإدارة ومواجهة تحديات المنطقة الاستراتيجية لكن مع إعادة تعريف الخطر في الخليج العربي والذي عانت منه دول الخليج لأكثر من ٣٠ عاماً، فما زالت الآمال لدى مؤسسات التفكير الاستراتيجي والأكاديميين العرب في الخليج والعراق مستمرة للحث على بناء منظومة فكرية تكاملية تعمل على تحديد منظومة ومخاطر التحديات الاستراتيجية وأولوياتها في المنطقة، والتي ستخلق قواسم مشتركة للعمل وعملية الاندماج الإقليمي لإنتاج نظام إقليمي جديد في الخليج ما بعد ربيع ٢٠١٢.

إن القمة العربية تأتي في وقت عصيب يمر به العرب فتارة تجد من يصف التحول بأنه «ثورة»، وتارة تجد من يصفه «بالانقلاب العسكري» وتارة أخرى تجد أنها مرحلة ما زالت لم تعلن عن ذاتها، وهي في طور التشكل باعتبار أن موجة التغير والتحول اتجهت إلى رأس النظام السياسي بينما هرمية القاعدة الاستراتيجية لهذه الأنظمة العربية في كل من «تونس، مصر، ليبيا» مازالت حتى الآن متشكلة، وعلى الرغم من أن العدالة الانتقالية والأنظمة الانتقالية ستكون أدوات لإدارة التغير إلا أن الواقع ما زال ينتج صوراً مرتبكة تحاول تارة التأسيس لنظام جديد، وتارة أخرى تعمل على التشبث بمكتسبات الأداء الكلي للأنظمة السياسية السابقة لكن مازال الطريق طويلاً باتجاه إثبات فرضيات التغير وإدارته.

٢- مقتربات البناء لذاتية العراق الخليجية

تشير العديد من الدراسات والمؤشرات الاستراتيجية التي طالما تفحصنا العديد منها لنعمل على بناء المقتربات وتعزيز فرص التعاون الاستراتيجي طويل الأمد، إن ذاتية العراق الخليجية لا بد أن تتم عبر صناعة المقتربات الاستراتيجية والمتمثلة بـ:

أولاً: المقترب الجيوبولتيكي

يتميز الموقع الجغرافي للعراق بأهمية كبرى، حيث يقع على رأس الخليج العربي، والذي يكوّن مع بقية دول الخليج أكبر مجهز للطاقة في العالم أجمع، كما يمثل العراق حلقة الاتصال بين أوروبا ومنطقة المحيط الهندي، وتحده العربية السعودية من الغرب، والكويت والمملكة العربية السعودية من الجنوب.

ومن هذا المقترب نلتمس أن هنالك قدرة لتعزيز فاعلية الخليج الديمغرافية والجيوبولتيكية بالاتصال بغرب أوروبا عبر همزة الوصل من خلال العراق بالإضافة إلى أن يكون العراق بحكم التاريخ والجغرافيا العمق الاستراتيجي للخليج مثلما الخليج يمثل العمق الاستراتيجي مستقبلاً للعراق.

وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في دروب توظيف الوزن الجيوبولتيكي للعراق في إطار التفاعل مع الاتحاد الخليجي القادم، لكن على ما يبدو أن القابليات السياسية للاندفاع نحو الإرادة الصلبة لتوظيف هذا المقترب ما زالت تحتاج إلى تنضيج.

ثانياً: تحديات البيئة الإقليمية

التحديات الإقليمية الماثلة على الأرض كثيرة وتحتاج إلى تقديم العقلانية الثاقبة في الاستقراء والرؤية بعيدة المدى لأبعاد المصلحة الذاتية سواء للخليج وحالة الاتحاد القادم أو العراق ووزنه الجيوبولتيكي ما بعد ربيع ٢٠١٢، وهذه التحديات تتطلب تقديراً استراتيجياً دقيقاً يتجرد فيه صناع القرار في الدول (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» + ١ «العراق») من كل شيء خارج إطار المصلحة الاستراتيجية للدولة من أجل إعادة تقييم فعال وخلاق قادر على وضع الحلول العملية والاستراتيجيات الآنية والمتوسطة وبعيدة المدى.

ثالثاً: سلة نفوط أوبك

تمثل مجموع سلة نفوط الخليج والعراق ثلث الإنتاج العالمي تقريباً بما يعادل ٤٠ في المائة من النفوط العالمية المستخدمة من أصل الطلب العالمي والبالغ أكثر من ٨٨ مليون برميل سنوياً.

ولذلك نجد أن هذا المقترب هو أحد مقتربات التعاون من خلال إدارة الأوبك على سبيل المثال والتي لا بد أن يكون فيها توافق بين عملاقي الطاقة المملكة العربية السعودية والعراق لما يتوافران عليه من احتياطيات عملاقة، ومن الممكن أن يكون هذا الموضوع أحد العوامل المقربة للاندماج الخليجي - العراقي، بالإضافة إلى أن النفوط العراقية بحاجة إلى التكنولوجيا الخليجية ورؤوس الأموال لدفع عجلة الاستثمار في هذا القطاع والذي يعاني الكثير، وهذا ما يجعل العراق سوقاً مهمة للشركات الخليجية في مجال الطاقة، بالإضافة إلى أن العراق بحاجة إلى تطوير قابلياته التصديرية، حيث نجد من الضرورة الانفتاح خلال المرحلة القادمة على استخدام خط الأنبوب الاستراتيجي العراقي - السعودي ١٨٠٠ مليون ب/ي، والذي من الممكن أن يكون أحد البدائل الاستراتيجية لتدفق النفط العراقي إلى العالم، بعد التهديدات بغلق مضيق هرمز.

> على دول الخليج ألا تحمل الشعب العراقي مسؤولية أخطاء الأنظمة العراقية السابقة

ومن هنا نجد أن سلة نفوط أوبك هي أحد المقتربات المهمة والحساسة لدفع الارتباط وبناء السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى في إدارة أمن الطاقة العالمي وإشعار العالم بأن مجموعة (٦ + ١) هي نظام اقتصادي فاعل وقادر على وضع سياسات الطاقة للموازنة بين حوافز المنتجين ومتطلبات المستهلكين وضبط ميكانزم السوق العالمية للطاقة سواء من حيث تلبية الاحتياجات أو الأسعار العالمية للنفط أو النفط المكافئ.

رابعاً: الاستثمارات المالية

السوق العراقية سوق طموحة جداً وبحاجة إلى استثمارات عملاقة، ومن الممكن للدول الخليجية أن تجد برؤوس أموالها استثمارات عملاقة، فهنالك حاجة تمويل ٧٠٠-٩٠٠ مليار دولار لقطاع البنى التحتية، بالإضافة إلى ٣-٥ ملايين وحدة سكنية، وسوق مالية واعدة، وحاجة إلى شركات قابضة، ومصارف فعالة وقادرة على منح الاعتمادات والائتمانات المصرفية.

إذاً قطاع الاستثمارات من الممكن أن يولد العديد من فرص العمل لرجال الأعمال الخليجيين في العراق الذي يعد سوقاً ناشئة بوتيرة تصاعدية.

خامساً: القوى الكبرى

هنالك قناعة لإعادة هيكلة نظرية الأمن في الخليج من قبل القوى الكبرى وخصوصاً من بريطانيا العظمى التي عملت على بناء

انضمام العراق إلى دول الخليج سيشكل قـــوة مـــؤثـــرة في ســيـاســات الطـاقـــة

وإعادة هندسة الأمن لغاية السبعينات من القرن الماضي وبالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ مطلع الثمانينات على بناء نظرية تكاملية للأمن الخليجي لكنها ظلت حبيسة الرؤية البريطانية لأمن الخليج.

وبعد التغير الذي حصل بالعراق حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ضخ مجموعة مشاريع ما زالت حتى الآن غير منفذة، منها ترتيب (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» + ١ «اليمن»)، أو ترتيب ثانٍ طرح فيما بعد (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» + ٢ «اليمن والعراق»)، و ترتيب ثالث (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» +٢ «العراق وإيران»)، وترتيب رابع (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» +٣ «اليمن والعراق وإيران») وترتيب خامس وهو حالة الاتجاه نحو الاتحاد الخليجي والاندفاع نحو النظم الملكية المحافظة لتعزيز قابليات النظام الملكي في العالم العربي (٦«دول مجلس التعاون الخليجي) + ٢ (المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية»).

ولكن الولايات المتحدة على ما يبدو ما زالت تبلور هذه الفكرة في إعادة هيكلة أمن الخليج وفق نظرية (٦«دول مجلس التعاون الخليجي» + ١ «العراق») مع إعادة تأهيل اليمن للاندماج بعد ٥ سنوات قادمة والحاضنة الأساسية للاندفاع نحو تبني هذه الاستراتيجية هي إعادة تنظيم بيئة الأمن الخليجي وفق معادلة (٦ «دول مجلس التعاون الخليجي» + ١ (العراق»). ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بهذا الاتجاه من أجل إعادة بناء منظومة الأمن الخليجي وهذا ما يتضح ما بعد ربيع ٢٠١٢.

٣-القمة العربية وبناء الذاتية

يبدو أن قرارات القمة العربية ستكون مؤشراً كبيراً للاندفاع نحو تطبيق أو بناء جذور هذه الرؤية في ذاتية العراق الخليجية، خصوصاً أن الرسالة الخليجية للعراق كانت تشير إلى أنه يجب أن نتفق على إعادة تعريف الخطر والتحديات الإقليمية وبناء الفرص الاقتصادية وتعزيز التفاعل السياسي والدبلوماسي وإعادة اندماج العراق التدريجي بمجلس التعاون الخليجي.

وهكذا ستبقى سطور فكرتنا مرتهنة برؤية جديدة وأدوار حديثة سواء للدولة العراقية المعاصرة التي على ما يبدو ستتخذ نهجاً جديداً محافظاً في سياستها الخارجية وستعمل في إطار بناء الهوية الذاتية لها والتي تتطلع إلى الخليج كأنموذج محاكاة من حيث النظام الاقتصادي - الاجتماعي، وتعمل على إعادة تجربة اليابان في اتباع السياسة اليقظة والتي كانت طوراً ثانياً من أطوار السياسة الخارجية اليابانية بعد أن كان الطور الأول هو طور السياسة العائمة التي ليس لها هدف سوى مصلحة الاعتراف بتجربة النظام السياسي الجديد وكسب القلوب، ولكن سيسعى العراق للانتقال من مرحلة كسب القلوب إلى كسب العقول في طور سياسته الخارجية التي لا بد أن تتغير في إطار ترؤسه للجامعة العربية خلال الدورة الجديدة بالإضافة إلى ترؤس منظمة أوبك، وهذا ما يتطلب فاعلية وأنموذجاً جديداً للتفكير الاستراتيجي المعاصر في بناء هوية ودور وفاعلية إقليمية قائمة على التحالف الخلاق.

إذاً القمة العربية ستكون خط الشروع للانتقال بالعراق نحو الذاتية الخليجية.

من خلال ما تقدم نجد أن ذاتية العراق الخليجية هي صورة تراتبية من المتغيرات الدافعة والمقتربات التي تحتاج إلى تنضيج خلاق قادر على إنتاج ميكانزم واستراتيجيات عمل خلال المرحلة المقبلة من أجل بلورة هذه الرؤية الاستراتيجية الهادفة إلى إيجاد صورة للعراق المقبل خلال السنوات العشر القادمة، وبالتالي الفضاء الخليجي هو أفضل فضاء يكون للعراق في إطار تكوين عمق استراتيجي قادر على مواجهة تحديات المرحلة القادمة والتي سترتهن بين نظرية الدومينو وفاعليتها في الربيع العربي الذي تمر به دول الشرق الأوسط وعقيدة ترومان الداعية إلى دعم الشعوب المتحررة من أجل الاستقلال ونشوء أنظمة ديمقراطية، وهنا نجد الذاتية العراقية التي لا بد أن تتفاعل مع دول قائمة وليس دول متحولة وهذا ما يتطلب من صناع القرار ومراكز التخطيط الاستراتيجي التفكير بجديه هذه الرؤية التي ستتجه بالمنطقة نحو المستقبل ●

*أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين

تفكيك القطبية الأمريكية الأحادية عبر البوابة العراقية

استقرت نظريات السياسة الدولية على أن النظام السياسي الدولي يمثل هيكلاً يضم وحدات سياسية تدخل مع بعضها البعض في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد، هذه الشبكة من التفاعلات يمكن وصفها)بمتغيرات القدرة(التي تطلق على كيفية توزيع الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف وهو عامل ديناميكي مهم في النظام السياسي الدولي.

د. خالد المعيني *

ديناميكية التغيير في النظام الدولي

لا يقترن وجود النظام بحالة الثبات أو الاستقرار، ولكونه واقعة مادية مدركة ومعاشة فهو لا يعيش حالة ثبات أو سكون لفترة طويلة، بل إن صفته الأساسية هي الحركة والاستمرارية، أي أن النظام لا يمثل حالة «جامدة» ثابتة ومستقرة بل هو يجسد حالة «فاعلة» متصلة ومستمرة وبهذا يوصف بأنه «كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر»، وهكذا طبقاً للمعادلة التي يتم بموجبها توزيع مصادر القوة بين الدول يتغير النظام الدولي، ففي كل مرحلة تاريخية ونتيجة لترجيح عوامل معينة من عوامل القوة ومن خلال تأثيرها العميق تنشأ ميول قوية لدى العديد من وحدات النظام لإحداث تغيير يؤدي إلى إعادة توزيع جوهري للقوة من خلال حيازة مقدار أكبر منها. فالتفاوت في درجات التأثير الدولي إنما هو محصلة لتباين قدرات الدول فيما بينها حيث يسهم هذا التفاوت بشكل جدي في تحديد القوى أو الأقطاب الفاعلة في النظام الدولي، بل يمكن تحديد الشكل الذي يتخذه هيكل النظام الدولي. ونتيجة لتباين القدرات التأثيرية تتباين أهمية الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية على المستوى الدولي، فمن هذه القوى ما يحمل وصف القوى القطبية وهذه القوى التي يتقرر بها النظام الدولي، إلا أن مفهوم القطبية يأخذ تطبيقات عدة فهناك القطبية الأحادية وفي ظلها تتقرر آلية النظام على وفق إرادة قطبية منفردة، وهناك التعددية القطبية حيث توجد على المسرح الدولي مجموعة قوى متكافئة نسبياً أو متعادلة تقريباً في مصادر القوة والإمكانات المتاحة، وهناك القطبية الثنائية وفي ظلها يقوم محوران رئيسيان يمتلكان مصادر القوة والنفوذ ويتزعم كل محور قوة عظمى ويحصل نوع من ميزان القوى ويتسم هذا الميزان بالجمود بسبب غياب قوة ثالثة قادرة على القيام بدور الموازن أو قادرة على الإخلال في الميزان عبر التحالف مع أحد طرفيه.

يتحدد شكل النظام السياسي الدولي بالقطبية الأحادية عندما لا ينازع أياً من الوحدات السياسية الوحدة الكبرى في تفوقها، وعادة ما يقوم هيكل النظام على أساس القطبية الأحادية عندما تنفرد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ من خلال امتلاكها هيكل القوة واستئثارها في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية.

هيئة الأمم المتحدة كانت في عقد التسعينات
عبارة عن مكتب ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية

سرع احتلال العراق من عجلة تدهور وانهيار مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً

القطبية الأحادية من الصلابة إلى الهشاشة

يعبر نظام القطبية الأحادي في بداية تشكله عن إرادة منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية المؤسسية على وفق أهدافها وتطلعاتها، هذه السمة المتمثلة بالاحتكار والتفرد بمقدرات النظام الدولي متأتية من غياب أو عدم وجود أية قوة دولية يمكن أن يكون لها أساساً دور في القوة المعادلة أو الموازنة التي يمكن أن تحد من تطلعات تلك القوة القطبية. وهذا النمط من القطبية نادر في تاريخ العلاقات الدولية وكثيراً ما يتميز بقصر مدته لأنه من الصعب عليه أن ينجح في تجميع وتوحيد واستمرار خضوع جميع الأطراف في إطار واحد ولمدة طويلة.

لذلك يمكن وصف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الدولي طيلة عقد التسعينات وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك نظام القطبية الثنائية التي سادت فترة الحرب الباردة، بأنها فترة انفراد أمريكي مطلق حيث سادت لدى دوائر القرار الأمريكي عقلية الانفراد بمقدرات العالم واعتبرت هيئة الأمم المتحدة عبارة عن مكتب ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية. إلا أن هذا النمط ما لبث أن تراجع وانحسر نتيجة الحماقات والمغامرات والوقوع بفخ العقلية الإمبراطورية، مما قاد الولايات المتحدة إلى التحول تدريجياً نتيجة التكاليف الباهظة الاقتصادية والعسكرية إلى تراجع مكانتها في المجتمع الدولي لتمر القطبية الأحادية الصلبة بفترة من تصاعد استقلالية الكثير من الدول الكبرى التي كانت تتفرج وصامتة طيلة حقبة الأحادية الصلبة ليتحول النظام الدولي من شكل القطبية الأحادية «الصلبة» إلى شكل القطبية الأحادية «الهشة»، حيث أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على قبول مشاركة الأقطاب الدولية الصاعدة والمنافسة لها في إدارة الملفات الدولية الساخنة وخاصة في أفغانستان وفي الملف النووي الإيراني والكوري الشمالي، الأمر الذي أعطى إشارات واضحة على تبلور قوى دولية كبرى لاستعادة المبادرة ووضع حد لنظام القطبية الأحادية ووضع حد للتهور الأمريكي وعدم ترك زمام المجتمع الدولي لمغامرات المحافظين الجدد، وكذلك الاستعداد من قبل كثير من هذه الأقطاب المنافسة للولايات المتحدة لاستعادة مجالها الحيوي والحفاظ على مصالحها.

الفخ العراقي وعودة التوازن الدولي

لعل الإشارة الأولى والمفصل التمهيدي الحاسم في تحول طبيعة النظام الدولي كان قيام الولايات المتحدة الأمريكية بصورة منفردة وخارج إطار الشرعية الدولية بغزو العراق وتدمير دولة ذات سيادة تحت ذرائع وهمية، مما دفع بكثير من الدول الكبرى «الصين، روسيا، فرنسا، ألمانيا» إلى رفض هذا العدوان وتصنيفه رسمياً من قبل الأمم المتحدة على أنه «احتلال» مستوفٍ لكافة أركان العدوان طبقاً لتعريف الأمم المتحدة، سرع احتلال العراق من عجلة تدهور وانهيار وتدحرج مكانة الولايات المتحدة من قمة الهرم إلى السفح وذلك نتيجة فقدانها لركيزتين مهمتين من مثلث القوة التي بموجبها يتم تصنيف

الموقف الصيني والروسي الأخير في مجلس الأمن جاء تتويجاً لإعلان مبكر عن نشوب حرب باردة

قوة ما بأنها عظمى حيث تم تدمير الركيزة الاقتصادية للولايات المتحدة من خلال كلفة الحرب الباهظة التي تجاوزت ثلاثة تريليونات دولار، وكذلك تدمير الركيزة العسكرية حيث مني الجيش الأمريكي بهزيمة قاسية في المعدات والأفراد، فقد تم تدمير ٣٠٠ ألف معدة عسكرية وأخرج من الخدمة القتالية أكثر من ربع مليون جندي نتيجة العوق والجروح، وكذلك تم قتل أكثر من ٣٠ ألف جندي، هذا الاستنزاف الذي أستغرق أكثر من تسع سنوات إضافة للمستنقع الأفغاني كانا بلا شك الأرضية التي مهدت لأن تتحول الولايات المتحدة من دولة عظمى تهيمن على قمة الهرم السياسي الدولي إلى دولة كبرى كسواها من الدول الكبرى ومهد لظهور ملامح قوية وواضحة وإشارات وعلامات لا تخطئ، لعل في مقدمتها محاولة الغرب وأمريكا الإمعان في الهيمنة والاستهتار بمقدرات السياسة الدولية من خلال محاولة فرض أمر واقع جديد على منطقة الشرق الأوسط والتدخل بصورة سافرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وخاصة تلك التي تمثل منطقة القلب في بؤرة الأزمات وتقاطع المصالح الدولية من الناحية الجيو- سياسية أو من ناحية التوازن في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي.

لم ينطلق الموقف الصيني والروسي الأخير في مجلس الأمن الدولي بخصوص الملف السوري من فراغ وإنما جاء تتويجاً لإعلان مبكر عن نشوب حرب باردة وإعلان مزدوج بأن العالم لم يعد ساحة مفتوحة للولايات المتحدة وإيذان بولادة وانبثاق طور جديد من القطبية الدولية يمكن أن نطلق عليها «نظام قطبية متعدد الأقطاب هش» وهو الشكل الأولي لاستعادة التوازن الدولي. وتطرح التعددية القطبية، وخلافاً لما يذهب إليه مفهوم القطبية الأحادية، إمكانية المشاركة وليس الاحتكار في إدارة شؤون وتفاعلات السياسة الدولية. وسيتيح للدول المناوئة للولايات المتحدة ومشروعها في المنطقة فرصة جديدة للمناورة واستغلال مثل هذا النمط من توزيع القوة والتوازن الجديد لتحقيق مصالحها بعيداً عن الإذعان والتبعية التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في مثل هذا النمط الجديد - القديم من هيكلية النظام السياسي الدولي ستشترك مجموعة من الدول والمحاور أو التكتلات في قمة الهرم الدولي، هذه المجموعة ليست بالضرورة متساوية القدرات لكنها تتميز عن بعضها نتيجة ما تمتلكه من حيازة نسبة كبيرة من هيكل القوة المعاصرة المتمثل بالثالوث العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، ومتكافئة نسبياً أو متعادلة تقريباً مع بعضها ولها القدرة التامة في تقدير السياسة الدولية، ويتسم هذا النمط من النظام بتكراره وطول مدته فالتاريخ السياسي الدولي حافل بأمثلة عدة لهذا النموذج القطبي وهو ميزة للنظام المستقر، حيث يركز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافاً محدودة ●

*مدير مركز دراسات الاستقلال

مواجهة الجمهوريات العربية لخطايا نظمها المرفوضة

د. صدقة بن يحيى فاضل *

سبق أن كتبت في هذه المجلة مقالاً بعنوان: الخطايا السياسية الأربع المدمرة.. وفيه ذكرت أن الديكتاتور الجمهوري العربي «سواء تمثل في فرد أو مجموعة» يرتكب في حق شعبه وأمته - كما أثبتت الدراسات العلمية في هذا الشأن - أربع خطايا كبرى، هي بالتتالي:

١- اغتصاب السلطة والاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة.

٢- الحكم بما يخدم مصالحه، ويكرس استبداده، وبصرف النظر عن مقتضيات المصلحة العامة.

٣- صعوبة إخراجه من السلطة، وضرورة دفع ثمن باهظ لإزاحته منها «من الأرواح والممتلكات».

٤- مشقة إعادة بناء الدولة، وإقامة مؤسساتها الأساسية، تمهيداً لقيام النظام «الشعبي» الجديد المأمول.

وعندما ننظر إلى البلاد العربية التي داهمها ما يعرف بـ «الربيع العربي» - ابتداء من نهاية عام ٢٠١٠ م، وحتى بداية هذا العام ٢٠١٢ م - من منظور «نظرية الخطايا الأربع» هذه، يمكن أن نسجل الملاحظات الموجزة التالية:

❖ بالنسبة لشعب تونس: هو الآن يواجه الخطيئة الرابعة، بعد أن تغلب - ليس تماماً - على الخطايا الثلاث الأولى. ويبدو أن مواجهته هذه تسير في طريق النجاح، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

❖ بالنسبة لشعب مصر: هو الآن يواجه الصعوبتين الثالثة والرابعة معاً، وإن كان قد تجاوز القدر الأكبر من الصعوبة الثالثة. وما زالت هذه المواجهة تعتريها بعض الصعوبات ويواجهها بعض التعثر بسبب ضراوة وقوة الجبهات المضادة لثورة ٢٥ يناير المصرية. وفي مقدمة هذه القوى المضادة بعض قادة الجيش المصري. وما زالت هناك علامة استفهام كبرى حول دور الجيش المصري، خلال العقود الستة الماضية في الحياة السياسية المصرية والعربية، ومسوغ ذلك الدور.

فهذا الجيش قد «حكم» مصر، وإن في صورة رجال يرتدون الزي المدني، قرابة ستة عقود عجاف. ولا يرى المراقبون مبرراً حقيقياً لكي يكون لهذا الجيش دور سياسي رئيس. والحديث عن وجود «أخطار خارجية، تبرر هيمنة الجيش» غير مقنع. لأن كل دول المنطقة تواجه أخطاراً خارجية معروفة. ثم إن الديمقراطية الحقة تقتضي أن يبتعد العسكر عن السياسة، حرصاً على نزاهة دورهم، وضمان مصلحة بلادهم.

> هناك علامة استفهام كبرى عن دور الجيش المصري خلال العقود الستة الماضية في الحياة السياسية المصرية والعربية

الشعوب العربية ستنتصر في نهاية الأمر وستطوي صفحة الجمهوريات الاستبدادية

❖ بالنسبة لشعب ليبيا: يواجه الآن الصعوبة الرابعة، بعد أن انتصر على الخطايا / الصعوبات الثلاث الأولى ؟ بكلفة باهظة جداً نسبياً. ويبدو أن مواجهته هذه مازال يعرقلها الكثير من العقبات.

❖ بالنسبة لغالبية شعب اليمن: فما زالت تواجه الخطيئتين الثالثة والرابعة، ويكاد الشعب اليمني أن ينتصر على الخطيئة الثالثة، بعد رحيل الرئيس صالح، ومن ثم يتفرغ للتصدي للخطيئة / الصعوبة الرابعة، البالغة القسوة والتعقيد، في اليمن بخاصة، ومع استمرار وجود «فلول» نظام صالح في مراكز قيادية، وبخاصة أقارب الرئيس المخلوع الذين يتولون مناصب حساسة في الدولة اليمنية. والبعض يضيف إلى هؤلاء «الرئيس الجديد» الذي نصب بدلاً من علي عبدالله صالح.

❖ بالنسبة لشعب سوريا: ما زال يواجه - حتى الآن - الخطايا الثانية والثالثة والرابعة معاً، في معركة شرسة - وباهظة التكلفة - ضد نظام استبدادي قمعي، بالغ القسوة والوقاحة، ومتكئ على «توازنات» إقليمية ودولية حساسة تلعب - حتى إشعار آخر - لمصلحة النظام.

إن من سوء حظ الشعب السوري أن نظامه الاستبدادي القمعي الدموي ما زال يحظى بدعم إقليمي «إيران، وغيرها» ودولي «الصين وروسيا، وغيرهما». وهؤلاء المؤيدون للنظام السوري القمعي إنما يؤيدون هذا النظام لأسباب استراتيجية تخصهم وحدهم. وهذا التأييد المشبوه يزيد من معاناة الشعب العربي السوري المناضل، والذي - بسبب صموده وإبائه - سينتصر في النهاية، ويقيم في بلاده النظام الذي يختاره هو.

أما بقية الشعوب العربية التي مازالت تحكمها أنظمة جمهورية استبدادية، فهي ما زالت تواجه كل الخطايا الأربع مجتمعة، وتكتوي بتبعاتها. يقول بعض المراقبين: إن هذه الشعوب ستنتصر في نهاية الأمر، وتطوي صفحة الجمهوريات الاستبدادية العربية، ربما للأبد. ويستشهدون على ذلك بمعطيات التاريخ السياسي العالمي المعاصر. وبصرف النظر عن مدى صحة ما يقول هؤلاء المراقبون، تظل هناك عدة أسئلة مهمة وملحة، من أهمها: لماذا كتب على بعض العرب خوض هذه الصراعات؟! ومن يعاقب الجناة الأكبر «الرؤساء المستبدون» على خطاياهم هذه، وأي عقاب يستحقون؟! ومتى تتحقق الانتصارات الشعبية المتوقعة؟! وأي ثمن ستدفعه تلك الشعوب المظلومة؟! ●

*أكاديمي وكاتب سياسي

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير

دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية
١٩٩٠ - ٢٠٠٥

شهد العالم المعاصر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، تحولات استراتيجية وسياسية واقتصادية وعلمية كبرى، كان لها وقعها وتأثيرها في النظم الإقليمية والفرعية عموماً، وفي منطقة الخليج بوجه خاص، حيث عرفت هذه المنطقة، في خضم التحولات العالمية، حربين إقليميتين دوليتين واحتلال بلد عربي من قبل دولة عظمى، كما شهدت تحولات اجتماعية نتيجة للتطور الاقتصادي والعلمي والتأثيرات الخارجية أيضاً . يسعى هذا الكتاب للبحث في انعكاسات التحولات العالمية والإقليمية والداخلية على المنظومة الخليجية، وهو ينطلق من سؤال محوري يفرض نفسه في هذه المرحلة، ففي ضوء بيئة دولية متغيرة، وإقليمية قلقة، وداخلية متململة، أين تقع دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما هو مستقبلها؟

المضمر في خطاب المؤامرة

شاع في العالم العربي خطابٌ نمطي تبريري يستند إلى مقولة المؤامرة لفهم وتفسير طبيعة ما يجري من تحولات بنائية دخلها العالم العربي متأخراً، حتى بات يمكن إطلاق نعت «الظاهرة» بالمعنى السوسيولوجي الدقيق على خطاب المؤامرة، الأمر الذي يحتاج إلى تأويل.

عياد البطنيجي *

ينطلق المقال من مقولات يحاول البرهنة عليها، وهي: يحمل خطاب المؤامرة رؤية معرفية للإنسان والمجتمع العربيين، إذ يراهما وفق رؤية معرفية كامنة غير معلن عنها تكشف عن تصورات معينة للوجود السياسي. وتتسم هذه التصورات المضمرة بأنماط ثابتة وجوهرانية، فالمضمر هنا هو أن بنية المجتمع العربي تتسم بالركود والثبات، والسرمدية، تعيد إنتاج ذاتها، وتدور في حلقة دائرية مغلقة من التطور، لا مجال لتحولات نوعية من نظام مجتمعي إلى نظام مجتمعي آخر. وفق هذه المقولة، فالإنسان العربي خارج التاريخ، وخارج الصيرورة الكونية، يتسم بفرادة استثنائية. وترى الرؤية المعرفية هذه، أن عقل الإنسان العربي عاجزٌ عن إدراك العالم وتحديد خياراته، فهو عقيم معرفياً، بحاجة إلى عقل يدرك بدلاً منه، ويحدد له خياراته وطريق الهداية والرشاد. هذه التصورات هي تمظهرات لوعي يشتق معرفته من مصادر ذاتية، أي وعي ذو اتجاه واحد لا يرتد إلى نفسه. كما يخدم خطاب المؤامرة مصالح طغمة ترتبط ببنية السلطة المحافظة، ويستبعد إدراك الآخرين ويهمل مصالحهم. ويؤدي هذا النمط الخطابي وظيفة معينة هدفها الأسمى هو استبقاء النظام الكائن، وإعادة سيادته على الواقع، وإبقاء وتقوية الحاكم أبدياً على السلطة، فضلاً عن مقاومة التغيير المنشود. أما المواطن فلا قيمة له يترك لمصيره المشؤوم. وأخيراً، يعكس خطاب المؤامرة في هذه المرحلة الثورية، التي دخلها العالم العربي أزمة وجود، فهو يعكس مجموعة من العوائق والمشكلات والعراقيل والتوعكات، التي تعاني منها الأنظمة الحاكمة ومن دار في فلكها من الطبقات المستفيدة، والتي تشل حركته العادية وتخلخل صيرورته، وتجعله محدود القدرة والفعل، غير مستجيب بشكل فعال لمجمل المطالب والغايات والمقاصد، التي من المفترض أن يسير في اتجاه تحقيقها. وعليه فهو خطاب مأزوم ويعبر عن أزمة هيكلية تمس صميم وجوده، وغير متسق مع احتياجات ومطالب الوجود السياسي العربي، وما خطاب المؤامرة إلا أحد مكينزمات الدفاع عن صيرورة وجوده الزمانية والمكانية.

وسوف يتم تفكيك نظام خطاب المؤامرة من خلال جملة من التساؤلات، نراها تشكل نظاماً يلملم المشتت ويجمع المتفرق داخل خطاب المؤامرة، وتجعل منه بنياناً قائماً، وهي على النحو التالي:

١- من هم الفواعل المتشاركة في خطاب المؤامرة؟

إنه الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي ومن يدور في فلكه الذي يروج مجموعة من الأفكار السطحية والمتهافتة حول المؤامرات التي تحاك ضد البلدان التي خاضت شعوبها ثورات متتالية ضد الأنظمة العربية الحاكمة، وأن القيادات السياسية المتحكمة في مفاصل النظام السياسي هي من تتصدى لهذه المؤامرة بالحكمة والتعقل والذكاء الاستثنائي. هنا افتراض، أو إن شئت الدقة، مسلمة مضمرة، تصور الطرف المتلقي «الشعب» كأنه قاصر لا يمتلك أهلية الفهم والإدراك، يمكن التلاعب به وتغريره، وطرف آخر «الفاعل الرسمي أو الأنظمة الحاكمة وأتباعها» يصور نفسه بالرشد والذكاء،

الوحدة العربية وتحرير فلسطين شعارات يتوارى خلفها خطاب المؤامرة لإعادة مركزة ذاته

طرف عاقل مطلع على الأمور ما ظهر منها وما بطن، يتحدى العالم بغية حماية شعبه، وطرف قاصر ضعيف الإدراك بحاجة لمن يرشده إلى طريق الصواب.

٢- ما هي تمثلات أطراف الخطاب؟

لأطراف أي خطاب تمثلات مشتركة للمعايير والتخطيطات والسيناريوهات والأدوار التواصلية في عملية «التبادل» التواصلي بين أطراف التواصل الخطابي، لكل طرف هويته يقوم بدور معين في النسق التواصلي «فعل- رد فعل». ولكن الحاصل أن هذه القاعدة، يصعب تماهيها بالكامل في خطاب المؤامرة، حيث نجد أن الحوار التواصلي بين أطرافه «المرسل- المستقبل» مفقود، بل إن الحاصل هو أن الخطاب ليس تواصلياً يتضمن فاعلين يدخلان في عملية تبادل تواصلي، وإنما بين هويتين منفصلتين مكتملتين مصمتتين تماماً، تفترضان ضمناً غياب التبادل والتفاهم المشترك، ليس هنا فعل ؟ رد فعل، وإنما فعل أحادي قاطع متعال يستبعد الطرف الآخر ويطمسه ويهيمن عليه، ويمسي خطابه واحدياً قاهراً، يصور نفسه كأنه يتمثل الكل والعام، ويغيب الخاص الذي لا وجود له، إنه الكلي الذي يطمس الحدث، والمتعالي الذي ينكر الواقع ويتجاوزه، يمسي ذاتاً كلية الحضور. وتنتفي هنا التغذية الراجعة، حيث سيادة الأحكام النهائية القاطعة الثابتة، تنفي الآخر وتهمشه وتقصيه من عملية التفاعل التواصلي، ليس هنا إلا الذات المتعالية الكاملة. فتغيب الاستجابة الطبيعية ضمن نظام يعيد للمعطى جزءاً من نتائجه، فينقطع سير الفعل التواصلي الطبيعي والسليم، وينتفي التعديل والتقويم وتصحيح مسار العمل الجماعي ليستجيب إلى هوية الفاعلين في ممارسة أدوارهم داخل نسق التواصل الإنساني، وتحديد ما يمكن أن يفعلوه معاً، أي أهداف التفاعل وتصوّرها بطريقة تجعلها تزداد توافقاً، تمكن الوصول إلى أهداف مشتركة لتحديد مسار العمل الجماعي، وإعادة بناء وجودهم. لكن خطاب المؤامرة ينفي هيكلة العمل التواصلي، أي ينفي المشاركة الجماعية، يلغي المعنى، والتأثير المتبادل بين الفاعلين، تنتفي العلاقة بين الدال والمدلول، فلا يحصل المعنى ولا تتحصل المعرفة، ولا تضبط الهوية، فتغيب سياسات المعايير المشتركة، ويبقى الفعل التواصلي مصوباً بلا أهداف جماعية، وبلا تعديل أو تصويب لتعرجات عملية التواصل، وبلا مشروع محدد الغايات، لأنه يبدأ من أعلى ولا يرتد إلى ذاته.

٣- ما آليات الحجب والستر في خطاب المؤامرة ؟

يمارس خطاب المؤامرة حجباً ثنائياً، يحجب ذاته الحقيقية ويتوارى خلف مقولات تخفي ماهيته، ويحجب ما يتكلم عليه، أي ما يتصور أنه الحقيقة المتعالية. فهو يحجب طبيعة السلطة الاستبدادية، ويخفي حقيقة التمركز الذاتي حول الحقيقة والعقيدة والهوية والذاكرة التي يدافع عنها، وهي حقيقة خاصة وشخصية، أو حقيقة جزئية وفردية، ويقدمها بوصفها الحقيقة الكلية والعامة أو المجردة. وهكذا، ففي الوقت الذي يحجب الخطاب ذات الفاعل ويستغرقه في الذات الجماعية أو الكلية المزعومة، يخفي مبنى قوله، أي ما يسكت عنه في أنه يدافع عن الذات المتعينة وليست المجردة، والفردية وليست الكلية، والخاصة وليست العامة، يخفي شهوته بالسلطة، ويدافع عن مصلحته الفردية، يدافع عن مرجعيته، عن سلطانه، ويتصرف إزاء الطرف المتلقي، وهنا هو الشعب الثائر، بوصفه أولى منه بنفسه، يمارس سلطته عليه، يمثل مصدر النهي والأمر، يمارس سلطته على غير ما هو يدعو، يمارس الاستبداد في الواقع، ويدعو إلى ممارسة الحرية، يخفي ذاته وراء بنية استبدادية، يمارس إمبرياليته وراء تصورات خطابية لا تنفك تحجب حقيقة الخطاب، يتفوه بالحرية من وراء بنية استبدادية. والحجب الثاني الذي يمارسه خطاب المؤامرة، هو ما يبغي إيصاله، أو ما يتكلم عنه وما يتصور أنه الحقيقة ذاتها التي لا يعلمها إلا هو، ويحولها إلى شيء أحادي مطلق يتعالى على حديثه، يدعي أن المستهدف هو الوجود الجماعي العروبي أو القومي أو الإسلامي، من قِبل الآخر الصهيوني أو الغربي الإمبريالي أو الصليبي، وما يقوم به الفاعل أو الخطاب بالذات المدافعة عن كينونة الجماعة ووجودها الزماني والمكاني، دعوى لالتحام الفردي بالكلي، والخاص بالعام، والشعب بالنظام.

> بنية المجتمع العربي تتسم بالركود والثبات والسرمدية لتعيد إنتاج ذاتها

٤- ماهية الإدراك مصدر المعرفة في خطاب المؤامرة

يستبطن خطاب المؤامرة منظومة معرفية ذات سمات معينة، تجد مركزها في الذات المطلقة، تجد مرجعيتها في إطار الواحدية، تأخذ مصادر المعرفة من الذات المتعالية المنفصلة عن الموضوع، ليست المعرفة هنا تمثلاً للموضوع كلياً أو جزئياً، أو هي علاقة تفاعل جدلي بين الذات والموضوع، وإنما هي معرفة تُغيّب الموضوع وتدور حول ذاتها ولذاتها، إذ تلتقي حول الذات الأبعاد الجزئية والفردية، ولا تراها في تواصلها مع سياقها التاريخي الموضوعي الكلي، تلغي الموضوع لحساب الذات، والعقل لحساب الحدس، وتغرق في خطاب الخصوصية والتفرد، وتضفي عليها صفة الإطلاق، وتصبغ على موضوعها صبغة النسبي والمزيف، وتفرض الذات على الموضوع قسراً، بحيث يصبح المواطن العربي مدمجاً مع غيره في كتلة واحدة صماء لا تمايز فيها. وهنا يتحول الموضوع إلى كتلة مصمتة بلا كينونة وبلا هوية متوحدة بالذات المتعالية، وفق شروطها ورهاناتها ومنطق اشتغالها. وطبقاً لهذا

المنظور، فإن السلطة والطاعة والخضوع إنما ينحسر لها حتماً ومطلقاً أبداً في إطار عقيدة جامحة، وهو ما يشكل إطار التعامل مع موضوعها الذي هو الأمة المحكومة لها أبداً، فالخضوع داخل شبكة العلاقات الاجتماعية ليس مرتبطاً بالشرعية ودولة القانون والمواطنة ومجمل قيم الحداثة السياسية، وإنما يتمركز حول هذه الذات المتعالية التي يستسلمون لطاعتها بالإكراه أو من دونه. ليست المعرفة هنا انعكاساً لشيء ما في الوعي، أو هي تتشكل وفق عملية تفاعل جدلي وإنما هي تدور في الذات وحولها بمعزل عن موضوعها، إدراك متعال غير تجريبي، وإنما فطري محض، من دون ترابط التصورات الإنسانية والاحتفاظ بها وإعادة تقويمها، فهي حالة فطرية تتمركز على مصالح الذات الشخصية، وليست على مصلحة الكل أو مصلحة الآخر أو المجتمع، إنها مثالية مغرقة في ذاتيتها، إذ يملك أصحاب هذه الخطاب والمنافحين عنه، وعياً ذا اتجاه واحد لا يرتد إلى نفسه. يترتب عل كل ذلك، استبداد سياسي، ودولة كلانية أو شمولية، يتوحد فيها الشعب «الموضوع» مع الحاكم «الذات»، وتمسي الدولة هي ذات الحاكم، والحاكم إلى الأبد. ويمسي المجتمع مختزلاً في الدولة، والدولة مدمجة في بنية النظام، والنظام متوحداً مع الحاكم، ويمسي النظام أقوى من الدولة والمجتمع والحاكم أقوى منهم جميعاً. وهكذا يستأثر الحاكم بالمؤسسات السياسية ويسخرها لصالحة، أما المواطن فهو ضعيف، ملحق، فقير، متهالك.

خطاب المؤامرة بما يتضمنه من تصورات مضمرة هو أخطر من المؤامرة إن وجدت

٥- ما تصورات الأمة في ذهنية خطاب المؤامرة؟

يترتب على ماهية الإدراك ونسق المعرفة في خطاب المؤامرة، نتائجٌ خطيرة، تدور حول تصورات ذهنية تلصق بالأمة والإنسان العربي القابع تحت نظم حاكمة لا ترى إلا في خطاب المؤامرة كتبرير لوجودها، ولإعادة تكريس شرعيتها المفقودة، وإنكار لواقعها الحقيقي الذي يبغضها. فطالما أنها تؤمن بوجود مؤامرة خارجية ترمي إلى تقويض النظام وهدم الدولة، فهذا لا يعني إلا استبعاد وعي الأمة والمواطن العربي وإنكار لحاجاته ومطالبه الإنسانية، وكأن الطبيعي الذي ينسجم مع طبائع الإنسان العربي هو أن يقبل من يحكمه مرة واحدة والى الأبد، أما إن تحركت الشعوب ضد أنظمتها وثارت عليها فهذا ليس من شيم الإنسان العربي وطبائعه. فهو حسب منطوق هذا الخطاب خارج التاريخ، لا بل خارج الإنسانية، له خصوصيته المتفردة حتى اقتربت هذه الخصوصية إلى حد أن تنزع عن الإنسان العربي إنسانيته وحاجاته الطبيعية. فالديمقراطية ومجمل قيم التنوير والحداثة تخالف «طبائعه» الثابتة التي تشكلت واكتملت منذ عصر التدوين ولاتزال حتى تاريخه. فالمواطن العربي، وفق هذا المنظور، هو حيوان اقتصادي خالص لا يهمه إلا إشباع غرائزه، وطالما أن الاقتصاد الريعي والنفطي أشبعها لماذا يطالب بحقوقه السياسية؟ ولماذا يثور إذن طالما أنه يعيش في بحبوحة اقتصادية؟ وعندما يثور تصبح ثورته غير مفهومة. وهنا يتم اختزال أبعاد الوجود الإنساني في بعد اقتصادي غريزي محض، كأن ليس للإنسان العربي حاجات أخرى كالحقوق السياسية، هنا ثمة تسوية بين الإنسان والأشياء. وهكذا، يضمر الخطاب صورة ذهنية مصمتة ومكتملة لبنية الشخصية العربية، حيث تتسم هنا بجوهر ثابت لا تتغير، فالنتيجة المترتبة على خطاب المؤامرة، أن بنية المجتمع العربي بنية سرمدية، ثابتة، راكدة، تعيد إنتاج الركود والتخلف وتدور في حلقة دائرية مغلقة من التطور، لا مجال لتحولات ديناميكية تحمل التحول، أو التغيير تماماً كخطاب الاستشراق العنصري. هذه الصورة الذهنية، لا يقدر لها أن تستوعب التحولات الثورية في العالم العربي إلا وفق مقولة المؤامرة التي تمارس التعتيم والحجب والإنكار لطبيعة التحولات التي شهدها المجتمع العربي في العقود الأخيرة، فضلاً عن التحولات العالمية في عالمنا المعاصر من «ثورة الميديا» وتدفق الفضاء المعلوماتي، الذي ساهم بتشكيل العقل التواصلي، أي التواصل بين الشعوب والثقافات والتجارب واللغات والسياق الكوني الذي يشكل الركن الأساسي في إتمام النشاط التواصلي عبره، ناهيك عن طبيعة الأنظمة العربية الحاكمة وإخفاقها في مسيرة التطور والتحديث. ولا يمكن لمنطوق خطاب المؤامرة أن يستوعب كل ذلك؛ لأنها مقولة تشتغل وفق صورة ذهنية ونظرة إلى العالم العربي، لا تولد إلا العقم الفكري والمعنوي. فثوران الشعوب ضد نظمها لا يعود إلى هذه الأخيرة، وإنما إلى فعل خارجي يتآمر على النظام المانع الصلب الذي يتصدى للمشروع الكوني الإمبريالي الساعي لإلغاء الأمة الواحدة، والوحدة العربية وتحرير فلسطين، وما إلى ذلك من شعارات يتوارى خطاب المؤامرة خلفها لإعادة مركزة ذاته. وهذا يرتب عدم الاعتراف بقواعد ومرجعية تؤطر الفعل في الوجود السياسي، بل تصبح إرادة الأعلى أو الملك أو الرئيس هي القانون وهي المرجعية، ولا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة، ولا للمراقبة من أي نوع، ومع على الأدنى أو المواطنين سوى الطاعة والامتثال. هكذا يقترب خطاب المؤامرة من التأليه، فهو يرهب الناس بالتعالي والتعاظم. ويتصور أصحاب الخطاب والمنافحون عنه من الحكام والملوك ومن حالفهم، أن بغيابهم تنتهي الحياة، وبانهيار أنظمتهم ينهار المجتمع، فحيوية الشعب من حيوية الحاكم، فهنا يتم التوحيد بينه وبين الناس في هوية واحدة، ويصبح الكل في واحد، وأي نقد لسلوك الواحد أو هجوم على سياسته، هو نقد وهجوم على البلد بأسره، لأنه هو البلد، واستهداف هذا البلد أو ذاك يعني، وفق هذا الخطاب، إحداث زلزال في المنطقة، وأن حرباً ضد هذه الدولة أو تلك تعني حربا شاملة.

٦ - كيف يتصور خطاب المؤامرة العالم؟

النظرة إلى العالم هي مجمل المعايير والقيم والتصورات التي تشكل مرجعاً لجماعة معينة في فترة تاريخية معينة، وهي صورة ذهنية عن الوجود أو الواقع الاجتماعي ترشد التوقعات وتحدد المواقف وتؤطر الفعل.

ولخطاب المؤامرة تصوره للعالم، وهو تصور رأسي، إذ يتجسم فيها علاقة ثنائية، طرف أعلى وآخر أدنى، الأعلى أكثر قيمة وشرفاً وعلماً وهداية ورشاداً، والأدنى أقل قيمة وأقل علماً وأقل معرفة. الأعلى معصوم من الخطأ، مقدس، على صواب مطلق، والأدنى يخطئ، وهو مدنس، وبحاجة إلى من يرشده إلى طريق الصواب. الأعلى يحكم، ويأمر وينهي، وعلى الأدنى السمع والطاعة والامتثال مطلقاً. ويظهر هذا التصور الرأسي في لحظات الضعف وعدم الثقة بالذات، وهذا ما نجده بالفعل من انتشار وهيمنة خطاب المؤامرة في لحظات الأزمات والخطر والتحديات الوجودية، وهو ما يعكس انعدام الثقة، وغياب العقل، أي غياب التمييز بين الحق والباطل، أو الخير والشر، أو في المعرفة السليمة، أو ملكة الرؤية النقدية، أو في إدراك الواقع.. إلخ من معاني العقل.

وهكذا تسير الحياة وفق هذا الخطاب من دون اقتناع ومن دون أمل حقيقي، ويمسي الفكر بلا قيمة، يحل محلة الاستبداد والطغيان والعنف الجسدي والمعنوي، ويستوي الخير والشر، ويتفشى الانحلال، والنتيجة المؤكدة هي الهزيمة البشعة. وهكذا فالنتيجة المترتبة على التصور الرأسي لخطاب المؤامرة هي الاستبداد والطغيان ومن ثم غياب الحرية، وبغياب الأخيرة يغيب العقل والتفكير، وبالتالي الهزيمة الحتمية.

إضافة إلى التصور الرأسي، ثمة تصور آخر، وهو التصور الهرمي للوجود، حيث يوجد في القمة الملك أو الأمير أو الرئيس ولا يوجد سواه، والباقي هم مأمورون. فالحاكم يمثل الكل والباقي ما هم سوى أجزاء ملحقة به، فالكل واحد جامع مانع، فهو الأصل وما سواه يدنو من العدم، هو الأعلى وعامة الناس هي الأجزاء المتعددة المتشابهة، المتراصة المتجاورة، هو مأمورون، رعايا، ذرات تراب. هو الواحد والمؤله، والخير، والجمال، والحب، واليقين، والمقدس، والقمة. والقاعدة أو عامة الناس، مخلوقات أدنى، هم الحس، والعرفان، والمدنس، والقبيح. وهكذا، ويعكس خطاب المؤامرة تصوراً ثنائياً للوجود، بينهما تناقض وتنافر لا يجتمعان، حق مقابل باطل، أعلى مقابل أدنى، جميل مقابل قبيح، كامل مقابل ناقص، فضيلة مقابل رذيلة، لا تعايش بينها ولا انسجام، إذ بينهما هوة ساحقة. ويتولد عن ذلك انفصام وانفصال، بينهما عزلة أبدية. وهذا ما يفسر العنف والعنف المضاد بلا رحمة أو شفقة فليس هناك ما يربط بينهما. ويترتب على ذلك خلل في علاقة الذات مع الغير، فتختل علاقة النحن، وتتحول علاقة المجتمع بالدولة إلى إقصاء، ويتحول الأفراد إلى كتلة مادية صماء خالية من المشاعر والعواطف والقيم الإنسانية، يستوي فيها الإنسان مع الأشياء. وتتفشى ثقافة المكر والحقد والتشكك والضغينة ولغة التكفير والتخوين والإقصاء. هذه التصورات للعالم يحتكرها الخطاب ويوظفها بغية إعادة إنتاج نفس البُنى والأوضاع والتراتُبيَّات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة.

٧- النتائج الأخلاقية المترتبة على خطاب المؤامرة ؟

يترتب على كل ما ذكر أعلاه نتائج أخلاقية، إذ يتولد عن مصدر اشتقاق المعرفة الذي يسم خطاب المؤامرة، أي الوعي ذو الاتجاه الواحد، أو أن شئت ملكة الإدراك والفهم التي تسير باتجاه واحد من أعلى إلى أسفل ولا يرتد إلى الوعي مرة أخرى، وافتقاد الخطاب إلى النسق التواصلي الطبيعي، فضلاً عن تصوره الرأسي والثنائي، نقول يتولد عن ذلك، نظام سياسي كلاني أو شمولي، يعمل في خدمة أجزاء معينة من المجتمع ويخصها وحدها بالامتيازات، ويسلب المواطنين حريتهم، ويفقدهم فرديتهم، واستقلالهم وتمايزهم، ويؤدي إلى عجن المواطن مع غيره من المواطنين في هوية واحدة، ليتحول الجميع إلى قطيع من الغنم. فيغيب الآخر من أفق الأنا، ويتحول إلى شخصية مستبدة تريد أن تفرض رأيها على الغير، لأن الفكر في خطاب المؤامرة «يسير باستمرار من طريق واحد من أعلى إلى أسفل ولا يرتد أبداً ليكون حواراً بين شخصيات متكافئة»، وهو ما ينتج نظاماً مضاداً للعلاقات التواصلية الإنسانية والعاطفية. وغياب التواصل بين الدولة والمجتمع، أو بين أصحاب الخطاب وموضوعه، أو تصبح درجة التواصل في أدنى مراتبها، من حيث القوة والتشابك والعلاقات، هو ما يولد انعزال المجتمع عن الدولة، وتقوم العلاقة بينهما على العداء أو إيثار العزلة والضغينة، فينتشر الفساد والزبائنية. وتختفي في هذا النظام المتمثل في خطاب المؤامرة، القيم الأخلاقية التي تميز الإنسان عن الحيوان باعتباره كائناً أخلاقياً. وهكذا، يحل الكذب محل الصدق، والرياء والنفاق محل الإخلاص والوفاء، والجبن محل الشجاعة.. إلخ.

> الإنسان العربي قابع تحت نظم حاكمة لا ترى إلا في خطاب المؤامرة تبريراً لوجودها

وفي الختام، نطرح التساؤل التالي: أليس ما يتضمنه خطاب المؤامرة من تصورات مضمرة، والتي بيناها أعلاه، هو أخطر من المؤامرة ذاتها - بافتراض وجودها- على الأمة العربية؟ ●

*كاتب وباحث في الشؤون الإيرانية والتركية

العراق أداة للسياسة الإيرانية في المنطقة: الموقف من أحداث البحرين وسوريا نموذجاً

ليست مبالغة القول إن ما تشهده المنطقة العربية من تحولات وتغيرات ومستجدات وتطورات يجعل ثمة قراءات عديدة ومتنوعة وربما متناقضة لتوجهات دولها وجيرانها حيال هذه الأحداث وتلك التحولات، وينطبق هذا بصورة جلية على السياسة العراقية حيال ما يُطلق عليه «الربيع العربي».

أحمد طاهر *

إذا كان صحيحاً أن العراق آثر الصمت حيال ما شهدته المنطقة بدءاً من تونس بهروب رئيسها زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية، مروراً بمصر بإجبار رئيسها حسني مبارك على التنحي والبدء في إجراءات محاكمته أمام القضاء المصري، وصولاً إلى الأحداث المتأزمة في اليمن بسبب عناد الرئيس اليمني وتمسكه بالسلطة ورفضه التنازل عنها، وكذلك الأزمة الإنسانية التي تعيشها ليبيا مع تدخل الناتو وتمسك العقيد معمر القذافي بمواقفه وإصراره على الاستمرار في الحكم رافضاً الخضوع لمطالب شعبه بالرحيل، بما يهدد وحدة البلاد وتقسيمها إلى شطرين «شرق وغرب»، إلا أنه على الجانب الآخر كانت للعراق مواقف صريحة وجلية حيال أحداث أخرى شبيهة بتلك التي صمت عنها، وتجلى ذلك بوضوح في موقفه حيال الأزمة البحرينية ومن بعدها الأزمة السورية التي ما زالت تشهد المزيد من المستجدات والانتكاسات، وهو ما يفتح المجال واسعاً أمام جملة من الاستفهامات التي تبحث عن إجابات حول الأسباب التي دعت العراق إلى الصمت حيال بعض تلك الأحداث واتخاذ مواقف حيال الأخرى؟ وإلى أي مدى تباين الموقف العراقي حيال الأحداث التي عبّر عن موقفه بشأنها؟ بمعنى أكثر تفصيلاً هل تماثلت السياسة العراقية حيال كل من الأحداث البحرينية والسورية أم ثمة تباينات وتناقضات في المواقف؟ وإذا كان ثمة تباينات، فما هي الأسباب وراء ذلك؟ هل ترجع إلى أسباب داخلية تتعلق بتوازنات القوى السياسية وتوجهاتها أم تلعب العوامل الخارجية الدور المهم في توجيه هذه السياسات؟ وإذا كان للخارج دور، فهل يقتصر على الخارج الإقليمي أم يشمل الخارج الدولي أيضاً؟ وإلى أي مدى كان لهذه السياسات تأثير على علاقات العراق مع جيرانه خاصة الدول الخليجية؟

تستوجب الإجابة عن هذه التساؤلات تسجيل عدد من الملاحظات التي تكشف عن حقيقة السياسة العراقية حيال قضايا المنطقة، ومحركاتها الرئيسية، وأسبابها المحورية، ودوافعها الأساسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: لم يعد خافياً أن ثمة دوراً إيرانياً حاسماً في الداخل العراقي، فصحيح أن قوات الاحتلال الأمريكي ما زالت موجودة في العراق وأن الوجود الأمريكي ما زال الموجه للسياسات العراقية، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن هذا الوجود لم يعد منفرداً في رسم الخطط وتوجيه السياسات وتحديد الممارسات، وإنما نتج عن السياسات الأمريكية الخاطئة منذ احتلالها للعراق، وذلك بفتحه كساحة للاعبين دوليين وإقليميين وإن ظل النصيب الأكبر للاعبين الإقليميين ويأتي في مقدمتهم كل من إيران في جانبه الأكبر وتركيا في جانبه الأدنى، وإن ظل التدخل العربي محدوداً في ضوء أمرين: الأول، الحرص الأمريكي على إبعاد العراق عن المنظومة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، سعياً إلى جعله خصماً من رصيد القوى العربية في مواجهة الكيان الإسرائيلي. الثاني، انشغال البلدان العربية بتطوراتها الداخلية وقضاياها المحلية بعيداً عن الروح القومية التي سادت في خمسينات وستينات القرن المنصرم، وإن ظل للوجود السوري موطئ قدم داخل

الانسحاب الأمريكي من العراق لا يعني استقلال العراق وعودته إلى الحضن العربي

العراق حفاظاً على مصالحها وليس إيماناً بدورها القومي.

ثانياً: ترتيباً على ما سبق، يمكن القول إن الوجود الإقليمي المسيطر على الداخل العراقي والموجه له وبصفة خاصة الوجود الإيراني انعكس على توجهات السياسة الخارجية العراقية، بل جعل هناك انقساماً داخلياً بين مؤسسات الدولة العراقية حيال بعض قضايا المنطقة، وليس أدل على ذلك مما حدث بشأن الأزمة البحرينية، ففي الوقت الذي رفضت فيه وزارة الخارجية العراقية موقف كل من الحكومة والبرلمان العراقي معتبرة أنه تدخل في شؤون دول الجوار، وهو ما لا ينسجم مع سياستها التي انتهجتها منذ سبع سنوات، يأتي موقف المؤسستين «الحكومة والبرلمان» معبراً عن انحياز طائفي وانسجام مع السياسة الإيرانية وتدخلاتها في الشأن البحريني، والذي وصل إلى حد تعليق البرلمان العراقي جلساته لمدة عشرة أيام تضامناً مع تلك الأحداث وذلك بعد جلسة خطابات لعدد من أعضائه أعلنت الولاء للشعب البحريني، بل أكثر من ذلك اقتراح البعض صرف خمسة ملايين دولار لـ «الثوار البحرينيين» على حد وصفهم. فضلاً عن قيام أحزاب الائتلاف الوطني وبعض القوى السياسية بتنظيم تظاهرات طالبت بقطع العلاقات مع بعض الدول الخليجية على خلفية الموقف الخليجي القومي المساند للبحرين في مواجهة هذه الأزمة والذي وصفه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأنه «الاحتلال العربي للبحرين».

ثالثاً: في ضوء ما سبق، يكشف الموقف العراقي الرسمي «رئيس الحكومة وبعض أعضاء البرلمان» من الأحداث البحرينية عن عدة مفارقات تؤكد أن السياسة الخارجية العراقية ما زالت تحت تأثير السياسة الإيرانية ومرهونة بتوجهاتها وبعيدة عن توجهات الشارع العراقي، ومن أبرز تلك المفارقات ما يلي:

١- في الوقت الذي طالبت فيه القوى السياسية المشكلة للحكومة وأغلبية البرلمان مساندة الأحداث البحرينية والخروج في تظاهرات لمساندتها ودعمها، إلا أنها لم تؤيد الاحتجاجات التي شهدتها البصرة على الواقع السيئ للخدمات وتردي الوضع الأمني والسياسي، بل الأسوأ من ذلك نشطت هذه القوى من خلال تنظيم التظاهرات الرافعة للافتات التي تحتج على حكام دول الخليج ليصفوهم بأنهم «عبيد الأمريكان»، في حين تناسوا أنه يتواجد على الأراضي العراقية المحتلة عشرات الآلاف من القوات الأمريكية منذ أكثر من سبع سنوات، ولم يكن ثمة احتجاج من هذه القوى حول ذلك.

٢- كثيراً ما كانت هناك شكوى عراقية من تدخلات عربية في الشأن الداخلي، فتسجل وسائل الإعلام المختلفة موقفاً عراقياً كان دائم الاحتجاج على تدخل السعودية وسوريا والأردن في شؤونه الداخلية، إلا أنه تناسى ذلك ليُقحم نفسه في شأن بحريني داخلي لا علاقة له به فلماذا يكيل بمكيالين؟ فليس من الحكمة في شيء أن يعترض على التدخل العربي في الشأن العراقي ومن جهة أخرى يتدخل في شؤون البحرين عبر سلوك طائفي غير مرحب به في الساحة العربية، وهو ما عبّر عنه نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن

حلي بقوله «يتوجب على الحكومة العراقية أن تلتفت لمطالب المتظاهرين العراقيين، وهذا ضروري، وأن تراعي شعبها وتحرص على توفير الخدمات له بأسرع وقت ممكن، وأن تقوم على توزيع الثروات بعدالة فيما بينهم، وأن الشعب العراقي من أكثر الشعوب العربية التي عانت الظلم والاستبداد ويجب أن يحصل على الحياة التي يستحقها باعتبار العراق من أغنى بلدان المنطقة».

٣- لم يكن ثمة رد فعل من جانب البرلمان - المفترض أنه الصوت المعبر عن الشارع- في مساندة التظاهرات الشعبية التي نظمها الشباب العراقي في كل جمعة تزامناً مع أحداث الربيع العربي للمطالبة بإصلاح النظام، بل سجلت الأحداث أنه كادت أن تقع «الفتنة» بين متظاهري «يوم المعتقل العراقي» في ساحة التحرير وبين متظاهرين خرجوا تضامناً مع متظاهري البحرين، لولا استيعاب التظاهرة الأولى للثانية واختفاء اللافتات البحرينية.

رابعاً: لم يختلف الموقف العراقي حيال الأزمة السورية في انقسامه عن موقفه حيال الأزمة البحرينية، وإن تبادلت المواقع، فعلى النقيض من الموقف الحكومي الداعم للاحتجاجات البحرينية، يأتي موقفها مسانداً ومؤيداً للنظام السوري بتجاوزاته الإنسانية وخروقاته الأخلاقية وانتهاكاته لحقوق شعبه الذي أعمل فيه رئيسه آلته العسكرية وسياسته الأمنية، فبدلاً من أن توجه فوهات المدافع والدبابات نحو العدو الذي يحتل أرضه منذ أكثر من أربعين عاماً، انحرفت تجاه صدور وأجساد شعبه، فقد سارع رئيس الوزراء العراقي إلى التأكيد على موقفه الداعم للرئيس السوري ونظامه وهو ما عبر عنه خلال استقباله وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ٣١ مايو الماضي بتأكيده على «حرص العراق على استقرار سوريا وتحقيق الإصلاحات التي من شأنها المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار»، وتأكد ذلك بصورة جلية في إرسال مبعوث منه يحمل رسالة تأييد ودعم للرئيس السوري، وتكرر هذا التأكيد في نهاية يونيو الماضي بقوله إن «استقرار المنطقة ككل مرتبط باستقرار سوريا وأمنها»، وهو ما يتناقض صراحة مع مواقف الحكومة العراقية في السابق المعارضة للنظام السوري، بل كانت سوريا في مقدمة الدول الموصومة بدعم الإرهاب والجماعات المسلحة في العراق، ولطالما وجهت إليها الحكومة العراقية الكثير من الانتقادات والإدانات بتهمة التدخل في شؤونها الداخلية، كان آخرها الخلاف الدبلوماسي الذي وقع قبل عامين وتسبب في قطيعة بين البلدين لأكثر من عام على خلفية موجة من التفجيرات هزت بغداد صيف ٢٠٠٩، حينها أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ديسمبر ٢٠٠٩ عن «أن العراق يملك أدلة دامغة على تورط سوريا في تفجيرات في العراق وفي تسهيل تدفق جهاديين إلى أراضيه». وهو ما يطرح التساؤل وراء هذا التحول في الموقف العراقي حيال الأحداث المأساوية التي تعيشها سوريا رغم رفض الشارع العراقي لتجاوزات النظام كما بدا في البيان الصادر عن ١١ منظمة من منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى وسائل إعلام وشخصيات عراقية في إدانتها لسلوك النظام السوري تجاه الاحتجاجات ومطالبة الحكومة باتخاذ مواقف واضحة وصريحة في مساندة الشعب السوري ضد الممارسات الوحشية والجرائم اللاإنسانية التي ترتكب في حقه.

خامساً: يمكن تفسير التحول في الموقف العراقي حيال الأزمة السورية في ضوء ثلاثة عوامل أحدهما داخلي، والآخران يتعلقان بالشأن الإقليمي، وهي:

الأول، داخلي يتعلق بالقوى السياسية المسيطرة على الحكم في العراق، فلا شك في أن الانتماء الشيعي لتلك القوى يجعلها تؤيد بقاء حزب البعث في سوريا رغم ما عانته من تجاوزات وانتهاكات بسبب سياسات البعث العراقي طوال نظام حكم صدام حسين، إلا أنها في الوقت ذاته تخشى من وصول السنة إلى سدة الحكم في دمشق، بمعنى أكثر وضوحاً وتحديداً ترى هذه القوى أن استمرار البعث بانتمائه الشيعي أفضل من وصول السنة إلى الحكم، وهو ما عبر عنه صراحة القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى جلال الصغير، بمعارضته للتغيير في سوريا خشية من: «وصول السلفيين إلى السلطة، وهو ما يجعل المشكلة الطائفية تتعاظم في المنطقة، وأنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن العراق سيكون أكبر المتضررين من عدم استقرار الأوضاع في سوريا».

الموقف العراقي من أزمة البحرين كان منسجماً مع السياسة الإيرانية الخارجية

الثاني، يتعلق بالشأن السوري، حيث نجحت دمشق في إمساك معظم خيوط اللعبة في العراق ونسج صلات وثيقة مع مختلف الأطراف، وخاصة بعد الدور الكبير الذي لعبته في عملية تشكيل الحكومة العراقية، وتقريب وجهات النظر بين الأحزاب العراقية وخاصة بين ائتلافي «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي وائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي. ويرجع النجاح السوري في دورها لكونها الملاذ والداعم للعديد من الأحزاب والمجموعات سواء تلك التي رفضت الوضع القائم في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، فقد احتضنت سوريا بالإضافة إلى المعارضة وحزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه عزة الدوري ومحمد يونس الأحمد، العديد من التيارات السياسية الأخرى منها المؤتمر التأسيسي ومكتب هيئة العلماء المسلمين ومجالس عشائر العراق وحزب البعث «جناح سوريا» بالإضافة إلى عدد كبير من السياسيين والعلماء وضباط الجيش السابق والأجهزة الأمنية. كما تتواجد في دمشق أيضاً الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية والتيار القومي العربي والجبهة الوطنية والديمقراطية، بالإضافة إلى جبهات المقاومة وهي المجلس السياسي

لم يعد خافياً أن ثمة دوراً إيرانياً حاسماً في بـــات واضـــحاً في الشـــأن الداخلي العـــراقي

للمقاومة العراقية وجبهة الجهاد والتغيير والقيادة العليا للجهاد والتحرير والخلاص الوطني وأسست جميعها عام ٢٠٠٧. كما احتضنت سوريا من قبل ذلك الكثير من الأحزاب والقوى المعارضة للرئيس العراقي صدام حسين وفي مقدمتها حزب الدعوة الإسلامية - الذي يتزعمه المالكي الآن - والمجلس الأعلى الإسلامي -الذي يتزعمه حالياً عمار الحكيم- والحزبان الكرديان بزعامة جلال الطالباني ومسعود البارزاني، والحزب الشيوعي العراقي الذي يترأسه حميد مجيد موسى بالإضافة إلى شخصيات سياسية أخرى. لذا لم يكن من المستغرب أن تكون الزيارة الأولى لوزير الخارجية السوري بعد الأحداث إلى العاصمة العراقية بغداد، في محاولة لتعويض التحالفات والعلاقات التي انتهت أو فترت أو ضعفت مع حلفاء إقليميين مهمين لدمشق، في إشارة بشكل خاص إلى كل من تركيا وقطر، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تعدد الملفات بين الدولتين أبرزها ملف اللاجئين العراقيين في سوريا الذين تشير أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أن عدد المسجلين منهم لديها في سوريا، وصل وفقاً لأحدث إحصائية إلى ما لا يقل عن ١٤٠ ألفاً.

الثالث، يتعلق بالشأن الإيراني، لن تكن مبالغة القول إن التقارب الإيراني-السوري بل التحالف الاستراتيجي بين الدولتين والدعم الإيراني اللامحدود للنظام السوري في مواجهة الثورة الشعبية، كان له الأثر البالغ في توجيه دفة الحكومة العراقية لمساندة النظام السوري والدفاع عنه، ومن دون خوض في التفاصيل التي تؤكد جميعها على هذا الدور، تكشف عدة مؤشرات ودلائل عن ذلك، من أبرزها:

❖ إعلان الحكومة العراقية في أواخر يونيو الماضي على اعتزامها تزويد سوريا بكميات من النفط، للمساهمة في تخفيف عبء الأزمة التي تشهدها، ورغم عدم الإفصاح عن هذه الكميات إلا أن الكثير من المصادر أشارت إلى تجاوزها ١٥٠ ألف برميل يومياً، وهو ما دفع الكثير من المحللين إلى القول إن هذه الزيادات جاءت بناء على طلب من طهران، خاصة أن البلدين «سوريا والعراق» كانا قد اتفقا منذ بداية العام الحالي على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة ومنح الصادرات السورية التسهيلات المطلوبة. وتعزيز سبل نقل المنتجات النفطية العراقية إلى المتوسط عبر سوريا من خلال مد شبكة أنابيب جديدة عبر أراضيها بدلاً من الأنابيب القديمة.

❖ التنسيق الإيراني-العراقي على أكثر من مستوى بشأن الأزمة السورية، وكان أبرزها الزيارة التي قام بها وفد برئاسة القيادي عبدالحليم الزهيري في حزب الدعوة الإسلامية إلى طهران في أواخر يوليو الماضي لبحث إمكانية دعم النظام السوري.

❖ إعلان طهران في الخامس والعشرين من يوليو الماضي عن توقيع اتفاق لإقامة خط أنابيب أطلقت عليه «خط الغاز الإسلامي» وذلك بحلول عام ٢٠١٦ لنقل الغاز الإيراني إلى سوريا عبر العراق لينتهي عند السواحل اللبنانية المطلة على البحر المتوسط بهدف تصدير الغاز إلى أوروبا وبقية دول العالم. ولا شك في أن إطلاق هذا الخط واختيار هذا الاسم يحملان العديد من الدلائل، أهمها: أنه بمثابة رسالة إلى الغرب بوجه عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص تشير إلى عدم جدوى الحصار الدولي المفروض علي إيران، وجاءت تصريحات وزير البترول العراقي حول استقلال سياسات بلاده عن الولايات المتحدة في ما يتعلق بالعقوبات التي فرضتها واشنطن لتؤكد تلك الرسالة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يعتبر الحدث كذلك بمثابة رسالة إقليمية تؤكد طهران خلالها قدرتها على قطع الطريق على من يحاول استخدام أداة الطاقة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية في المنطقة في إشارة إلى دول الخليج بصفة عامة والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد، بل سعت طهران إلى جعل الطاقة وسيلة لتعزيز دورها الإقليمي بالإضافة إلى وسائلها الأخرى التي تتبناها على المستوى السياسي والدبلوماسي والعسكري.

قصارى القول أن ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة في كل من البحرين وسوريا وموقف الحكومة العراقية منهما أكد أمرين مهمين: الأول، تعاظم الدور الإيراني في الداخل العراقي بما يؤكد أن الانسحاب الأمريكي من العراق إن قُدر له أن يتم لا يعني استقلال العراق وعودته إلى الحضن العربي وإنما يعني استبدال الاحتلال الأمريكي باحتلال فارسي تمكن من إحكام قبضته على كل مفاصل الدولة العراقية. الثاني، لم يعد من المقبول الصمت العربي حيال السياسات الإيرانية التدخلية في الشؤون العربية واستغلال الأحداث التي تمر بها المنطقة لتثبيت وجودها وفاعلية دورها، وهو ما يفرض على الدول المحورية في المنطقة وفي مقدمتها مصر ما بعد الثورة والمملكة العربية السعودية الإسراع باتخاذ زمام المبادرة للوقوف في وجه المطامع الإيرانية التي لا تقل خطورة عن المطامع الإسرائيلية ●

*نائب مدير مركز الحوار للدراسات السياسية - مصر

كوابح الإصلاح المغربي: الانفلات السياسي كآلية لنسف الإحكام التقني

إن السؤال المتعلق بالدستور ومسطرة تشكله وصياغة بنوده، هو سؤال في شرعية الحكم باعتبار الدستور هو ذلك العقد الاختياري الذي يجمع بين الأمة ومؤسسات الحكم المنبثقة منها لخدمة مصالحها. وعلى هذا الأساس يمكن رصد ثلاثة إكراهات أساسية يمكنها أن تحول دون الانتقال الديمقراطي المنشود بمقتضاها إلى بناء الدولة الديمقراطية. تتلخص هذه الإكراهات في: الإكراه المنهجي ثم الإكراه الموضوعي فالإكراه السياسي.

حكيم التوزاني *

فعلى المستوى المنهجي، خصصت وزارة الداخلية ١٠ أيام لحملة الاستفتاء التي تشمل كلاً من الصحف والإذاعات والتلفزيونات والملصقات والإنترنت، كما حصلت الأحزاب السياسية ؟سواء الممثلة منها في البرلمان أو غير الممثلة فيه- وكذا النقابات دون إغفال مختلف مكونات المجتمع المدني على حصص «متوازية» في الإعلام العمومي للإدلاء برأيها وترويج خطابها، ناهيك عن تخصيص ٤٠ ألف مكتب تصويت موزعة في كافة أنحاء التراب الوطني، بحيث يشرف عليها ما يقارب ٣٢٠ ألف شخص، كما توجد ١٥٠٣ مكاتب تجميع مركزي يؤطرها ١٢٠٠٠ موظف، وفي الإطار نفسه تم توفير ٢٠ مليون ظرف. وقد وضعت وزارة الخارجية والتعاون ٥٢٠ صندوقاً للتصويت رهن إشارة الجالية المغربية في الخارج، هذه الصناديق التي وزعت على مختلف السفارات والقنصليات المغربية، وفي ما يخص تزامن تاريخ الاستفتاء بعودة الجالية إلى أرض الوطن؛ تم وضع مكاتب للتصويت في أهم الموانئ ؟ساب في فرنسا، أميريا والجزيرة الخضراء في إسبانيا- وذلك تيسيراً لعملية الاستفتاء وإشراكاً لمختلف المواطنين في هذا الحدث التاريخي المهم.

مما يحيل على كون منهجية إعداد الوثيقة الدستورية تؤشر إلى انطباع «قاب قوسين أو أدنى» من القطيعة مع الممارسات الماضوية، إلا أن الحملة المواكبة للترويج للمقتضيات الدستورية الجديدة أكدت بالملموس انتصار الاستمرارية وتجديد الممارسات التقليدية من خلال: استغلال المساجد للترويج للتصويت بنعم للوثيقة الدستورية، واستغلال الزوايا لتلعب دورها التاريخي في الترويج للإرادة الملكية، كما أكدت التجربة الدستورية الأخيرة دور «الفلاحين» في حماية العرش الملكي من خلال تصويتهم بنعم وبنسبة كبيرة من دون إطلاعهم على المقتضيات الجديدة للوثيقة الدستورية المصوّت عليها.

على المستوى الموضوعي: يمكننا الجزم بكون الوثيقة الدستورية المغربية لسنة ٢٠١١ هي مجمع المتناقضات ومرتع المتضادات، بحيث إنها تقر ببرلمانية الدولة، في حين تخول للملك باعتباره رئيساً للدولة صلاحيات جمة، إذ إنه هو الممثل الأسمى للدولة؛ وباعتباره كذلك يعد فوق المؤسسات الدستورية كلها، وظهائره فوق كل القوانين الصادرة عن هذه المؤسسات. كما يترأس المجلس الدستوري الذي تناقش فيه أهم النقاط الاستراتيجية للدولة.

وفي إطار تقوية صلاحيات رئيس الدولة، خول له الدستور إمكانية الاستئثار بالحقل الديني والمؤسسات المهيكلة له، وكذا حل البرلمان بشروط معينة، وإعفاء أحد أعضاء الحكومة، كما أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، وله الكلمة الفصل في المجال الدبلوماسي، ويترأس المجلس الأعلى للقضاء، ويمارس حق العفو، ويحتكر كافة السلطات في ما يعرف بفترة الدكتاتورية المؤقتة المحدثة بمقتضى حالة الاستثناء، ونصف أعضاء المحكمة الدستورية من تعيينه بمن فيهم رئيسها، وله الحق بتقديم مبادرة التعديل الدستوري.

في مقابل ذلك تم توسيع صلاحيات مجال القانون ليحظى بذلك البرلمان بما يقارب ٦٠ اختصاصاً، في حين أنه عجز عن استيفاء الاختصاصات الثلاثين التي كانت مرصودة له في الدستور السابق، كما أنه يفتقد الآليات اللوجستيكية والبشرية للنهوض بمختلف هذه الاختصاصات، مما قد يفتح المجال أكثر للحكومة قصد تقمص دور المشرع الدستوري للمرحلة المقبلة. ولكن يبقى السؤال المطروح هو هل سيكون لنا حزب يحوز أغلبية الأصوات المعبر عنها من خلال صناديق

الاقتراع في ظل الجغرافية الحزبية التي تتعدى تضاريسها ٣٤ حزباً؟ إذ إن الدستور يتحدث عن تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، ولم يتحدث عن التحالف مما يتطلب ضرورة إيجاد اندماجات وليس تحالفات.

وفي إطار الاختلالات الجوهرية دائماً، ضمت الوثيقة الدستورية الجديدة منشآت سبق أن أسست بطرق غير ديمقراطية وبسند تقليدي. مما ولد إشكالية دسترة مؤسسات جاءت نتيجة لإعمال الفصل ١٩ من الدستور المغربي السابق من طرف الذي كان ممثلاً أسمى للأمة، كمؤسسة الوسيط؛ المحدثة بمقتضى الظهير الشريف رقم ١,١١,٢٥، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وعلى ضوء ما سبق يبقى التحدي المستقبلي لمرحلة مغرب الانتقال الديمقراطي يتمثل بجلاء في الإكراه السياسي، إذ تطرح إشكالية: كيفية المراهنة على العمل الحزبي للقيام بدوره الكامل في تأطير وتوعية المواطن، في نطاق تعددية حقيقية تعكس بشكل أو آخر الوضوح الأيديولوجي ونوعية البرامج السياسية المقدمة في المعترك الانتخابي المقبل.

إذ إن الممارسة الحزبية التي من المفترض أن تطعم مشروع التعديل الدستوري، راكمت رزنامة لا بأس بها من الاختلال الموضوعي والذاتي على حد سواء، إذ أصبح الجميع لا يماري في الخلل الحزبي بقدر ما يثار النقاش في عمق هذا الخلل.

إلى أن أصبحت عملية تولي مهمة سياسية في المجتمع المغربي، ليس من الضروري أن تكون أهلاً لها، بقدر ما يجب أن تكون أهلاً للشخص الذي سيكون قناة وصولك إلى تلك المهمة. إذ يستشهد عبدالرحيم العطري في كتابه «صناعة النخبة بالمغرب» بالباحثة أمينة المسعودي للتأكيد على أن تقرير مصير الاستوزار مرتبط بشروط ذاتية أهمها «الأصل النبيل» و«المال» والرضا المخزني .«فرضا المخزن وحده يجعل من الحزب بين عشية وضحاها قوة كبرى»، عن طريق ضبط المجال السياسي وتحديد خرائطه وهياكله المحتملة بوساطة عمليات التقطيع الانتخابي. فإذا كانت الأحزاب السياسية هي المادة الخام المستخرج منها الممثل الشرعي للأمة والمنفذ لمتطلباتها اليومية. فكيف يمكن أن تتطلع إلى مستوى العمل المنوط بها وهي معطوبة الشكل والمضمون بمقتضى تحولها إلى دكاكين موسمية تتاجر بوسائل ديماغوجية لإقناع ما تبقى من مواطن «دوغمائي» يسهل غبنه، محتكمة للعلاقات العشائرية لتكون بمثابة الورقة الحاسمة في المعترك الانتخابي الذي يسوده فن الخطابة وإتقان لغة الرفض والضرب فوق الطاولة وإعلان التذمر المستمر من المسار الذي يتخذه الحزب.

هذا الحزب الذي لا يعرف من التوجه الأيديولوجي إلا الاسم، والذي لا يطفو إلا لفهم معالم معادلة انتخابية «مطبوخة» ذات نتيجة معروفة توصل إلى مؤسسات تمثيلية معطوبة لا حول لها ولا قوة، تساهم في تأزيم وضعيتها طريقة انتخابها، إذ إن (إشكال الانتخابات في المغرب لا يكمن في البحث عن «النموذج» الجديد للاقتراع، ولكن في مدى قدرة الاقتراع على التحول إلى سلطة مبنية على منطق المشاركة السياسية التي تعني تحديد صناديق الاقتراع لتركيبة البرلمان وتشكيلة الحكومة. إن الابتعاد عن هذه «الخطاطة» يقابله الاستمرار في القبول بـ «العبث الدستوري» الذي يحيل إلى وجود بناء مؤسساتي فارغ وقواعد مكتوبة غير محددة وشكلانية قانونية غير حائزة معطى الإكراه، في مقابل وجود قواعد اتفاقية تجعل من الانتخاب مستوى محدوداً للمنافسة بين الأحزاب ولكنه غير محدد أمام أولوية قاعدة التعيين).

> ضمت الوثيقة الدستورية الجديدة منشآت سبق أن أسست بطرق غير ديمقراطية

هكذا (لا يجادل أحد في أزمة الأحزاب السياسية وإنما الجدل حول عمق هذه الأزمة وطبيعتها وتحديد العوامل المتسببة فيها، وحول الخلاف بين رؤية تشدّد على «بنيوية» الأزمة وأخرى تؤكد ظرفيتها)، إلا أن الأكيد أن لهذه الأزمة تجليات كبرى. الشيء الذي يمكن إجماله في ثلاثة مستويات رئيسية، إذ على المستوى الوظيفي الذي اختل فيه كل مقومات التأطير بكل تجلياته، «المجالي»، «التنظيمي»، «الأيديولوجي» والتمثيل. أو على مستوى البنية التي تثير إشكالية طبيعة نمط الحزب السياسي شكل زاوية سياسية، أو ثكنة سياسية أو مقاولة سياسية حسب المقاربة السوسيوتاريخية، والخلط بين التعددية «السياسية» والتعددية «الحزبية» حسب المقاربة السوسيوسياسية، أو باعتباره «نادياً» سياسياً حسب المقاربة السوسيوثقافية، أو على مستوى إدارة الاختلاف الداخلي للأحزاب السياسية.

كما لا تقف أزمة النخب عند هذا الحد، بل تتعداه إلى غير ذلك. إذ إننا نتوفر على نخبة مغلقة لا تعترف بالدوران العمودي لهذه الفئة؛ مرتكزة على المخزن والمال والنسب والمقدس كطرق للوصول إلى القمة. وفي ظل هذه الأزمة البنيوية للأحزاب السياسية وفي علاقتها بالإصلاحات الدستورية. تطرح في الموازاة مع مختلف الاختلالات المؤسساتية إشكاليات مرتبطة بالمواطن المغربي ومدى إمكانية تحمله لمسؤولياته الدستورية وكيفية موازنته بين الحرية والمسؤولية، وما مدى انعكاس تطلعاته على التنمية الجهوية التي تعتبر في الوقت نفسه أحد مكونات التنمية الوطنية والرقي السياسي، كما يتعدى السؤال إلى النخبة الجهوية وكيفية تكونها ومدى قوتها في الحفاظ على مستقبل المغرب السياسي ●

*باحث في القانون الدولي العام والعلوم السياسية –المغرب

العالم العربي.. بين عسكرة العولمة وحروب الإزاحة

يدخل العالم اليوم شبكة أنفاق مهلكة مبهمة النتائج، وتشير ملامحها إلى الفناء العالمي التدريجي في ظل عسكرة العولمة وهيمنة مافيا المال والاندماج الانسيابي للجريمة المنظمة مع الشركات القابضة في الجسد السياسي والاجتماعي الدولي، حتى تتم صناعة بيئة الحروب القذرة وتهيئة مناخها، حيث نشهد حروب التفكيك العربي والإزاحة الجيوسياسية، وفق مفهوم الفوضى الهدامة والتقطيع الطائفي الناعم والصلب، وباستخدام واسع لجيوش الموت المأجورة، والتي تعمل على إذكاء الحروب الخاصة[1]، في ظل اندثار المنظومة القيمية والنظريات والنظم السياسية «نظرية الدولة[2]».

د. مهند العزاوي *

لابد من الاعتراف بأن النظام الرسمي العربي قد انتهى واحتضر ولا وجود لمحور جيواستراتيجي عربي ولا محاور جيوسياسية عربية فاعلة، ونشهد تفكك الدول العربية بالتعاقب وفق نظرية «الدومينو»، ولعل أبرزها بشاعة غزو العراق وتفكيك دولته وما نسميه «العرقنة النازفة» وهو أنموذج يجمع توصيف حروب الإزاحة العربية في فلسطين ولبنان والصومال والسودان، وأضحى أنموذجاً طازجاً ومربحاً سياسياً وتجارياً ليعاد تطبيقه في مسارح الإزاحة العربية، وفي ظل التحالفات العربية الفاشلة والاحتراب السياسي وتداعيات عسكرة العولمة والحرب على الإرهاب، وسياسة الإلحاق المخابراتي، وقد استعدت الجسد المجتمعي وأسهمت عبر أساليبها المنفرة بالارتداد الأيديولوجي، مما جعل الأجيال العربية الشابة محبطة وهي تعاني من الإقصاء السياسي والبطالة والعوز والفاقة والهجرة، وبذلك يسهل ولوج الأيديولوجيات الهجينة الوافدة ويساهم في ترويج الأساطير الطائفية السياسية والتي كانت المرتكزات الأساسية للحرب الديموغرافية وتفكيك الدول العربية بالتوالي.

عسكرة العولمة وحروب مالية قادمة

يشهد العالم اليوم فوضى سياسية وازدواجية في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسانية، وأضحت المؤسسات الأممية خاضعة لإرادات مافيا المال من مجمع الشركات القابضة[3] وبلباس القطبية الأمريكية وهي تعسكر العالم بحروبها الاقتصادية، وتعاني الولايات المتحدة وحليفها الأوروبي من أزمات مركبة[4] تعمل على تصديرها لأزمات وحروب خارجية، ولعل التدخل العسكري في ليبيا بطلب من جامعة الدول العربية يشكل حرب النفط الثانية بعد العراق في الأجندة الأمريكية الأطلسية، حيث تجري معالجة أزمة الناتو المالية الذي يعاني إفلاساً منذ عامين، ناهيك عن تصريف مخزونات الأعتدة والمقذوفات، والسماح بتجربة الأسلحة الجديدة التي تصنعها شركات الأسلحة، ناهيك عن توظيف هذه الحرب في سجل أوباما الانتخابي، وكما يقول الإعلام الأمريكي «لكل رئيس حربة» وبالتأكيد الحروب التي خاضتها أمريكا طيلة ثلاثة عقود أفرغت النظام الرسمي الدولي من محتواه، وخرقت

يشهد العالم اليوم فوضى سياسية وازدواجية في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية

الأجيال العربية الشابة محبطة وتعاني من الإقصاء السياسي والبطالة والعوز والفاقة والهجرة

النسق الدولي، واغتالت الشرعية الدولية، وكبلت العالم بسلسلة من الأزمات المركبة، وقد شهدت أوروبا انتفاضات واحتجاجات شعبية كبرى في أيرلندا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية منها، وقد تفاقمت البطالة وتسريح الموظفين وقد بلغ عدد العاطلين ٢٨٠ مليوناً بعد التقليص الذي نفذته الشركات وعجز الحكومات، خصوصاً أنهم ينتهجون نظرية «مليتن فريدمان» «مدرسة شيكاغو» والتي جلبت الفوضى والبطالة والبؤس المجتمعي ونهب المال العام وانتشار الفساد، وقادت إلى انهيار الأنظمة السياسية وسخط شعوبها، وكافة تلك التجارب لم تعزز مكانة الدول الكبرى على العكس فقد انهارت وأصبحت هذه الدول عاجزة مثقلة بالديون وتحتكم على جيوش وقواعد في كافة أنحاء العالم، وتبلغ ميزانيتها مئات المليارات، ناهيك عن جيوش المرتزقة وكلها تبحث عن سوق الموت، ولابد من عدو وهمي حيث تتبنى وسائل الإعلام ومكاتب العلاقات العامة ومراكز الدراسات تسويقه، وباستخدام ما يطلق عليه الكذب النظيف من قبل سدنة السياسة والإعلام، وكما حصل في غزو العراق عندما ضلل بوش وإدارته وبلير وأجهزته الرأي العام وذهب لتدمير العراق وتفكيك المنطقة العربية، تلوح اليوم بالأفق على أثر الأزمات المالية حزمة حروب قادمة مركبة ومسارح عملياتها في الغالب بالعالم العربي في ظل الاختلاف الحكومي الشعبي والاحتجاجات الشعبية المتعاظمة وسوء إدارة ملف التظاهرات، وتغليب القوة بدلاً من الإصلاح والحل السياسي المسؤول، إضافة إلى تداعيات غزو العراق وملامح الإبادة الطائفية والتكفير السياسي والمهني وملامح النزاع العربي الكردي وتصفية الأقليات جميعها أصبحت مسالك وشيكة للصدام لتوظف خارجياً في حرب الإزاحة العربية.

حروب الإزاحة وتفكيك الدول العربية

يشاهد المواطن العربي اليوم مراسيم تشييع النظام الرسمي العربي، وقد افتقر إلى بوصلة التكامل والقراءة الاستراتيجية المتأنية، واتسمت سياساته بالتخبط والاختلاف المزمن، وعندما نراقب حجم القدرة العربية نقف أمام غياب العقيدة السياسية والاستراتيجية العليا، وشهدنا انهيار منظومة الأمن القومي العربي بالكامل، واندثار معايير التوازن السياسي والديموغرافي والعسكري، خصوصاً أن غالبية الدول العربية اليوم منزوعة الجيوش، وتفتقر إلى التكامل الذاتي ووحدة الهدف والمصير، وتعصف بها أزمات داخلية معقدة، ونجد مساحة رمادية بين سلوك النظام الرسمي العربي وتطلعات الشارع العربي، وقد فتحت أبواب الاختراق الناعم لتفكيك العالم العربي الإسلامي وبشكل واضح من دون معالجة تذكر.

ويجري إعادة رسم الخريطة السياسية عن بعد، وجعل الشعوب العربية الإسلامية أدوات للحروب العبثية ووقوداً للعنف

والفوضى والإرهاب المستورد، والذي عزز الاضطراب السياسي والأمني ليكون مبرراً لتجارة الأمن الرائجة اليوم وفق فلسفة الخوف وصناعة الإرهاب، ناهيك عن تفتيت الديموغرافية العربية إلى هويات فرعية متناسلة متحاربة تارة طائفية مذهبية، وأخرى إثنية عرقية، وكان للدور الإيراني دور محوري فيه، خصوصاً أن الدول العربية تعاني من استهداف مزمن كونها خزيناً للثروات الاستراتيجية والفكرية.

ومارست الدول العربية سياسة الهروب إلى الأمام وتخطي التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، حيث جرى تجريف المحاور الجيوسياسية العربية بالتعاقب بين إزاحة واحتواء وتجميد وصولاً إلى التفكيك الشامل للقدرة، واستهدفت محاور القدرة الصلبة مصر والعراق والجزائر وليبيا والسعودية لاحقاً، ونشهد تعاظم دور الوكلاء الإقليميين إيران وتركيا لملء الفراغ العربي الرسمي ضمن فلسفة شد الأطراف، وكثيراً ما نذهب نحن العرب إلى نظرية المؤامرة لتغطية الفشل السياسي الناتج عن احتكار الحواشي الرئاسية أو الملكية المنتفعة للسلطة وإشاعتها الفساد وممارسة القوة ضد الشعوب وتأسيس دول بوليسية تؤسس لمبررات صناعة الحروب وغزو الدول وفق فلسفة التبسيط المخيف ضمن دعاية الحرب الأمريكية.

وخضع النظام الرسمي العربي بإرادته وعجزه لحروب الإزاحة الجيوسياسية وتجريف القدرة، وافتقر إلى إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي بحنكة ومسؤولية، وهو صراع حضارات بالوكالة وكانت إسرائيل رقعة المصالح الغربية-الأمريكية والقاعدة العسكرية المتقدمة في قلب العالم العربي، واستخدمت كواخز لصناعة الحروب والاضطرابات والانشقاقات في الجسد العربي، وهي تجاهر بالفناء العالمي وتثقف راديكالياً لمعركة

الهوامش

١- تقوم المرتزقة بمهام قذرة كالحروب الخاصة والتي تتجسد بالاغتيالات والانقلابات والتمرد المسلح والعمليات الخاصة وأضحت بعد عام ١٩٩١ تشترك رسمياً بالحروب وتقاتل مقابل ثمن وتتميز هذه الجيوش بقدرات مماثلة للجيوش الكبرى وتتفوق على جيوش لدول صغيرة وتوصف بالشركات الأمنية الخاصة والتي تختص بتجارة الأمن القومي، وهناك مئات الشركات العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وقد ازدهر سوقها بعد خصخصة وزارة الدفاع الأمريكية من قبل وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني وقد نفذوا انقلاباً تجارياً على البيروقراطية العسكرية ومهنيتها.

٢- تشير الواقعية السياسية في ترتيب النسق الدولي وتوازن القوى إلى تمسك العالم طيلة قرون بنظرية الدولة، لأن الدولة هي الوحدة الأساسية في السياسة الدولية، وهي الكيان المهيمن في الشؤون الدولية لأنها استثمار جماهيري وتراكم إنفاقي وهوية حضارية وثقافية، ولابد أن تظل مسلحة وتحتكر القوة، وتمتلك الردع، وتجيد الوقاية، وتمارس الدبلوماسية، مع إعطاء الأولوية للأمن القومي وما يطلق عليه «الأمن والدفاع»، وتتفاوض لعقد المعاهدات الدولية والاتفاقيات والتحالفات التي تضمن أمنها وحقوق شعبها ومصالح البلد العليا، وكذلك تمارس النفوذ إلى حد كبير في تحديد الإنتاج الصناعي والزراعي والسياسة التجارية والمالية،، وأبرز مهامها تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وتأمين الخدمات الأساسية وحق المواطنة وتترجم تطلعات الشعب بالمكانة والهوية الحضارية، وتلك أبرز مقومات «النظرية الدولاتية».

٣- المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي - مقال نشره بموقع «تروث آوت دوت أورغ» إن مؤشرات انهيار أمريكا بدأت منذ بلوغ أوج القوة بعد الحرب العالمية الثانية، وتلاها التفوق الملحوظ في المرحلة التي تلت حرب الخليج الثانية في التسعينات مع أن ذلك كان مجرد خداع للذات، وقال إن المشهد قادم لإرعاب حتى المنظمين، فالشركات التي وضعت المتشددين في مراكز القرار هي الآن قلقة من أنهم يسقطون الصرح الذي بنته، وتفقد امتيازاتها والدولة القوية التي تخدم مصالحها. وأوضح تشومسكي أن طغيان الشركات على السياسة والمجتمع، وهو ذو تأثير مالي في الغالب، بلغ حداً جعل الحزبين الديمقراطي والجمهوري -اللذين بالكاد يشبهان الأحزاب السياسية- أبعد ما يمكن عن حق المجتمع بشأن القضايا الرئيسية قيد المناقشة، وأوضح أن تركيز الثروة أنتج قوة سياسية أكبر، وهو ما سرَّع دائرة مغلقة جهنمية قادت إلى تجمع كمية كبيرة من الثروة بيد واحد في المائة من السكان، وهم أساساً المديرون التنفيذيون لكبار الشركات، بينما استقرت مداخيل الأغلبية. «مقال منشور في موقع صقر للدراسات - تقارير».

«هرمجدون»، وقد أصبحت اليوم بعد تفكيك النظام الرسمي العربي منصة في الصراع وتحتكم على بؤر ودويلات وخز بالوكالة.

لقد أضحى العالم يعيش تهديدات مصيرية وتسوده الفوضى السياسية وتلوح بالأفق السياسي حزمة حروب مركبة تختلف بعض الشيء عن غزو العراق في المسالك والآليات، لكن من المؤكد أن مسرح عملياتها قد يكون الأطلسي أو الخليج، ويجري هذا في ظل المتغيرات السياسية التي تشهدها الدول العربية، ونشهد اليوم نموذج «العرقنة النازفة»[٦] جاهزاً للتطبيق في غالبية الدول العربية، فهو مربح إقليمياً لإزاحة المحور الجيواستراتيجي العربي، ودولياً لترحيل الدول العربية وشعوبها إلى العالم الرابع[٧]، ولعل النموذج الليبي سيتكرر سواء بالعدوان الخارجي أو بإذكاء الحروب الطائفية والعرقية خصوصاً أن الديموغرافيا العربية مفتتة عمودياً وأفقياً وأضحت بيئة مناسبة للتقطيع طائفياً وعرقياً في ظل غياب التخطيط والتنمية والفكر المسؤول، وبالتأكيد هذا الفشل تتحمله الأنظمة العربية برمتها لأنها فقدت بوصلتها الجامعة وخرقت أمنها القومي بتحالفات هشة نخرت قدرتها، ولا بد من إرادة عربية صلبة وذكية لإعادة رسم العقيدة العربية الإسلامية من جديد وإشاعة روح التسامح وتخطي حرب الهويات الفرعية والمشاركة في بناء القدرة العربية الإسلامية من جديد ومعالجة الغزو الفكري والعسكري وذلك بالتأهيل السياسي والفكري لشريحة الشباب الواعد ليكون جيلاً مسؤولاً عن حاضر الأمة ومستقبلها ●

*رئيس مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

٤- تفيد الدراسات المختصة بأن الحربين العالمية الأولى والثانية، وكذلك بعض الحروب الإقليمية التي نشبت في أكثر من منطقة خلال العقود الماضية كانت لأسباب اقتصادية بحيث مع انتهاء كل حرب كان يحصل انتعاش وحركة نمو وإقبال على الاستهلاك مع ما يستتبع ذلك من تخلص من التضخم والانكماش والبطالة، فهل ما يجري الآن في أمريكا وأوروبا ستكون محصلته حرباً ما، وأين يمكن أن تقع؟ بحسب تطورات الأوضاع يتبين أن أزمة مالية خانقة قد أصابت الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصلت المديونية إلى نحو ١٤ تريليون دولار أي ما يعادل الناتج القومي الخام للبلاد لمدة عام كامل. وتأتي أزمة المديونية الأمريكية استكمالاً لأزمة المصارف التي حصلت عام ٢٠٠٨ والتي أصابت شظاياها كل دول العالم من دون استثناء، قد لجأت أخيراً إلى اتخاذ إجراءات تقضي برفع سقف الاستدانة والتي تعتبر في جوهرها ليست حلولاً لأزمة بل كناية عن «مسكنات» لمعالجة أوضاع راهنة لفترة زمنية بسيطة من الزمن. وتلتقي الأزمة المالية الأمريكية مع أزمة أوروبية مماثلة تطال عدة دول في منطقة اليورو، د. صالح بكر الطيار، مشاريع حروب برسم الأزمة المالية العالمية «منشور على موقع مركز صقر للدراسات - مقالات».

٥- اتسمت المسالك التي انتهجتها مدرسة شيكاغو والتي تنتهج نظرية «مليتن فليدمان» بالوحشية والجشع والقتل المجاني الشامل لترسيخ هذه النظرية التي تعتمد على حكومات فارغة تنقل المال العام إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتي بدورها تقوم بتصفية الطبقة الوسطى وتخصخص أصول الدولة بالكامل وتعتمد ثالوث السوق المفتوحة المعفية من الضوابط الحكومية الوطنية ورفع الدعم عن المواطن وخصخصة أصول الدولة لتبقى الحكومة فارغة وعاجزة والشعب بائس وجائع وتستشري فيه البطالة وبنفس الوقت تعاظم شبكات الفساد وكافة التجارب التي طبقت في المخروط الجنوبي - أمريكا الجنوبية وآسيا وأوروبا وكانت نتائجها كارثة والفشل حليفها واقتصرت المدة الزمنية من ٨-١٠ سنوات وسمت برأسمالية الكوارث.. انظر نعوم كلاين،عقيدة الصدمة - صعود رأسمالية الكوارث - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم- لبنان-٢٠٠٩.

٦- «العرقنة النازفة» مصطلح للباحث وهو توصيف لنموذج غزو العراق وباستخدام القوة العسكرية الخارجية وبشكل غير شرعي، وتمخض عنه تدمير كيان العراق وتفكيك دولته وتفتيت ديموغرافيته وممارسة كافة أنواع التجريد الجيوبوليتيكي مع شياع ظواهر الميليشيات المسلحة وتسلقها سدة السلطة واحتراب الأيديولوجيات الوافدة كبديل للعقيدة السياسية الوطنية والهوية الجامعة واستبدال الطبقة الوسطى والعلماء من الجسد الوطني بالشركات الأجنبية وفق نظرية الخصخصة وبيع أصول الدولة وحرمان المجتمع من خدمات الدولة لتعم الفوضى النازفة التي تستنزف كافة القدرات البشرية والمادية وتلغي كيان الدولة.

٧- صورة العالم الرابع في حالة الفوضى كانت قد وضعت وبشكل مقنع ولخصت في عنوانين لأعمال واسعة الانتشار وطبعت عام ١٩٩٣ وهما كتاب لـ زبيغنيو بريجينسكي «خارج عن التحكم» وكتاب لـ دانييل باترك موينهان «عاصمة الجحيم» انظر صموئيل هنتنغتون «صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي» الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ١٩٩٩، ص٩١.

روسيا في ظل ولاية جديدة لبوتين

أظهر آخر استطلاع أجري في روسيا أن المرشح الرئاسي فلاديمير بوتين الذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء قد انخفضت شعبيته من ٦٠ في المائة إلى نحو ٣٥ في المائة دون أن يعني ذلك أنه لن يكون رئيس روسيا عام ٢٠١٢ للمرة الثالثة ولمدة ٦ سنوات.

د. صالح بكر الطيار *

ويأتي ذلك في ظل توجس غربي كبير من عودة بوتين المنظور إليه على أنه الأكثر تشدداً وصاحب ميل لأن يكون قيصراً أكثر من أن يكون رئيساً. ولقد حظي ترشيح بوتين لرئاسة روسيا بدعم من حليفه الرئيس ديمتري مدفيديف الذي منذ انتخابه في موقعه كانت التكهنات تتوقع بأن ولاية مدفيديف مجرد مسرحية أعدها بوتين الذي كان، ولا يزال، الحاكم الفعلي في روسيا، كما حظي ترشيحه بمباركة من الحزب الحاكم أي «حزب روسيا المتحدة». وتعتبر المعارضة الروسية أن عودة بوتين يشكل انتكاسة للديمقراطية وجمود لدولة قررت أن تكون جزءاً من الحراك التغييري العالمي قبل عقود قليلة مما يعني برأي المعارضة أن «روسيا تسير كما هي حتى ٢٠٢٤» لأن عودة بوتين حسب رأي صحف المعارضة يعني عودة سيطرة جهاز الـ «كي جي بي» على الكرملين لمدة ١٢ سنة مقبلة أي لولايتين جديدتين لبوتين في الرئاسة.

وتتوافق صحف المعارضة مع ما صرح به الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف الذي اتهم بوتين «بإخصاء» النظام الديمقراطي الانتخابي في روسيا، مضيفاً أنه لا ينبغي لبوتين أن يترشح لفترة رئاسية جديدة.

وقال غورباتشوف إنه كان ينبغي على روسيا أن تقطع شوطاً أكبر في التوجه نحو الديمقراطية في العقدين الأخيرين، محملاً بوتين المسؤولية، مضيفاً: «بوتين وفريقه يمثلون الاستقرار، ولكن الاستقرار يقتل التنمية ويؤدي إلى الجمود. لم يكن النظام الانتخابي الروسي شيئاً خارقاً، ولكنهم أخصوه حرفياً». أما بالنسبة للغرب فقد رأت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية أن دعم الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف لعودة سلفه فلاديمير بوتين تمثل نقطة سوداء في الديمقراطية الروسية.. وبرأي الصحيفة «كل هذه العوامل تدفع روسيا إلى الانزلاق مجدداً من الديمقراطية إلى الاستبداد، وهذا أمر مثير للقلق حقاً». أما صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية فعلقت على عودة بوتين المرتقبة لرئاسة روسيا بالقول: «من الواضح أن بوتين هو العنصر المحرك لعملية ترادف السلطة، فقد ظل صاحب اليد العليا في إدارة شؤون بلاده بالرغم من ضعف السلطة التي يمنحها إياه منصب رئيس الوزراء نسبياً مقارنة بمنصب الرئيس، لذا فقد توقع العديد من المحللين السياسيين أن تولي ميدفيديف لمنصب الرئيس الروسي إنما يمثل جسراً يمكن لبوتين العودة من خلاله إلى منصبه السابق والذي تقلده لفترتين سابقتين متتاليتين بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، وهما الحد الأقصى من عدد الفترات الرئاسية المتتالية التي يسمح القانون الروسي لرئيس البلاد أن يتولاها». ومن جهتها ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، ضمن تحليل لها في هذا السياق، أن الأخبار التي تم تداولها بشأن احتمالية حدوث تغيير في القيادة الروسية، تعني عودة بوتين مرة أخرى إلى الرئاسة، كما تعني انزلاق روسيا إلى

الرئيس بوتين كان له الفضل في أن يصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر عشر اقتصادات في العالم

مصاف دولة بوليسية. وحاول البيت الأبيض التخفيف من وطأة التأثيرات التي قد تنجم عن عودة بوتين، وما تعنيه بالنسبة للعلاقات الجيدة التي بدأها أوباما مع موسكو.

ونقلت الصحيفة عن تومي فيتور، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، قوله: «لطالما كانت تعنى مساعي إعادة العلاقات بين الدولتين بمصالح وطنية دون أن تعنى بشخصيات فردية». وأياً تكن مواقف المعارضة أو التصريحات الغربية إلا أنه لا يمكن الإنكار أن بوتين عندما انتخب رئيساً لروسيا الاتحادية في السادس والعشرين من مارس عام ٢٠٠٠، وتولى المنصب في السابع من مايو من السنة نفسها، وأعيد انتخابه رئيساً لروسيا مرة أخرى في الرابع عشر من مارس ٢٠٠٤ قد حقق الكثير من الإنجازات لروسيا حيث عمل على تعزيز السلطة المركزية، وإحداث التوازن في العلاقات بين الجهاز التشريعي ووكالات تطبيق القانون، والحفاظ على نمو اقتصادي مستقر. كما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا حوالي ٧ في المائة سنوياً، بالإضافة للانخفاض الملحوظ لكل من التضخم والبطالة، وارتفع الدخل الحقيقي للسكان بنسبة ٥٠ في المائة، كما عملت الحكومة على تسديد ديون خارجية تبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار، ووصل الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي إلى رقم قياسي وهو ٨٤ مليار دولار مما يدل على الانتعاش المالي التي حظيت به روسيا في عهده. وكان له الفضل في أن يصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر عشر اقتصادات في العالم.

وعودة بوتين تعني المزيد من الصعود الاقتصادي لروسيا الذي حكماً يجب أن يتوافق مع صعود سياسي أيضاً على الساحة العالمية، ولعل هذا ما يخيف الغرب الذي كان يتعامل بخلفية أن العصر الروسي قد انتهى، ولكن تداعيات الأزمتين السورية والليبية، وقرار نصب شبكة صواريخ أمريكية في تركيا، والملف النووي الإيراني، كل ذلك أثبت أن هناك دوراً جديداً لروسيا تريد احتلاله على الساحة الدولية مع ما يستدعي ذلك من إمكانية استخدام موسكو كل ما لديها من إمكانيات بغية عدم السماح لأحد بتجاوز دورها. ولقد عبَّر بوتين بوضوح عن هذه المسألة أخيراً حيث توعد بأن روسيا سترد على أي عمليات «أحادية الجانب» يقوم بها الغربيون على الساحة الدولية إذا لم تأخذ في الاعتبار المصالح الروسية. وقال: إن إجراءات شركائنا الأحادية الجانب التي لا تأخذ في الاعتبار رأي روسيا ومصالحها ستخضع للتقييم الضروري وللرد المناسب. وكما توعد الغرب فقد وعد المواطنين الروس من القوميات الأخرى بأنه سيعمل على إنصافهم وصيانة حقوقهم والذود عن مصالحهم ●

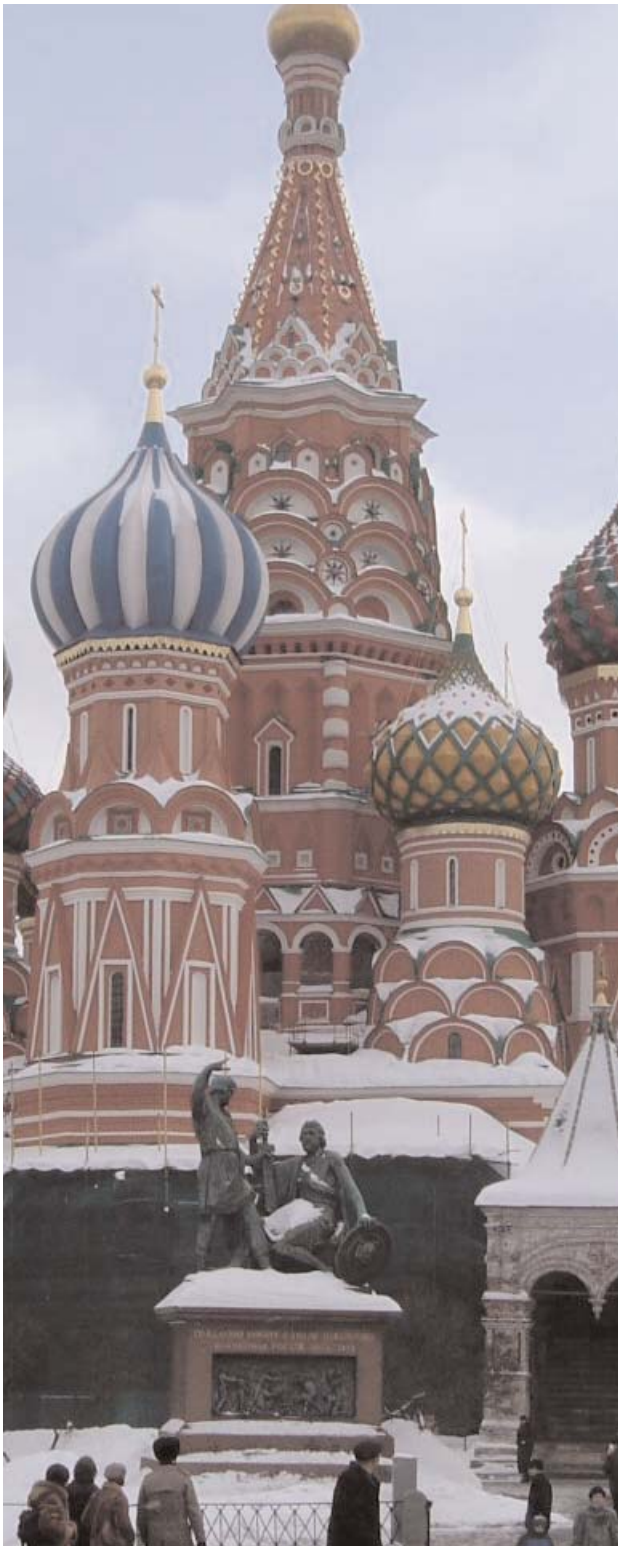

*رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي

أثر اتفاقية الجات على دول مجلس التعاون الخليجي

مما لا شك فيه أن الاتفاقية الدولية العامة للتعرفات والتجارة جات (GATT) تعد إيذاناً ببداية عصر جديد للتجارة الدولية، لأنها في الواقع العملي والتطبيقي تعد اتفاقاً تجارياً دولياً لتقرير حقوق والتزامات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة في مجال العلاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف، ويتضح ذلك من مصطلحها الذي يشير من الناحية اللفظية إلى الأحرف الأولى لكلمات (General agreement on tariffs and trade)، وبذلك تكون الاتفاقية من المنظور الاقتصادي أداة لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة بينها من القيود الجمركية، وبالتالي فتح أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية على مصراعيها أمام التدفقات السلعية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وإلغاء نظام الحصص الذي تطبقه بعض الدول، وعدم فرض أي قيود على صادرات الدول الأطراف في الاتفاقية.

علي عفيفي علي غازي *

ويمكن القول ترتيباً على هذا: إن منظمة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة أو «الجات» قد وضعت إطاراً أو هيكلاً لتجارة دولية أكثر تحرراً من القيود والحواجز، بينما ستقوم منظمة التجارة الدولية التي انبثقت عنها بالإشراف على تحقيق ذلك في الواقع العملي مع فرق واحد هو أن لهذه الأخيرة سلطات أكثر من المنظمة الأم، وفي الوقت الذي عملت فيه المنظمة على إقناع الدول الغنية بإسقاط حواجز الحماية الجمركية، كانت تعمل أيضاً على توفير الأسباب التي تيسر لدول العالم الثالث دخول الأسواق التجارية الرئيسة في العالم.

وتملك منظمة التجارة الدولية «التي يبلغ عدد أعضائها حالياً ١٤٢ عضواً»، سلطات أقوى في إجراء تحقيقات أكثر من منظمة الجات، إذ يمكنها مقاضاة الدول التي ترتكب مخالفات فيما يتصل بموضوع التجارة الدولية في محاكم دولية، رغم أن الفرصة لم تسنح بعد للمنظمة لممارسة هذه السلطات والقدرات ووضعها على محك الاختبار، وقد تمت حتى الآن تسوية الخلافات المطروحة عن طريق المفاوضات بنجاح، وتلك غاية المنى التي كانت تراود من خططوا لإنشاء منظمة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة منذ تأسيسها عام ١٩٤٧.

ومنظمة التجارة العالمية وريثة خمسين عاماً تقريباً من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الجات، وهو جهد استهدف في الأساس تحرير التجارة من القيود الجمركية والسعي لتخفيض التعرفة وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع والخدمات، ورغم أن شعار تنظيم التجارة الدولية وكذلك أهداف المنظمة تركزت حول أحداث التنمية الاقتصادية في العالم وبشكل خاص الدول النامية والفقيرة، إلا أن الواقع العملي أكد أن المنظمة أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء، وتعد المحور الثالث إلى جانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ لإكمال عقد السيطرة الاقتصادية على مقدرات الدول النامية والتحكم بالاقتصاد العالمي ومصادر الثروة، وربما يكون هذا أكثر موضوعات الساعة خلافاً بين الكثيرين، فبقدر وجود المتحمسين لسياسات تحرير التجارة والخدمات نجد المعارضين لذلك، وتحديداً المعارضين لإنفاذ

الدخول في الجات سوف يرفع من مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات الخليجية نتيجة زيادة حدة المنافسة

زيادة النمو في الدول الصناعية سيترتب عليه زيادة الطلب على النفط الخليجي

هذا التحرير، الذي قد يقرونه ويقتنعون بصحته لكنهم يعارضون وسائل إنفاذه عبر الآليات والطرق والوسائل المتبعة من قبل منظمة التجارة العالمية، التي يعتبرونها أداة أمريكية أخرى لتعزيز القوى الاستعمارية وتحقيق السيطرة وتكريس فقر الجنوب مقابل تميز ونماء وتطور وزيادة ثروة دول الشمال الغنية.

وبين هذين الاتجاهين ثمة اتجاه ثالث يرى أن المشاركة في النظام التجاري الدولي تحت راية وقيادة منظمة التجارة العالميةئ أمر لا مناص منه للدول النامية، لكن هذا لا يمنع الانتباه للمخاطر والعمل الجماعي مع الدول النامية لتحقيق مكتسبات من هذه المشاركة لا يمكن تحقيقها خارج هذا النطاق، ونحن بدورنا وإن كنا نرغب في أن تتحقق أماني الفريق الثالث لكننا لا نجد في سياسات الدول النامية ومن بينها الدول العربية ما يبشر بالكثير في هذا المضمار، فتكريس التبعية لأمريكا تحديداً وعدم الاستفادة من تناقضاتها مع الاتحاد الأوروبي ومع القوى الاقتصادية الآسيوية، يؤكد أن المشاركة المفروضة لن تحقق الرفاهية المرجوة بل على العكس تزداد يوماً بعد يوم التزامات الدول النامية وتضعف فرص تحقيق الرفاهية، وهو ما دفع الكثيرين إلى الانتقاد الحاد والعلني للوضع القائم خلال اجتماعي منظمة التجارة العالمية في سياتل والبحرين، وكان جوهر الانتقاد أن الدول النامية ومنذ عام ١٩٩٥ نفذت ولا تزال تنفذ الالتزامات تحت أمل حصولها على حقوق ومكتسبات وتحت أمل أن تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها في حقل المساعدات الاقتصادية والفنية، لكن النتيجة مزيد من الالتزامات على الدول النامية، وتكريس للتهرب من الالتزامات من قبل الدول المهيمنة على مقدرات المنظمة.

وسينعكس أثر ذلك بصفة خاصة على الدول النامية غير المؤهلة للمنافسة التجارية، وذلك لأن الدول النامية ليست على مستوى واحد من البنية الاقتصادية ولا الموارد ولا الدخول فهي دول غير متجانسة، وعلى هذا فإن تأثير اتفاقية الجات على الدول النامية سوف يختلف من دولة إلى أخرى، ففي حين أن الدول النامية الأعلى نمواً مثل الصين وماليزيا والمكسيك ستكون هي بلا شك المستفيد الأول من زيادة الدخل العالمي الذي سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقية، فإن الدول العربية بصفة خاصة سوف تتعرض لهزات اقتصادية شديدة وذلك لكونها في موقف تنافس ضعيف في مجال التجارة الخارجية مما يؤثر على اقتصادياتها، كما أنها ستواجه صعوبة شديدة في منافسة المنتجات المستوردة لأنها أقل سعراً وأفضل جودة، الأمر الذي سينعكس على الصناعات الوطنية وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

فمن المؤكد أنه سيكون لاتفاقية الجات آثار إيجابية على الدول النامية، وذلك لأنها سوف تزيد من إمكانات النمو

الاقتصادي في بعض البلدان خاصة تلك التي تنتهج سياسات اقتصادية تجارية انفتاحية، كما ستساعدها على زيادة كفاءة استخدام مواردها المحلية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم إنتاجها وتحويل التكنولوجيا المصاحبة للانفتاح الاقتصادي والتعاون العالمي المتزايد إلى وسيلة من وسائل زيادة هذا الإنتاج وتحقيق نمو كبير، كما أن اتفاقية الجات سوف تعود على الدول النامية بفائدة غير مباشرة من تحرير التجارة العالمية، ذلك أنها سوف تزيد من درجة المنافسة الدولية، وبالتالي سوف تعمل تلك الدول على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال مواردها المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن، وسينعكس أثر كل ذلك على رفع الكفاءة الإنتاجية لديها، الأمر الذي سيكون له نتائجه الإيجابية على الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم على مستوى معيشة الأفراد.

وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي اللحاق بركب الجات، فحصلت كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت على عضوية الجات ومنظمة التجارة الدولية، في حين أن السعودية تحظى بوضع عضو مراقب، أما عمان فلا تزال تدرس الموقف من الاتفاقية، بعدما كانت كل هذه الدول بعيدة عنها باستثناء الكويت التي كانت طرفاً متعاقداً في اتفاقية جات ١٩٤٧منذ عام ١٩٦٣، وهذا الإقبال من دول مجلس التعاون الخليجي على الانضمام للجات يدل على أن هذه الدول بدأت تدرك مدى أهميتها، وتتبين المزايا التي ستعود عليها من الانضمام للجات، فمن المؤكد أن هذه الدول قد أدركت الفائدة الجمة التي ستعود على الصناعات الخليجية من التخفيضات التي تنتجها الاتفاقية، خاصة أن بعض الصناعات الخليجية متطورة، ولها ميزة نسبية كصناعة البتروكيماويات التي زادت صادرات مجلس التعاون لدول الخليج العربي منها من ٨٦٣ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٩١، ومع تطبيق التخفيضات الجمركية في الدول المستوردة فمن المتوقع أن يزيد الطلب عليها، وبالتالي يزيد الإنتاج وتزيد الصادرات ، كما أن زيادة النمو في الدول الصناعية سيترتب عليه زيادة الطلب على النفط، كما أن الدخول في الجات سوف يرفع من مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات الخليجية نتيجة زيادة حدة المنافسة.

غير أن انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجات له آثار سلبية تتلخص في أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية والصناعية في دول المنشأ سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها عند استيرادها في دول الخليج، كما أن رفع الدعم عن القطاعات الزراعية في تلك الدول سيؤدي إلى توقف زراعة بعض المحاصيل مما يحتم استيرادها، غير أننا يمكننا أن نقول إنه مهما كان حجم السلبيات التي ستعود على دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها أقل بكثير من الإيجابيات التي سوف تجنيها، خاصة مع إنشاء بعض الصناعات العملاقة في بعض دول المجلس كمنطقة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية، وتضم دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً لا بأس به من المناطق الصناعية، كما أن دول الخليج سوف تستفيد من نظام الاستثناءات الواردة في النظم المعممة للمزايا فيمكنها من خلالها الحصول على أكبر فائدة دون أن تقابلها أية التزامات إضافية، وبالتالي فإننا نرى أن اتفاقية الجات في صالح دول مجلس التعاون الخليجي لأنها في كثير من الأحوال ستكون متطابقة مع السياسات الاقتصادية لهذه الدول التي تنتهج اقتصاد السوق بعكس كثير من الدول العربية .

إقبال دول «التعاون» الخليجي على الانضمام للجات يدل على أنها بدأت تدرك مدى أهميتها

ولمواجهة الآثار السلبية للجات على دول مجلس التعاون الخليجي فإن ذلك ممكن عن طريق تقوية العلاقات الاقتصادية البينية فيما بين الدول الخليجية بالمقارنة مع مجمل علاقاتها الاقتصادية الخارجية، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية، وتوحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول المجلس، عن طريق قيام اتحاد نقدي واتحاد جمركي أو سوق مشتركة خاصة إذا علمنا أن أقطار دول مجلس التعاون الخليجي تفي بشروط ومتطلبات قيام منطقة العملة الموحدة، ومن ثم تتوافر لها إمكانات قيام نوع من التكامل النقدي الكامل الذي يمكن أن يأخذ صيغة عملة مشتركة واحدة، وبتشجيع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية التبادل التجاري للبضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وتشجيع حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال جعل نفسها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعرفة الجمركية بينها من خلال توحيد التشريع الجمركي والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة وفي النهاية توحيد العملة بينها في اتحاد نقدي ●

*صحفي وأكاديمي مصري

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يصدر قريباً عن المركز

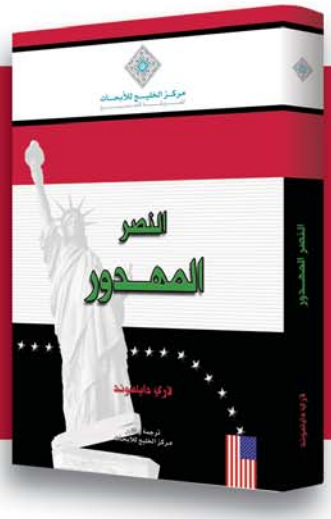

النصر المهدور

هذا الكتاب:

في خريف عام ٢٠٠٣، تلقى لاري دايموند اتصالاً هاتفياً من كوندوليزا رايس، تسأله إن كان مستعداً لقضاء بضعة أشهر في بغداد كمستشار لسلطات الاحتلال الأمريكية. لم يكن دايموند من مؤيدي الحرب على العراق، لكنه شعر بأن مهمة بناء ديمقراطية راسخة في العراق هدف يستحق العناء بعد أن تمت الإطاحة بنظام صدام حسين. وقد رأى أنه قد يقوم بعمل مجدٍ من خلال تسخير خبرته الأكاديمية في العالم الواقعي. لذا، ذهب دايموند إلى العراق في يناير ٢٠٠٤، وكسب خلال الأشهر الثلاثة التالية خبرة لم يكن يتوقعها.

وجد دايموند نفسه منخرطاً في مهمة جريئة. وقد بين في كتاب **النصر المهدور** هذا كيف أن الجهد الأمريكي المبذول لإقامة الديمقراطية في العراق قد أعيق، ليس بسبب أعمال العنف فقط، بل أيضاً من جراء سلسلة طويلة من الأخطاء والفرص الضائعة وأفعال من العمى الايديولوجي التي عملت على جعل الانتقال إلى الاستقلال عملية محفوفة بالمخاطر والعنف وبعيدة من الديمقراطية الصرفة. يأخذنا الكتاب إلى المنطقة الخضراء، إلى عالم كثيراً ما كانت فيه المثل العليا تُهدَر في سبيل سياسة القوة، وحيث كان المسؤولون الأمريكيون يصدرون مراسيم وأوامر تصبح هباءً منثوراً فيما بعد وتكلف الأمريكين الكثير الكثير.

لاري دايموند

ترجمة و نشر
مركز الخليج للأبحاث

الإعلام الاجتماعي: السبب والتأثير والاستجابة

حين تسلمت هيلاري كلينتون وزارة الخارجية الأمريكية في يناير ٢٠٠٩، كانت الأرض تعد ٤,١ مليار هاتف جوال. وبات عددها الآن أكثر من خمسة مليارات فيما يتركز ٧٥ في المائة من هذا النمو في الدول النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يضم العالم الآن مليار اتصال على شبكة الإنترنت.

ألك روس* وزميله بن سكوت

أتاح الصوت والاتصال بالإنترنت للهواتف أن تصبح أداةً قويّةً للنمو الاقتصادي والحركة الاجتماعية. ومع أن الطلب أصبح مرتفعاً جداً، إلا أنه لايزال يتزايد بسرعة. بالمقابل، بات الاقتصاد السياسي للتغيرات التكنولوجية مؤثراً جداً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ويعتبر اجتماع وسائل التواصل والبنى التحتية والتغيرات الديموغرافية سابقة تاريخية..لماذا؟ لأن ظهور الإنترنت كبنية تحتية عابرة للقارات هو أكثر من مجرد تغيير كبير في تكنولوجيا وسائل الإعلام، بل هو تحول ثلاثي الأطراف تجتمع لتشكل شبكة واحدة. هو

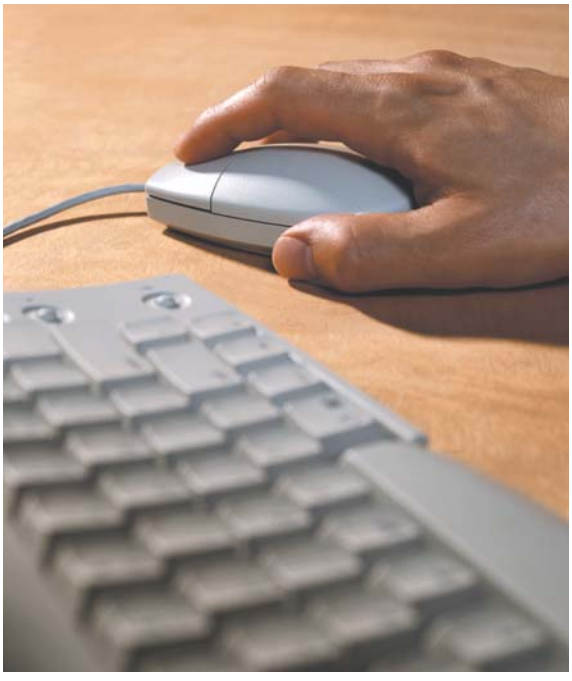

يمثل تحول وسائل الإعلام من المطبوعات إلى البث إلى التقنية الرقمية. ويمثل أيضاً تحول الاتصالات من البريد إلى البرقيات إلى الهاتف فالجوال. ويمثل أخيراً التغيير في البنية التحتية الاقتصادية من وسائل النقل البحري إلى سكك الحديد فالطرقات السريعة، وحالياً الإنترنت. هذا الالتقاء سابقة تاريخية مؤدية إلى تغييرات عميقة.

ويضاف إلى هذا المزيج التغييرات السكانية التي تعكس زيادة في الهجرة العالمية وتكشف عن شريحة من الشباب تشكل أكثر من نصف سكان الدول النامية. ويسبب هذا المزيج تغيرات كبيرة في الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية حول العالم.

ويمكن رؤية هذا التأثير في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقاومة للكساد من جاكرتا إلى نيروبي فسان فرانسيسكو. كما يمكننا أن نرى إمكانياته في الإنتاج التعاوني في الأبحاث العالمية حول التغير المناخي وعلم الوراثة البشري. ويمكننا أيضاً أن نرى قوته في حركات المعارضة في الشرق الأوسط أيضاً. لقد باتت السلطة تتراجع إلى حد ما من نطاق الأمة والمؤسسات الكبيرة إلى نطاق المؤسسات الصغيرة والأفراد. ونحن الآن في بداية فهمنا لتأثيرات هذه التغيرات المفاجئة التي لا تتطلب استجابة تكنولوجية، بل استجابة على مستوى السياسة الخارجية. إن «تشيفارا» القرن الـ ٢١ هو الشبكة.

الإعلام الاجتماعي والحركات السياسية المعارضة

بتعبير آخر، إن أياً من الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط ناتج عن التكنولوجيا. وما أدى إلى ظهور الحركات الاعتراضية هو بطالة الشباب وعدم رضاهم عن العائلات الحاكمة وارتفاع أسعار الغذاء وعوامل أخرى. لكن للتكنولوجيا دور مهم. لا يزال من المبكر القيام بتقييم نهائي له لكننا نستطيع التوصل إلى استنتاجات عدة من الأحداث الأخيرة.

أولاً: لقد سرعت التكنولوجيا التغيير السياسي من خلال جمع الأشخاص أصحاب التفكير المماثل في شبكة واحدة وسمحت بتنسيق مباشر للحركات وسرعت التحركات بحيث بات ما كان يتطلب سنوات يتم في أسابيع وأشهر.

ثانياً: عزز الإعلام الاجتماعي الروابط الضعيفة وجمع الأشخاص ذوي الاهتمامات المختلفة والخلفيات المتنوعة في الحركات الاحتجاجية كما على شبكة الإنترنت.

ثالثاً: وزع القيادة على مجموعة كبيرة من القياديين. «تشيفارا» القرن الـ ٢١ هو شبكة الإنترنت، فإلهام الجماهير يتطلب أكثر من مجرد صورة فردية.

رابعاً: يمكننا أن نرى أن منصات الإعلام الاجتماعي التي سهلت التنظيم كانت تغذي في الوقت نفسه البث الإعلامي الذي غطى أخبار التغيير في المنطقة وباقي العالم. ما الذي حصل حين تجمع الشباب في ساحة التحرير ورفعوا لافتات حملت أسماء غرف الحوارات على موقع تويتر؟ قامت الفضائيات العربية بالتقاط هذه الصور وبثها في العالم كله للفت النظر إلى الأصوات الحقيقية في الشوارع.

تظهر قوة شبكات المعلومات اللامركزية في تسهيل سير المعلومات بحرية والسماح بالتحركات المعارضة بوضوح. ولا يقتصر دور هذه التكنولوجيات على تشارك الأفكار أو اكتشاف المعلومات التي كانت ممنوعة أو غير متوافرة سابقاً بل تفتح أيضاً نافذةً على العالم الخارجي.

لقد انتهى النقاش حول إذا ما كانت هذه التكنولوجيات تفيد الديموقراطيين أو الدكتاتوريين. وهذا لا يعني أن الدكتاتوريين لا يستخدمونها بشكل فعال، بل على العكس. فلا شك في أن أدوات المراقبة المتطورة تعزز خطورة القمع.

لكن بشكل عام، لقد برهن التاريخ المعاصر أن تكنولوجيات الشبكة التي تشكل الجهاز العصبي للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقاوم عادةً السيطرة المركزية وتعزز التحركات والأفكار غير المركزية. ويصبح السؤال بالتالي: كيف يمكن حشد هذه القوى لخدمة مصالح الأسرة الدولية في الارتقاء بالأمن والازدهار الاقتصادي وتحقيق الطموح السياسي؟

التكنولوجيا بحد ذاتها غير مؤدلجة. بكل بساطة هي تضخم أثر علم الاجتماع في مجتمع ما. إذا أراد المجتمع الديمقراطية، تسهل التكنولوجيا ذلك، وإذا أراد غير ذلك تسهل له أيضاً ذلك. وإن نجحت في إسقاط سلطة، فليس هناك من ضمانة بأنها ستنجح بإنتاج سلطة جديدة.

ولا تشكل السياسة الأمريكية بتحفيز النفاذ إلى تقنيات الاتصال كأداة لتمكين البشر رهاناً على التكنولوجيا، بل رهاناً على الطموحات التقدمية للأشخاص المستفيدين من التكنولوجيا.

جعل الدبلوماسية شخصية

تقدم وسائل الإعلام الاجتماعي للحكومة أداةً قوية للالتزام بشكل مباشر مع الشعب في موجة محلية ومركزة أكثر. وتتبع الدبلوماسية عادةً تفاعلات رسمية بين الدول السيادية.

وفي القرن العشرين حاولت الحكومات أن تمارس الدبلوماسية مع شعوب أخرى من خلال نشر رسائلها خارج حدودها. أما في القرن الـ٢١، فالابتكار المثير للجدل في الدبلوماسية هو من الناس وإليهم. وبات بإمكان كافة الشعوب التعليق على حدث جديد واحد من خلال هذه التكنولوجيا ومن خلال الإعلام الاجتماعي. حيث يستطيعون تبادل الحلول للمشكلات المشتركة، ويستعيرون الأفكار ويطورونها ويستثمرون في الريادة الاجتماعية والتجارية العابرة للحدود، بالإضافة إلى الترفيه.

> التكنولوجيا ليست سبب ما يحصل في الشرق الأوسط، لكنها تلعب دوراً مهماً

نتائج هذه التفاعلات بدأت تثمر

لقد رأينا كيف بدأت بعض المنظمات غير الحكومية التي تعنى بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» تلجأ إلى إرسال الرسائل التي تتضمن إرشادات عن كيفية استخدام العلاجات المضادة للفيروسات. كما رأينا كيف تتم دراسة زبرنامج مصرفي متحرك طُوِّر في كينيا لتنفيذه في دول أخرى.

ورأينا أيضاً كيف استلهم جيل كامل من الشباب من الأحداث التي رعاها الإعلام الاجتماعي في تونس ومصر لتحقيق طموحاتهم بتأسيس مجتمعات أكثر انفتاحاً.

بدمج الإعلام الاجتماعي في مقاربتنا، تبني هيلاري كلينتون علاقات وتنشئ خطوط اتصالات مع الجهات المعنية في قطاعات عدة بأكبر عدد ممكن من اللغات.

باختصار، إننا نعتمد في أسلوب حكمنا على شبكة عالمية. من خلال هذه الشبكة نتكلم مع مجتمعات جديدة ونصغي إليها. نقر أننا نملك أذنين وفماً واحداً. لن تستجيب التكنولوجيا إلى كافة تطلعاتنا على مستوى السياسة الخارجية، لكنها ستتيح لنا طرح أسئلة عدة على أشخاص مختلفين. وبناءً على ذلك وحده، يمكن اعتبار الإنترنت عاملاً يغير اللعبة ●

*تم نشر المقال بالتعاون والتنسيق مع مجلة حلف الناتو NATO Review
**كبير مستشاري الابتكارات لوزيرة الشؤون الخارجية في الولايات المتحدة هيلاري كلينتون

الأمن الغذائي: نواة الحلّ متـــوافـرة منـذ فـتـرة

لـقـد تـكـرر الادعـاء بـأن ارتـفـاع درجة حـرارة الأرض سيؤدي قريباً إلى مجاعات كبيرة في العالم. ومن شأن هذه المغالاة المجانبة للحقيقة أن تؤدي إلى التركيز على الحلول الخاطئة.

بيورن لومبورغ *

فعندما شكّل مركز إجماع كوبنهاغن لجنة من العلماء الحائزين جوائز نوبل لكي يُحددوا الاستثمارات المثلى لمساعدة سكان العالم، قدّم هؤلاء العلماء حلولاً رخيصة وفعّالة للغاية لمكافحة سوء التغذية، مثل برامج إنتاج متممات غذائية كيميائية وبيولوجية وتعزيز القيمة الغذائية للمنتجات الغذائية عبر إضافة المتممات المناسبة إليها، بالإضافة إلى برامج تغذية المجتمعات.

ومن المؤسف أننا لا نسمع في العالم المتقدّم ما يكفي عن هذه الحلول - أو حتى عن هذا التحدي. وعندما نهتمّ بقضية الجوع، ننظر إليها من المنظور الخاطئ، في الغالب.

لطالما أقلقتنا المستويات المستقبلية الهائلة لنسَب الجياع: ففي عام ١٩٦٨، أعلن بول إلريش Paul Ehrlich أن الإنسانية كانت قد خسرت معركة تأمين قوتها. واستند هذا التنبؤ بحدوث مجاعات وشيكة وواسعة النطاق إلى الفكرة البدائية القائلة بأن تزايد السكان يعني حتماً أن تتوافر للفرد كميات متناقصة من الأغذية.

وفي الحقيقة، تضاعف عدد سكان العالم منذ عام ١٩٦١، لكنّ إنتاج الأغذية ارتفع إلى نحو ٣٠٠ في المائة. كما أن عدد سكان العالم النامي ارتفع إلى أكثر من الضعف بقليل، بينما ارتفع إنتاج الأغذية فيه إلى ٤٠٠ في المائة.

بالنتيجة، تزايدت كميات الأغذية المتوافرة بوتيرة عالية، خصوصاً في العالم النامي. لذا، انخفضت نسبة الجياع بثبات

خفض الانبعاثات الكربونية لا يحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلا بشكل ضئيل

منذ عام ١٩٥٠ من أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم إلى أقل من ١٨ في المائة منهم حالياً. وطبقاً لتوقعات الأمم المتّحدة البعيدة المدى، ستنخفض هذه النسبة بثبات إلى نحو ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٥٠. حينئذٍ، سيبلغ عدد الجياع ٢٩٠ مليون إنسان.

وهناك أربع نتائج مهمة ومشتركة لاستطلاعات الرأي الواسعة النطاق التي رصدت آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والنظام العالمي لتجارة الأغذية.

أولاً: تصور قسم من الذين استُطلعت آراؤهم حدوث زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي. أكثر من ضعف الإنتاج الحالي للحبوب خلال القرن القادم. وقال فريق لاستطلاع الرأي: «عالمياً، يبدو أن الأراضي الصاحة للزراعة والتقدم التكنولوجي كافيان لضمان إطعام سكان العالم في عام ٢٠٨٠، حيث سيبلغ عددهم حوالي تسعة مليارات نسمة».

تتوقّع أكثر النماذج تشاؤماً، وهي التي تتوقّع أيضاً أسوأ آثار التغير المناخي، أن ينخفض الإنتاج الزراعي الكليّ بنسبة ١,٤ في المائة من مستواه المفترَض من دون تغير مناخي.

ثانياً: قد يكون أثر ارتفاع حرارة الأرض على الإنتاج الزراعي سلبياً ولكنْ محدوداً جداً في المحصّلة. وتتوقع أكثر النماذج تشاؤماً، وهي التي تتوقّع أيضاً أسوأ آثار التغير المناخي، أن ينخفض الإنتاج الزراعي الكليّ بنسبة ١,٤ في المائة من مستواه المفترَض من دون تغير مناخي. أما أكثر النماذج تفاؤلاً، فإنها تتوقع أن يزداد صافي الإنتاج الزراعي الكلي بنسبة ١,٧ في المائة نتيجةً لارتفاع حرارة الأرض. ولكي نضع هذه الأرقام في سياقها الصحيح، نشير إلى أن متوسط معدلات النمو السنوي للزراعة في السنوات الثلاثين الماضية بلغ ١,٧ في المائة تقريباً.

ثالثاً: صحيحٌ أن أثر ارتفاع حرارة الأرض سيكون طفيفاً على الصعيد العالمي ولكنه سيكون ملحوظاً على الصعيد الإقليمي. وبصفة عامة، سيكون أثر هذه الظاهرة سلبياً على الزراعة في الدول النامية ولكنه سيكون إيجابياً على الزراعة في الدول المتقدمة. ويُعزى سبب ذلك إلى حقيقة أن ارتفاع حرارة الجو في الجزء الشمالي من كوكب الأرض يساعد المزارعين «لأن مواسم الزراعة تصبح أطول كما تصبح المحاصيل أوفر وأكثر تنوعاً»، بينما تنخفض إنتاجية الزراعة في الدول الاستوائية.

وطبقاً لأسوأ السيناريوهات، سينخفض الإنتاج الزراعي في العالم النامي بنسبة ٧ في المائة، بينما سيرتفع في العالم المتقدم بنسبة ٣ في المائة. ويتعيّن علينا أن نعالج هذه القضية لكن مع التذكير بالصورة الكاملة للمشهد: إذ من المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي الكليّ حتى في الدول النامية بنحو ٢٧٠ في المائة.

وفي القرن القادم، ستصبح الدول النامية حتماً أكثر اعتماداً على استيراد الأغذية من الدول المتقدمة. والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة ليس ارتفاع درجة حرارة الأرض، فحتى من دون ارتفاع حرارة الأرض، ستتضاعف واردات الدول النامية خلال القرن

القادم بسبب النمو السكاني. أما ارتفاع حرارة الأرض وحده، فإنه قد يرفع الواردات بنسَب تتراوح من ١١٠ في المائة إلى ١٤٠ في المائة.

وينبغي علينا أن نتذكّر دائماً أن أوضاع المستهلكين في الدول النامية ستكون في عام ٢٠٨٠، أفضل بكثير مما هي عليه اليوم. إذ قال فريق لاستطلاع الرأي إن المستهلكين المستقبليين في الدول النامية «سيبتعدون كثيراً عن عمليات الإنتاج الزراعي وسوف يسكنون في المدن حيث يكسبون رزقهم من خلال العمل في القطاعات غير الزراعية. أما في الدول المتقدمة، فإن مستويات الاستهلاك تعتمد حالياً على أسعار السلع الغذائية ودخل الفرد أكثر مما تعتمد على التغييرات التي تطرأ على الإنتاج الزراعي المحلي».

رابعاً: إجمالاً، سيكون ارتفاع درجة حرارة الأرض مسؤولاً عن زيادة عدد الجياع بواقع ثمانية وعشرين مليون إنسان، كحدّ أقصى، طبقاً للسيناريو المرجّح. «وهناك سيناريوهات تتوقع آثاراً طفيفة لارتفاع درجة حرارة الأرض، بينما تتوقع سيناريوهات أخرى أن ينخفض عدد الجياع بواقع ثمانية وعشرين مليون إنسان».

من المهم أن نضع هذه المسألة في إطارها الصحيح. إذ يوجد في العالم الآن حوالي ٩٢٥ مليون جائع. وخلال القرن القادم سيزداد عدد سكان العالم بنحو ثلاثة مليارات أو ملياري نسمة، على الأقل؛ ومع ذلك، يبدو من المحتمل أن يبلغ عدد الجياع مع نهاية القرن حوالي ١٠٨ ملايين إنسان فقط.

وفي الحقيقة، يعتمد انتشار المجاعة على الاقتصاد أكثر مما يعتمد على المناخ. ولو سيطرنا تماماً على درجة حرارة الأرض «تصوّر أننا أوقفنا اليوم جميع الانبعاثات الكربونية بطريقة ما»، فإننا سنتفادى ظهور ثمانية وعشرين مليون جائع إضافي في نهاية القرن. في المقابل، إذا استطعنا الانتقال من أحد سيناريوهات الأمم المتّحدة ذات الجدوى الاقتصادية المحدودة إلى أحد السيناريوهات ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة، سنتمكن من تفادي ظهور ١٠٦٥ مليون جائع إضافي مع نهاية القرن.

وبالطبع، من غير الواقعي تماماً أن نعتقد أننا قادرون على وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض أو معالجة جميع الجوانب الاقتصادية لظاهرة الجوع. لكن ما ينبغي علينا أن نفعله هو السعي لإيجاد سيناريو يقلص عدد الجياع إلى أدنى حدّ ممكن - ويرتبط هذا برفع دخل الفرد إلى أعلى مستوى ممكن.

وليس من المعقول أو الأخلاقي أن نتّخذ من التحول المناخي ذريعةً لخفض عدد الجياع بشكل طفيف فقط لأن خفض الانبعاثات الكربونية لا يحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلا بشكل ضئيل. ولو طبّق العالم معاهدة كيوتو بالكامل، فإنه سيقلّص عدد الجياع في عام ٢٠٨٠، بواقع مليونيّ إنسان فقط؛ وستبلغ التكلفة السنوية في هذه الحالة ١٨٠ مليار دولار.

لكنْ إذا كنّا نهتمّ حقاً بمساعدة الجياع، فإنه يُمكننا القيام بما هو أفضل من مجرّد تطبيق معاهدة كيوتو.

هنا، تبرز أهمية الحلول الفعّالة والرخيصة لمكافحة الجوع. ففي مشروع إجماع كوبنهاغن ٢٠٠٨، أوصت لجنة العلماء الحائزين جوائز نوبل بتكثيف الاستثمار في برامج إنتاج المتممات الغذائية الكيميائية والبيولوجية وتعزيز القيمة الغذائية للمنتجات الغذائية عبر إضافة المتممات المناسبة إليها، وفي برامج تغذية المجتمعات أيضاً؛ ذلك لأن كلّ استثمار في هذه الميادين، مهما كان صغيراً، قادر على إحداث فرق ملموس.

الأراضي الصالحة للزراعة والتقدم التكنولوجي كافيان لضمان إطعام سكان العالم في عام 2080

فمن خلال تعزيز القيمة الغذائية للسلع الغذائية الأساسية «عبر إضافة مادّة الحديد إليها، مثلاً» وتطوير محاصيل ذات قيمة غذائية أعلى وتوفير كميات كافية من المتممات الغذائية، نستطيع معالجة مشكلة سوء التغذية بصورة أفضل؛ علماً أن هذه المشكلة أُغفلت، في الغالب. كما أن برامج تغذية المجتمعات تساعد في تحقيق تحسن مستدام يعود بالنفع على الأُسر والمجتمعات في المدى البعيد.

للاطلاع على البحث الذي يدعم هذه التوصيات، انظر (www.copenhagenconsensus.com) : يتعيّن علينا أن نعترف بأن دور المناخ في انتشار المجاعة ضئيل جداً. وشدّدت لجنة العلماء الحائزين جائزة نوبل على أهمية الاستثمار في مجالات أخرى، مثل توسيع نطاق التلقيح ضد الأمراض والقضاء على الطفيليات وتحسين سبل علاج مرض الملاريا والوقاية منه وتسهيل حصول الفتيات على التعليم المدرسي، لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى تحوّلات دائمة تجعل أضعف مجتمعات العالم أقوى وأكثر مرونةً.

إذا كنا نهتمّ حقاً بمساعدة المزيد من البشر على تفادي الجوع، يتعيّن علينا أن نعترف بأن دور المناخ في انتشار المجاعة ضئيل جداً ●

*مدير مركز إجماع كوبنهاغن وأستاذ مُلحق بجامعة كوبنهاغن للعلوم الاقتصادية

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قراءات في كتب

نصوص في العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية

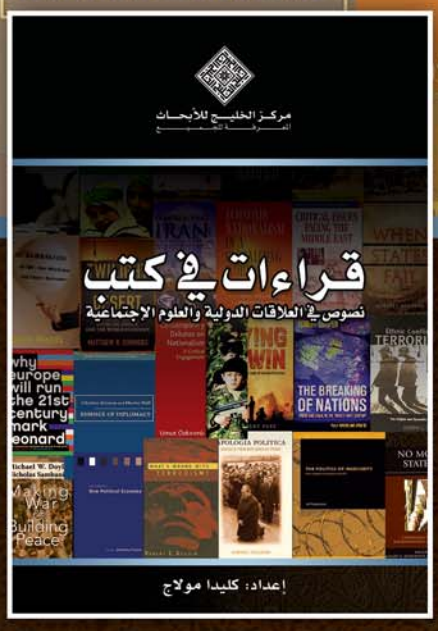

هذا الكتاب الذي أعدته كليدا مولاج هو عروض موجزة لنحو ثلاثين كتاباً صدرت حديثاً لمجموعة كتّاب ومفكرين عالميين، وهي تتناول موضوعات شتى في مختلف المجالات والحقول الفكرية، منها مجالات الفكر السياسي، والعلاقات الدولية، والعولمة، والاقتصاد السياسي؛ فضلاً عن أنها تغطي موضوعات تعنى بالشرق الأوسط وأوروبا.

التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (1971 – 2003)

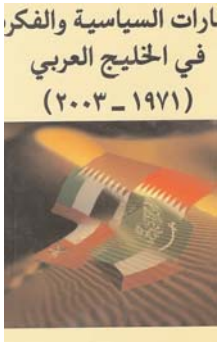

الكتاب: «التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (١٩٧١-٢٠٠٣)»
تأليف: د. مفيد الزيدي
الناشر: منتدى المعارف للنشر
بيروت-٢٠١٢
قراءة: آلاء عباس ياسر
باحثة وكاتبة من العراق

من جديد يعود المفكر العراقي الدكتور مفيد الزيدي ضمن مشروعه التاريخي والفكري عن التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي بعد أن صدر له عام ١٩٩٨ ضمن سلسلة دراسات استراتيجية بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين في أبوظبي، ثم تبعه كتابه الشهير التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ٢٠٠٠ ثم طبعته الثانية عام ٢٠٠٤ والذي اعتبر عملاً جديداً في ثنايا الفكر العربي المعاصر حيث لم يتناول كتاب من قبل منطقة الخليج العربي بهذا التخصيص المكاني، ويشمل كافة القوى والتيارات والشخصيات الفكرية في المنطقة والذي لقي الكثير من الأصداء في الأدبيات العربية في الساحة الخليجية، وكتبت حوله الكثير من عروض الكتب والمراجعات العربية والأجنبية، وهو يدرس في الجامعات الخليجية في أقسام الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ والتي انطلق فيها من مقولة المفكر الكويتي الكبير محمد غانم الرميحي «الخليج ليس نفطاً» والتي صدرت في كتابه الذي حمل العنوان نفسه، حيث أكد الدكتور الزيدي أن دول الخليج العربي الستة المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان تشكل «هوية ثقافية» حيث تجمعها صفات وأواصر من التاريخ واللهجات والعلاقات الاجتماعية والبنى الثقافية متجانسة، وتعتمد النفط أساساً لها في اقتصادها وعوائدها المالية الهائلة وثروتها التي ألقت عليها تبعات جديدة سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وما زالت حتى الوقت الحاضر، لذلك فهي تستحق أن يكتب عنها كوحدة متكاملة في كتاب يجسد التيارات الفكرية فيها من ليبرالية وقومية وإسلامية وماركسية.

من هنا يأتي الإصدار الجديد للدكتور الزيدي عن التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي١٩٧١- ٢٠٠٣ عن منتدى المعارف وشبكة الأبحاث العربية في بيروت عام ٢٠١٢ ويقع في ٤٤٠ صفحة حيث يؤكد المؤلف في مقدمته على فكرة فلسفية تقول إن الإنسان ما دام يعيش إذاً هو يصنع الحياة ومن ثم الحضارة وجزء منها عملية الفكر، سواء بروح عفوية من خلال إرهاصات الحياة أو بصورة عقلانية قوامها معالجة مشكلة تواجهه.

يعالج الكتاب الجديد الفترة بين ١٩٧١ بداية الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي واستقلال بعض دولها وهي قطر والبحرين وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة والتغيير الذي حصل في سلطنة عمان ومجيء السلطان قابوس بن سعيد وعملية التحديث في البلاد. أما عام ٢٠٠٣ فهو الاحتلال الأمريكي للعراق وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تركت آثارها ليس على العراق فحسب بل على دول الخليج العربي، واعتبر هذا التاريخ نقطة تحول في المنطقة بأسرها.

يتضمن الكتاب خمسة فصول، جاء الفصل الأول عن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الخليج العربي من حيث دراسة البنى السياسية الحاكمة والنظم الوراثية ثم النفط والاقتصاد الريعي، وأثر الثروة النفطية على الدولة والمجتمع، ثم النخب والفئات الاجتماعية داخل بنية المجتمع الخليجي والأسر الحاكمة والنخب الاجتماعية داخل بنية المجتمع الخليجي ثم الهجرة الأجنبية الوافدة التي دخلت إلى المنطقة من أجل العمل وتحولت إلى عبء يثير قلق المراقبين لها تأثيراتها الاجتماعية والثقافية بل حتى السياسية وخاصة العمالة الآسيوية. ثم تناول الدكتور الزيدي الثقافة والإعلام من الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والأندية الثقافية والتعليم والجامعات حيث شهدت المنطقة تحولات كبيرة في هذه الفترة والتحول من التعليم الديني الكتاتيبي إلى التعليم المدني العلماني وظهور الكليات والجامعات الأهلية ومجيء المعلمين والأساتذة العرب والأجانب بمختلف التخصصات لتطوير التعليم فيها، ثم الأندية والتجمعات الثقافية التي نشطت مع النمو في الوعي السياسي والاجتماعي بمختلف اتجاهاتها.

ثم انطلق الدكتور الزيدي لدراسة التيارات وأولها التيار الليبرالي في الخليج العربي من ظهور الشخصيات والتجمعات الليبرالية الخليجية التي تأثرت بشكل أو بآخر بالواقع العربي، ثم الديوانيات كجزء من البنية الاجتماعية وخاصة في الكويت وتحولها إلى فضاء للحرية كديمقراطية اجتماعية ثم قضية المرأة الخليجية كواحدة من أبرز مشكلات الليبراليين مع الحكومات الخليجية أو مع التيارات الدينية والسلفية في تشددها في تقييد حرية المرأة وحرمانها من حقوقها. ثم عالج الدكتور الزيدي مجالس الشورى والانتخابات في دول الخليج

العربي وما واجهت من نجاح أو فشل عبر مسيرتها خلال هذه العقود محط الدراسة مع التركيز على التجربة الغنية البرلمانية في الكويت وتطورها مع حالة المواجهة بين مجلس الأمة والحكومات الكويتية من حين إلى آخر، وأثرها في عملية الإخفاق لهذه التجربة، ثم أبرز التنظيمات الليبرالية في المنطقة واتجاهاتها وشخصياتها والمحاولات الإصلاحية التي برزت في ظل الضغوط والتغيرات المحلية والإقليمية التي دفعت نحو المطالبات بالإصلاح من قبل النخب الاجتماعية الخليجية، والتطرق إلى القضايا التي عالجها الليبراليون وهي الديمقراطية والمشاركة السياسية وقضية المرأة والإصلاح الاجتماعي ومشكلة البدون.

وتطرق الدكتور الزيدي في الفصل الثالث إلى التيار القومي في الخليج العربي من حيث نشأة وتطور التيار القومي العربي وتغلغل الفكر القومي العربي في منطقة الخليج العربي، والعوامل التي أدت إلى تكوين هذا التيار من شخصيات وقوى فكرية وسياسية، ثم أبرز القوى والتنظيمات القومية في الخليج العربي مثل حركة القوميين العرب والناصرية والقوى القومية الأخرى، وعالج المؤلف القضايا والاهتمامات لدى القوميين في المنطقة وهي القضية الفلسطينية والحرب العراقية-الإيرانية والحرب على العراق عام ١٩٩١ وتداعيات غزو الكويت والادعاءات الإيرانية بالبحرين والجزر العربية الثلاث وعروبة الخليج ثم المحاولات الوحدوية في الخليج العربي ثم الوجود الأجنبي في المنطقة.

وتناول الدكتور الزيدي التيار الإسلامي في الخليج العربي من حيث تطور التيار الإسلامي في الوطن العربي، وظهور التيار الإسلامي في منطقة الخليج العربي، مع الحركات والتنظيمات الإسلامية فيها بمختلف اتجاهاتها ثم دور الإسلام في المملكة العربية السعودية، ثم أهم مطالب واهتمامات الإسلاميين من الشورى والدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية والديمقراطية وقضية المرأة ومواجهة الغزو الأجنبي والقضية الفلسطينية ونصرة الشعب الفلسطيني وغيرها.

في الفصل الأخير تناول الدكتور الزيدي التيار الماركسي في الخليج العربي، ونشأة وتطور الماركسية العربية ثم تغلغل التيار الماركسي في الخليج العربي وأبرز الشخصيات الفاعلة من الماركسيين بعد عام ١٩٧١ ومطالب هؤلاء الماركسيين في المنطقة مثل الاشتراكية والديمقراطية والإصلاح والقضية الفلسطينية والعدالة الاجتماعية والحريات العامة والاستعمار والإمبريالية وأزمة الكويت عام ١٩٩٠ وانهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية.

يخلص الدكتور الزيدي في مشروعه الفكري عن دول الخليج العربي إلى أن هذه الدول عاشت بعد عام ١٩٧١ بتكوينات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية انعكست على واقع التيارات السياسية والفكرية في المنطقة في العقود الثلاثة التالية بعد أن شهد النظام الإقليمي والدولي تحولات مهمة في انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وبروز النظام الدولي الجديد وكلها تطورات أثرت بشكل أو بآخر في طبيعة التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي.

يرى الدكتور الزيدي أن التيار الليبرالي تصاعدت فيه المواجهة مع الحكومات الخليجية بعد عام ١٩٧١ ومع التطورات الإقليمية والدولية أخذت الأنظمة الخليجية تدرك أن الديمقراطية أو هامش الحريات يحفظ الاستقرار والأمن لها، وبعد أزمة الكويت عام ١٩٩٠ لتأكيد هذه الأطروحة مع الضغوط الخارجية للتعجيل بالإصلاح والديمقراطية تم تقديم تنازلات لصالح الليبراليين. وظلت المطالبة بإقامة حياة برلمانية ديمقراطية تؤمن بها الأنظمة الحاكمة ودساتير شرعية تحقق مكاسب للشعوب ودعم النخب الاجتماعية والسياسية وتفعيل الحياة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار.

أما القوميون فقد شهدوا تراجعاً بعد عام ١٩٧١ له آثاره بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ وخاصة القوميين العرب والناصرية ثم صعود التيار الإسلامي وانعكاساتها على المجتمع الخليجي أمام تراجع التيار القومي في الواقع السياسي والفكري في المنطقة. واتجاه المجتمع نحو القبلية وأدى إلى احتواء الفكر القومي وابتعاد أغلب شخصياته عن العمل الفكري بالاتجاه نحو المال والأعمال والتجارة والوكالات والأعمال الخيرية أو المناصب الحكومية. ثم تصاعد المد القومي بعد الحرب بين العراق وإيران ودعم القوميين للعراق في حربه مع تأييد ودعم من أغلب الحكومات الخليجية للعراق أيضاً. إلا أن الموقف تراجع بعد الغزو العراقي للكويت حيث انقلب القوميون الخليجيون ليقفوا مع الشرعية الحاكمة في الكويت، مما أدى إلى تراجع الفكر القومي بشكل ملحوظ بعد هذه الأزمة.

أما التيار الإسلامي فيرى الزيدي حضوره الواضح في الساحة السياسية والفكرية بعد عام ١٩٧١ وتحوله من خطاب شعبي إلى خطاب الإسلام السياسي وظهور العديد من التنظيمات الإسلامية والشخصيات والمنتديات، وتحول بعضه إلى العمل المسلح والمشاركة في ساحات أخرى خارج الخليج العربي مما شكل تهديدا للأنظمة الحاكمة في الداخل ومواجهة ما زالت قائمة حتى الآن.

في حين أن التيار الماركسي ظهرت فيه تنظيمات وخاصة في سلطنة عمان والسعودية والبحرين ولكنه أصيب بنكسة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتوقف دعمه السياسي والفكري، وبدأت النخب والتنظيمات الماركسية تندرج إما بالحياة العامة أو تندمج مع التيار الليبرالي في تنظيمات تناست أفكار العنف الثوري والتغيير المسلح والعمل نحو الديمقراطية والوطنية بحيث شهد هذا التيار ضعفاً واضحاً وتراجعاً إلى حد كبير.

وهكذا فإن دراسة التاريخ الفكري للحركات والتنظيمات السياسية لها مكانة خاصة في حقل الدراسات التاريخية سواء في الجانب السياسي أو الأديولوجي نظراً لأن دراسة الفكر لا يمكن أن تنفصل عن دراسة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حيث تؤثر وتتأثر الواحدة تلو الأخرى في ظل عملية التغيير التي تتم في المجتمعات الإنسانية، وهذا ينطبق على واقع الحال في الخليج العربي ●

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

(3 - 2)

روبرت لوني

يمكن القول إجمالاً، إن الدستور العراقي الجديد يرسي قواعد للتحرك نحو ما يسمى برنامج «العلاج بالصدمة»، الذي أطلقته سلطة التحالف المؤقتة سنة ٢٠٠٣.

ويذكر أن «العلاج بالصدمة»، مصطلح استخدم في الأغلب، لوصف حزمة الإجراءات التي نقلت اقتصادات الدول الشيوعية السابقة، في وسط وشرق أوروبا، من الاقتصاد الشيوعي إلى الاقتصاد الرأسمالي. وكانت هذه الإجراءات موضوع جدال واسع النطاق من جانب العديد من خبراء الاقتصاد، وخاصة «المؤسساتيين الجدد» الذين يرون أن المزيد من المضاربة التدريجية يمكن أن يقود عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، ويتجنب في الوقت ذاته الكثير من الاهتزازات والقلاقل التي ترافق «العلاج بالصدمة».

ويقول أولئك إن تجربة الانتقال تظهر أن سياسات التوجهات الليبرالية، والاستقرار والخصخصة، التي لا تستند إلى مؤسسات ملائمة، يمكن ألا تؤتي نتائج إيجابية، لكن الدستور لا يتحدث عن كيف ومتى سوف يتم إنشاء المؤسسات اللازمة لدعم أجندة السوق الحرة.

ويمكن أن تقدم النظريات الاقتصادية بعض الإضاءات بخصوص الطريقة التي يمكن أن تسير بموجبها عملية التطوير المؤسسة، بعد تعديل الدستور.

ويرى فريدريك حايك[٢٠]، أن بإمكان الحكومات المحلية والمستهلكين، اتخاذ قرارات أفضل مما تتخذ الحكومات الوطنية، لأن معلوماتهم أفضل من معلوماتها، بشأن الأفضليات والظروف المحلية. ويجادل تشارلز تيبوت[٢١] بأن المنافسة بين السلطات التشريعية والتنفيذية تتيح للمواطنين النظر في أوضاعهم الذاتية، وموالفة أفضلياتهم، بقائمة

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية على شبكة الانترنت المصدر web.nps.navy.mil/~relooney/Wilson-Center-Short.pdf ، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الرابع، صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع الكاتب.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥ .

لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

محددة من أمور المصلحة العامة. وبهذا المفهوم، يتحدث ريتشارد موسغريف[٢٣]، عن كيفية تأثير وجود سلطات تشريعية وتنفيذية ذات كفاءة، ومعرفة بالمصلحة العامة، والأنظمة الضريبية، في إرساء الرفاهية والرعاية الاجتماعية.

ويشير الباحثان بينغ لي كيان، وباري وينغاست[٢٤]، إلى أن المؤسسات السياسية تؤدي دوراً لدى المسؤولين الحكوميين مماثلاً للدور الذي تؤديه مؤسسات الأعمال لمديري هذه المؤسسات. فالمؤسسات المدروسة والمخطط لها جيداً، تستطيع تنسيق اهتمامات المسؤولين العموميين بما يتفق مع اهتمامات ومصالح المواطنين. ويمكن بذلك للفيدرالية أن تساعد المسؤولين الحكوميين على التحكم في العوامل الإيجابية والسلبية اللازمة لنهوض الأسواق.

لكن هذه النظريات الفيدرالية تتطلب بوضوح، في أي حال، مجموعة مشتركة من الأنظمة الاقتصادية عبر مناطق متعددة، ومثال على ذلك وجود فوارق ضئيلة في نظام السوق الحرة الرأسمالي ضمن الولايات الأمريكية المختلفة، حيث يوجد لدى بعض تلك الولايات برامج مدعومة أكثر مما لدى الولايات الأخرى.

ويمكن في حالة العراق، تشخيص تطور مجموعة أنظمة اقتصادية أكثر تنوعاً، في مناطقه الرئيسية الثلاث. فعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي تبدو مفضلة للكثير من الشيعة، ويمكن أن تمثل احتمالاً بارزاً. أما الكثير من السنة الذين يشعرون بالإحباط، بسبب فداحة الوضع الاقتصادي المأساوي للبلاد، وما يبدو من عجز الحكومة عن استعادة وضع اقتصادي مستقر، فإنهم يستذكرون النجاحات الاقتصادية في عقد السبعينات من القرن الماضي، في ظل الاشتراكية، والتخطيط الحكومي[٢٤]. ويميل الأكراد إلى اقتصاد سوق حرة نسبياً، وهو ما يجعل الدستور يتمتع بلا شك، بشعبية كبيرة في مناطقهم. والحكومة الإقليمية في كردستان موالية للغرب ومشجعة للتكنوقراط والاستثمارات الخارجية، ويسعى القادة الأكراد إلى استغلال هذه العوامل لجذب استثمارات غربية إلى قطاع الهيدروكربونات في الشمال[٢٥].

وإذا تمت الموافقة على نظام فيدرالي مرن، فسوف يكون من السهل أن تتبنى المناطق الرئيسية الثلاث في العراق، أطيافاً من هذه الأنظمة الاقتصادية المتنافسة والمختلفة. وما زال مطلوباً الانتظار لنعرف بمرور الوقت، إذا ما كان بوسع هذه الأنظمة التعايش بنجاح أم لا، إذ إن الأمر يبقى حتى الآن في الحيز النظري. وإذا أخذنا في الاعتبار توفر العائدات النفطية، وإمكان توظيفها في المناطق المختلفة، فإن بالإمكان رؤية عدد من النتائج، حيث يمكن لعمليات الدعم أن تتيح في المدى المتوسط، تحقيق ثمار غير موجودة، على نطاق شائع، في الدول المتقدمة. وقد تكون المحصلة نشوء اقتصاد فاعل وشامل، كما ترى النظريات الفيدرالية، إلا أن تجربة دول كثيرة تشير إلى أن «لعنة النفط»، يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة[٢٦].

معالجة النفط في الدستور

يعتبر نمط النظام الاقتصادي أمراً مهماً من حيث دوره في تحديد آفاق التعافي الاقتصادي للبلاد، ثم نموها وتطورها لاحقاً. إلا أن نوع النظام الذي يفترض أن يتبناه العراق، ما زال لا يحظى بالمناقشات والاهتمام المتوقعين. وربما يكون السبب في ذلك أن كافة مواد الدستور المتعلقة بالنفط كانت موضوع خلافات. وحملت المادتان (١٠٩)[٢٧] و(١١٠)، التعديلات الأبرز في هذا الشأن، وجاءتا كما يلي:

المادة :(١٠٩)

النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي، في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة :(١١٠)

أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في كافة أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منه بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً، برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وتوضح المادة (١١٠) أن الشراكة في العائدات سوف تستند إلى الاحتياجات، ومنها الجانب الديموغرافي، وتعكس واجبات والتزامات المنطقة المعينة، وتأخذ في الحسبان موارد واحتياجات تلك المنطقة.

ويشير نص المادة (١١٠) إلى أن استراتيجيات الاستكشاف والتطوير سوف توضع بالاشتراك مع المناطق المعنية. ولا تستبعد المادة (١٠٩) الملكية الأجنبية لموجودات وأصول الصناعة النفطية، على الرغم من أن معظم كبار المسؤولين في قطاع النفط، لا يؤيدون هذا المستوى من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن الافتراض بأن تفاصيل سياسة تطوير القدرات الهيدروكربونية، سوف تترك للمجالس التشريعية الوطنية والإقليمية[٢٨].

تقدم معالجة الدستور للإنتاج النفطي وعائداته، عدداً من السيناريوهات غير المشجعة للسنّة، ومن السهل فهم سبب معارضتهم التامة له. وهم قلقون تحديداً من إنشاء نظام فيدرالي، حيث سيكونون الأكثر تضرراً من الناحية المالية، مقابل الأكراد والشيعة. ويحدد الدستور في هذا المجال تعريف «الإقليم» بأنه المقاطعة أو أكثر، التي تختار عبر استفتاء، تشكيل إقليم. ويضاف إلى ذلك، أن إقليمين أو أكثر، يملكان الحق في إنشاء إقليم خاص. وبهذا فإن كابوس السنّة يصبح بوضوح كما يلي:

«للأكراد أن يقيموا إقليماً خلفياً غنياً بالنفط في الشمال، وبإمكان الشيعة إقامة إقليمهم الخاص بهم في الجنوب الغني بالنفط، بينما يترك السنّة في الوسط الخالي من النفط.[٢٩]»

ومن الواضح أن السنة يخشون قيام الأكراد والشيعة بإنشاء أقاليمهم القوية، التي سوف تهيمن على سياسات واقتصاد العراق.

وتتناول المادة (١١٠) من الدستور الجديد، كما أشير سابقاً، ظروف عدم الإنصاف الناتجة عن ذلك، بالإشارة إلى أن عائدات استخراج النفط والغاز سوف توزع بشكل منصف في كافة أرجاء البلاد، حسب الحاجة. لكن هذه المادة تشير فقط، إلى عائدات حقول النفط والغاز «الحالية»، وليس إلى الآبار الغنية، التي لم تستغل بعد. ويخشى السنّة ألا يحصلوا مستقبلاً، سوى على عائدات ضئيلة، من الآبار الجاهزة للاستخدام الفوري. فالدستور يعطي الحكومات الإقليمية السلطة على كافة الحقول الجديدة، وهو ما يعني التحكم في المفاوضات الخاصة بعقود الاستكشافات، والجزء الأكبر من العائدات المتأتية من الإنتاج المستقبلي.

وتشير المادة (١١٠) إلى أن المناطق السنية يمكن أن تتضرر لبعض الوقت، استناداً إلى معاناة مناطق الجنوب الشيعي والشمال الكردي، من الإجحاف في مجال التطوير، خلال حقبة صدام حسين. وهو ما يجعل وضع الصيغة المحددة الخاصة بالمشاركة في العائدات عائمة، ويتركها للبرلمان، الذي يرجح أن يكون السنّة فيه أقلية.

وقد توصلت الحكومة الكردية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى ثلاث اتفاقيات على الأقل، بشأن المشاركة في الإنتاج، مع شركات تركية ونرويجية. وتغطي هذه الاتفاقيات حقولاً عدة في المناطق الكردية، وأبرمت بمعزل عن وزارة النفط العراقية. ولم تعترف بغداد بتلك الخطوات، وحذرت الشركات من إبرام مثل هذه الاتفاقيات. غير أن هذه الاتفاقيات سوف تصبح قانونية، بموجب الدستور الجديد[٣٠].

وبينما تحول الوضع في كردستان من أمر واقع إلى كيان شرعي، فإن تأثيرات هذا التطور ستكون مهمة في بقية أرجاء العراق. ويحذر خبراء النفط العراقيون، من أنه بينما تم تهميش دور الحكومة الاتحادية في الشؤون النفطية، فإن قوة الإقليم الشيعي المنتج للنفط، في الجنوب، مرشحة أكثر للتصاعد. وتوجد في جنوب العراق حالياً، منطقتان منتجتان للنفط، هما البصرة وميسان. غير أن في المناطق الأخرى حقول نفط غير مستغلة، ومنها الناصرية التي يوجد فيها حقل غراف النفطي. ويمكن لهذه المناطق، حسب الدستور الجديد، أن تنشىء أقاليمها الخاصة، وتتمتع بحكم ذاتي شبه مستقل. مثلما هو حال كردستان[٣١].

وقد عبر عدد من المسؤولين والمحللين المرموقين في المجال النفطي، عن مثل هذه المخاوف، وكان أبرزها القلق من أن النص الدستوري يمكن أن يؤدي إلى قيام مناطق عدة ذات حكم ذاتي، وألا تملك الحكومة المركزية في بغداد، السيطرة الكاملة على المصادر النفطية[٣٢].

«سوف تنشأ حالة من التخبط والفوضى، ما لم تتوفر سيطرة مركزية، كإنشاء شركة نفط وطنية، خاصة إذا أعطيت الأولوية لقوانين الأقاليم لتتخطى القوانين الفيدرالية».

محمد الزيني. محلل اقتصادي بارز في شؤون الطاقة، في

المركز العالمي لدراسات الطاقة في لندن.

«أعارض الفيدرالية، فلن تكون لمصلحة قطاع النفط، وسوف تجعله يتراجع بدلاً من تطويره».

شمخي فرج ـ المدير العام لمؤسسة «الاقتصاد والتسويق النفطي».

«ستكون المناطق المنفصلة أضعف من العناية بشؤونها المحلية، ناهيك عن إدارة صناعة، والتفاوض على عقود. إنني متأكد أن شركات النفط تراجعت إلى الخلف بسبب ذلك».

سعد الله الفتحي ـ مسؤول عراقي نفطي كبير سابق.

«لا يتضمن الدستور رؤية واضحة ومفصلة وناضجة لموضوع النفط، إنه وصفة لإثارة المتاعب والفوضى، ولن تقتصر خسارتها على فقدان اتخاذ القرار المركزي، بل تشمل مسألة التشريع أيضاً. وسوف تواجه الشركات مشكلات قانونية ضخمة. وإذا وقعت اتفاقيات ذات صبغة سياسية، فقد لا تتوفر لها الحماية في المدى البعيد».

مصطفى العاني ـ مركز الخليج للأبحاث

يقول المتفائلون إن الحكم غير المركزي يمكن أن يؤدي في المدى البعيد، إلى الإسراع في عملية تطوير حقول النفط والغاز العراقية. لكن عدم رضا السنة عن الدستور يمكن أن يؤجج حالة التمرد أكثر، ويبقي على إحجام الاستثمارات الخارجية عن الدخول. وفي هذه الحالة، سوف يكون الإقليم الكردي وحده القادر على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في حقول النفط والغاز التي لديه، بفضل بعده عن المشكلات الأمنية، التي تعاني منها بقية أرجاء العراق[٣٣].

وتوجد حجة قوية، في القول إن معالجة الدستور لموضوع ملكية وتوزيع المصادر والعائدات النفطية، يمكنها حسب مفهوم الدولة الفيدرالية أن تسهم في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي للبلاد. فقد أوجد الدستور آلية لا تؤدي في الأغلب، إلى نشوء دولة تعتمد تماماً على الدخل الخارجي، وذلك عندما لم يفصل الدولة عن النفط، حيث أبقى على رابطة تذهب بموجبها عائدات النفط مباشرة إلى الحكومات المركزية والإقليمية، ومعلوم أن السلطة الرعوية لديها قابلية أكبر لوجود مشكلات في التعامل مع المجتمع، حيث تكون حاجتها أقل إلى التفاوض مع النخبة الاجتماعية على الشروط الضريبية وعلى تقليص الفوارق الطبقية، وهو ما يبرز الاختلافات العرقية والدينية أكثر، ويخلق طبقة رعوية منفصلة عن الهموم الاجتماعية والسياسية الوطنية. وقد ظهرت نتائج ذلك في الأقطار المنتجة للنفط في الدول النامية[٣٤]

١- كان النمو الاقتصادي بطيئاً نسبياً في معظم الدول التي تعتمد على مصدر واحد، منذ عقد السبعينات من القرن الماضي. وتأثرت بهذا الواقع معظم الدول المصدرة للنفط، بعد نهاية الطفرة النفطية في منتصف عقد الثمانينات.

٢- اتصف واقع الاعتماد على مصدر واحد بسوء أوضاع الحكم، وارتفاع معدلات الفساد، وإخضاع الأفراد لمصلحة الدولة. وتميل الحكومات في الدول ذات الموارد إلى أوضاع أكثر من الفساد، كنتيجة للتحكم حسب الأهواء الشخصية بالعائدات الضخمة المتأتية من ذلك المصدر.

٣- تبدي الدول المنتجة للنفط قدراً عالياً من المحافظة والجهود في مؤسساتها ويعتمد استقرار الحكومة على التحويلات المالية، أكثر مما يعتمد على حسن إدارة الدولة.

٤- تعطي كثير من الحكومات ذات المصادر الغنية أولوية للإنفاق الأمني، بينما تواجه الدول المصدرة للنفط تحديداً أخطاراً أعلى للتعرض للنزاعات المسلحة.

٥- أتاحت المعدلات العالية جداً من المصادر، كما كان حال العراق، للحكومات المعنية، الإبقاء على أنظمة حكم قسرية مستقرة، عبر «شراء» السلام الاجتماعي، وتحييد المعارضين السياسيين، وتمويل وكالات أجهزة أمنية فاعلة.

٦- يؤدي، في الأغلب، تركيز السلطة في أيدي النخب الحزبية الحاكمة، إلى إضعاف شرعية الحكم، كما أن المصالح الأجنبية تمثل تحديات أساسية للسلام، في الدول التي تعتمد على الموارد الخارجية.

٧- تبدو نتائج «لعنة المصادر»، ملتبسة في الأغلب، أمام شعوب الدول المعنية الذين يجدون أنفسهم رهائن لأنظمة مطلقة السلطات. ويتنازع تلك الشعوب الأمل والإحباط معاً، عندما تجد نفسها تخوض في مشكلات الفقر، وعدم المساواة، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الدولة يمكن أن تتبع سياسات تحظى بالشعبية، مثل إعادة توزيع الثروة الآتية من مصادرها، فإنها تنعزل عن الشعب عبر الأعباء التي تترتب على هذه المصادر.

ويخشى الكثير من العراقيين أن تُبدد العائدات النفطية في خضم ثقافة الفساد والمحاباة، المتبقية من آثار نظام حكم صدام حسين.

وبينما لا يبدو مؤكداً أن الدستور هو بالضرورة الجهة الأفضل لمعالجة هذه القضايا بأي نوع من التفاصيل، فإن الكثير من المراقبين، يشعرون براحة أكثر، لو أن المشرعين عبروا عن التزام عام بإيجاد المؤسسات القادرة على التكيف مع هذه الهدف، أو التدقيق في فوائض عائدات الدولة الآتية من مصادرها.

وقد تكون المشكلة الكبرى هنا في جانب فهم العراقيين أنفسهم لهذه المسألة، وهو ما عبر عنه زائر للعراق حديثاً، حيث قال[٣٥]

«إحدى المشكلات الجادة على نطاق واسع في أوساط المثقفين والعامة، هي الفهم الخاطئ بأن كون العراق بلداً غنياً يجعل كل ما يحتاجون إليه هو القيادة الصحيحة، القادرة على توزيع المصادر النفطية بصورة سليمة». فللموضوع النفطي تأثير حاسم في الاقتصاد، وفي السياسة، والحياة الثقافية أيضاً.

وتبدو الأجزاء الخاصة بالنفط في الدستور العراقي مرضية لاهتمامات الأكراد والشيعة، لكن ليس للسنّة، كما أن الدستور يترك الباب مفتوحاً أمام إمكان إساءة الأكراد والشيعة استغلال قوتهم الاقتصادية. ويضيف غموض الدستور في ما يخص القضايا النفطية، مثل الإنتاج والتوزيع، مخاوف أخرى، إلى مناخ الفساد وإنشاء دولة تعتمد على الموارد الخارجية. ومن الواضح أن الحالة العراقية تتضمن جوانب فريدة. وفي أي حال، فإن من الأفضل، قبل الحكم على المعالجة الدستورية النهائية لموضوع النفط، الاطلاع على تجارب دول فيدرالية أخرى منتجة للنفط، لتسليط المزيد من الأضواء على نمط المشكلات التي يمكن أن يخلقها الدستور العراقي ●

الهوامش

٢٠- فريدريك حايك، «استخدام المعرفة في المجتمع»
American Economic Review 35 (1945), pp. 519-530.

٢١- انظر: Charles Tiebout, ? A Pure Theory of Local Expenditures,? Journal of Political Economy 64 (1956), pp 416-24

٢٢- ريتشارد موسغريف، «النظرية التمويلية العامة: دراسة في الاقتصاد العام» (New York: McGraw, 1959)

٢٣- انظر: ?Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme,? Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٤- روبرت لوني، زعودة إلى اقتصادات البعش .Orient 45:3 (September 2004)

٢٥- انظر: ?Iraq: Multi-Province Regional Governments Mooted,? Oxford Analytica June 17, 2005, p. 1

٢٦- إدارة الثروة النفطية .Benn Eifert, Alan Gelb and Nils Borje Tallorth, ? Finance & Development 40:1 (March 2003)

٢٧- انظر: ?Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme,? Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٨- انظر: ?Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme,? Oxford Analytica August 30, 2005.

٢٩- انظر: Fred Kaplan, ?Articles of Consternation: Iraq?s Infuriatingly Vague Constitution,? Slate, August 23, 2005.

٣٠- ربى حصري، «الدستور العراقي عائم في قضايا النفط الأساسية» .?nooz.com (August 25, 2005)

٣١- ربى حصري، المرجع السابق

٣٢- انظر: Mariam Karouny & Ghaida Ghantous, ?Devolving Power in Iraq Threatens Oil Development,? h://.n≥c..∑/€/9251488/

٣٣- ربى حصري، المرجع ذاته.

٣٤- فيليب لي بيلون،«الفساد، إعادة البناء، وإدارة النفط في العراق» .Third World Quarterly 26:4-5 (2005), p. 689

٣٥- توم بالمر، «بناء مجتمع حرّ في العراق» .Cato?s Letter 3:3 Summer 2005, 5

الثورة السورية وكشف الأقنعة

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

كشفت الثورة السورية التي جاءت كحلقة خامسة في مسلسل الثورات الشعبية العربية العديد من الحقائق والمواقف السياسية والأخلاقية التي لم تكشفها الأزمات والثورات العربية السابقة، وأجبرت هذه الثورة الباسلة العديد من الأطراف الدولية والإقليمية على كشف أقنعة الزيف والنفاق السياسي التي لطالما استترت بها.

لقد جاءت هذه الثورة المباركة لتضع النقاط على الحروف ولتبين لأبناء هذه الأمة المخدوعين بزيف الشعارات القومية والثورية، حقيقة ما تخفيه هذه الشعارات من دجل ونفاق سياسي، ولتبين لهم أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن الأنظمة التي لا تستطيع أن تتحلى بالأخلاق والمبادئ الإنسانية في التعامل مع أبناء جلدتها لا يمكنها أن تجلب لهم العزة والكرامة والنصر من خلال رفع وتبني شعارات المقاومة الزائفة التي كبدت هذه الأمة من الخسائر المادية والبشرية ما الله به عليم، من دون أن تحقق لهم أي مكسب أو نصر مادي ملموس أو حتى معنوي، فالأراضي السورية واللبنانية مازالت إلى هذا اليوم محتلة ولم يحاول النظام السوري وحلفاؤه الأقوياء في المنطقة ولعقود طويلة من الزمن أن يحركوا ساكناً لإرجاعها أو حتى وضع استراتيجية واضحة في هذا الاتجاه وفقاً لشعار المقاومة الذي يتبجحون به، وذلك بذريعة اختلال موازين القوى والتحلي بالصبر والحكمة السياسية وتقديم المصلحة الوطنية، هذه المصلحة التي لم تستطع أن تستوعب مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة، وقابلتها بالقمع وبالقوة العسكرية المفرطة.

لقد كشفت الثورة السورية أيضاً الموقف الإيراني المشين، حيث لم تتورع الجمهورية التي يفترض أنها إسلامية عن دعم النظام السوري بكل ما تستطيع لقتل أبناء شعبه المسلمين المسالمين، وحشدت كل قواها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الدولية لسحق الشعب السوري في سبيل الإبقاء على نظام حليف لها في المنطقة، متناسية أنها أيدت وباركت كل الثورات العربية الأخرى بل ودعمت بعضها بالمال والسلاح، وآخر ما تفتقت عنه عقلية الملالي في طهران هو الزج بمجاميع من تنظيم القاعدة التابع لها لاختراق الثورة السورية وإحداث المزيد من الخراب والدمار بهدف تشويه الثورة وسلميتها، وللتصوير بأنها مجرد أعمال شغب إرهابية يشرع للنظام السوري مقاومتها والقضاء عليها.

ومن خلف الموقف الإيراني وغير بعيد عنه يأتي الموقف الروسي والصيني الذي أثار استغراب المجتمع الدولي بفجاجته، فهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها البلدان «فيتو» مشتركاً لإيقاف قرار يهدف لحماية شعب مسالم من آلة قمع النظام التي تفتك به صباح مساء على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وبذرائع ومبررات روسية صينية واهية لم تستطع أن تخفي السبب الاقتصادي المصلحي الحقيقي من ورائها.

أما الموقف الأمريكي وإن بدا مؤيداً للثورة السورية وداعماً لها في الظاهر إلا أنه يخفي أيضاً ما يخفيه من التأثر بالموقف الإسرائيلي الذي لا يريد التفريط بالنظام السوري الحالي الذي استطاع أن يحجمه ويأمن شره لعقود طويلة من الزمن، فإسرائيل متوجسة من النظام السوري القادم ومتأكدة من أنه لن يكون وديعاً كالنظام الحالي. وبالتالي فإن الموقف الأمريكي الحالي من الثورة السورية يتسم أيضاً بالنفاق والبراغماتية.

ويحسب للثورة السورية أيضاً كشفها عن مواقف أخرى إيجابية كالموقف السعودي والخليجي وهما الموقفان الوحيدان اللذان تبنيا قولاً وفعلاً الجانب الأخلاقي في التعامل مع الثورة السورية، حيث بذل الخليجيون وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية كل الجهود الممكنة لمساندة الشعب السوري، وقادوا المساعي العربية والدولية لاستصدار قوانين وعقوبات تردع النظام السوري عن قتل وقمع شعبه، ولولا «الفيتو»الروسي-الصيني الأخير في مجلس الأمن لحقق الموقف الخليجي إنجازاً كبيراً في اتجاه نصرة الشعب السوري، وما زالت المواقف والتصريحات السعودية والخليجية الداعمة لثورة الشعب السوري مستمرة وفي تصاعد مستمر، وهي مواقف إيجابية تحسب لدول الخليج على الرغم من اتهام البعض لها بأنها أيضاً تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ضد خصوم إقليميين على حساب الثورة السورية أو من خلالها، ولكن هذا الادعاء يمكن دحضه وتفنيده بعدة حقائق منها أن دول الخليج ما زالت لا تعرف حتى الآن شكل وطبيعة النظام السوري القادم، وبالتالي لا يمكن الجزم بأنه سيكون نظاماً موالياً لدول الخليج، بل على العكس فكل التوقعات تنصب في احتمالية وصول تيار الإخوان المسلمين لسدة الحكم في سوريا في حال نجاح الثورة وهو التيار الذي لا يحتفظ بعلاقات طيبة أو مثالية مع الأنظمة الحاكمة في دول الخليج، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تؤكد تصريحات دول الخليج وآخرها تصريح الأمير سعود الفيصل أن دول الخليج ليس لديها شيء ضد النظام في سوريا وتعايشت معه لعقود طويلة من الزمن ولكنها تريد فقط وقف المجازر ضد الشعب السوري. وهذا يدلل على أن الموقف السعودي والخليجي من الثورة السورية مبني على أساس أخلاقي تمليه العلاقات الأخوية التاريخية المتينة وصلات القربى والنسب التي تربط الشعب السوري بالشعوب الخليجية، وما يؤكد ذلك حجم التأييد الشعبي الخليجي لمواقف القيادات الخليجية من الأزمة السورية، بل ما زال البعض في الشارع الخليجي يرون أن دول الخليج ما زال لديها الكثير لتقدمه للدفاع عن الشعب السوري، ويطالبون القيادات الخليجية ببذل المزيد من الجهود والمساعي في هذا الشأن ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All